

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى _ جيجل
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تسيير

عنوان المطبوعة

محاضرات في التدقيق المالي

موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم تسيير _ تخصص إدارة مالية

من إعداد الدكتور: عمر قيرة

السنة الجامعية: 2025/2024

قائمة المحتويات

الرقم	المحور	الصفحة
	مقدمة عامة	01
01	ماهية التدقيق المحاسبي والمالي	04
02	إطار نظرية التدقيق	18
03	أنواع التدقيق	23
04	التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي والمالي	33
05	تخطيط عملية التدقيق	39
06	توثيق عملية التدقيق	55
07	أدلة الإثبات في التدقيق	63
08	معايير التدقيق	77
09	نظام الرقابة الداخلية	80
10	التدقيق الداخلي	96
11	تقارير المدقق	102
12	التدقيق في البيئة الإلكترونية	112
13	تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر	122
	المراجع	133

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين المحاسبة والتدقيق	09
02	تطور أهداف التدقيق	12
03	نقاط الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	99
04	إجراءات تدقيق نظم المعلومات	119

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	عناصر إطار نظرية التدقيق	18
02	تخطيط وهيكلية عملية التدقيق	75
03	مقومات أنظمة المعلومات المحاسبية	115
الرقم	عنوان الإطار	الصفحة
01	نموذج لرسالة قبول مهمة التدقيق (خطاب التكليف بالتدقيق)	41
02	نموذج لبرنامج تدقيق	43
03	نموذج رأي نظيف	96

مقدمة عامة:

يعتبر التدقيق المحاسبي والمالي إحدى أهم الأنشطة التي تمارس على مستوى الكيانات الإقتصادية منذ زمن بعيد، وذلك نظراً للأهمية التي يكتسبها هذا النشاط، سواء على المستوى الإقتصادي الجزئي (التاجر والمؤسسة) أو المستوى الإقتصادي الكلي (الإقتصاد والمجتمع) وينبع ذلك من الدور الذي تؤديه مهنة التدقيق، في شتى المجالات في توفير عنصر الثقة بين أطراف المعاملات ولأسيما المعاملات المالية منها.

وكأدبية، يكتسي تدريس مقياس التدقيق المحاسبي والمالي لطلبة الإقتصاد بصورة عامة والعلوم المالية والمحاسبية وإدارة الأعمال بصورة خاصة، أهمية قصوى. وذلك لتزويدهم بالمكتسبات الضرورية لفهم دور التدقيق، أهدافه، أدواته، منهجيته... إلخ، بما يسهل عليهم التعامل مع المدققين في حياتهم العملية عندما يعملون كإطارات في المؤسسات الإقتصادية، أو ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي والمالي، على أساس أن تكوينهم الجامعي يؤهلهم لممارسة هذه المهنة التي تعنى بتوفير. ونحن من خلال هذه المطبوعة، وبعد سنوات طوال من تدريس المقياس نحاول تقديم مدخل لفهم ماهية التدقيق، كعلم من تقديم الإطار النظري العام له، كمهنة من خلال الحديث عن معايير، إجراءات، منهجية و أدوات التدقيق، كفلسفة من خلال محاولة إبراز الجوانب الفلسفية لهذه الأدبية، و كفن من خلال محاولة إبراز دور الجوانب الفنية (كفاءة وعناية) للمدقق في تحسين جودة التدقيق.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه المطبوعة قد ركزت على محاولة توضيح مفهوم التدقيق أكثر من محاولة ممارسة التدقيق، وذلك إيماناً منا بأهمية تزويد الطلبة في الطور الأول -طور اليسانس- بالمفاهيم القاعدية حول التدقيق المحاسبي والمالي والإحاطة بالمفاهيم المختلفة التي تدور في فلك هذه الأدبية.

كيف تقرأ هذه المطبوعة؟ لتدريس مقياس التدقيق المالي لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم تسيير_ تخصص إدارة مالية وإعداد هذه المطبوعة الموجهة إليهم، وبسبب تعدد أبعاد المقياس (البعد المحاسبي، البعد المالي، البعد الإداري البعد الرقابي... إلخ) وتشعبه أعتدنا مقارنة ترتكز على الانتقال من العام إلى الخاص و تتبع الرزنامة الزمنية لعملية (مهمة التدقيق)، بحيث وبعد التطرق إلى ماهية التدقيق بصورة عامة والتدقيق المحاسبي بصفة خاصة في المحور الأول، تم تناول إطار نظرية التدقيق في المحور الثاني لتزويد الطلبة بالإطار النظري لعلم التدقيق، إنتقلنا بعد ذلك في المحور الثالث الحديث عن أنواع التدقيق وتقسيماتها وفق لمعايير عديدة. ولما كان التدقيق المحاسبي والمالي ليس وليد أيامنا هذه وإنما هو نتاج تطور عبر العصور، تم التطرق إلى تتبع التطور التاريخي للتدقيق عبر العصور في المحور الرابع. و بعد ذلك تم الانتقال إلى مقارنة صيرورة عملية التدقيق حيث التطرق إلى تخطيط وتوثيق عملية التدقيق في المحور الخامس والسادس على التوالي. ولما كان جمع وتقييم أدلة الإثبات هو جوهر عملية التدقيق، تناول المحور السابع أدلة الإثبات في التدقيق. هذا، ونظراً لكون مهنة التدقيق هي مهنة مستقلة تحكمها معايير بالدرجة الأولى، فقد عني المحور الثامن بمعايير التدقيق. وبسبب الأهمية التي يكتسيها كل من الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في تدقيق وحوكمة الشركات فقد تناولناهما في المحور التاسع والعاشر على الترتيب. ونتيجة للتأثير العميق الذي أحدثه التغير في بيئة التدقيق (إنتشار التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني مثلاً) على مهنة التدقيق تطرق المحور الحادي عشر للتدقيق في البيئة الإلكترونية. وفي الأخير تم ختم هذه المطبوعة من خلال تناول مسألة تنظيم مهنة التدقيق في المحور الثاني عشر.

المحور الأول: ماهية التدقيق المحاسبي والمالي

المحور الأول: ماهية التدقيق المحاسبي والمالي

1_ مفهوم التدقيق:

1_1_ تعريف التدقيق: جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفؤ ومستقل.

وضعت جمعية المحاسبين الامريكية (AAA)، تعريف عام للتدقيق، بأنه « عملية منظمة للحصول على الأدلة والقرائن الموضوعية المتعلقة بالتأكد من الأحداث والأنشطة الإقتصادية، وتحديد مدى الإتساق بين هذه التأكيدات والمعايير الموضوعية وتوصيل نتائجها إلى الأطراف المستخدمة لهذه لمعلومات»¹.

ويعتبر هذا التعريف عاماً وواسعاً فهو يشمل التدقيق الخارجي المستقل والداخلي والحكومي.

1_2_ تعريف التدقيق المحاسبي والمالي: يقصد بالتدقيق المحاسبي والمالي إجراءات الرقابة على الكشوف المالية للمؤسسة، وبصورة أدق، فالتدقيق المحاسبي والمالي هو عبارة عن جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات المحاسبية (الحسابات) لتحديد مدى توافقها مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفؤ ومستقل.

وتوجد الآن وجهة نظر تحظى بالقبول لتعريف التدقيق بأنه نشاط لتقليل المخاطر، أي أن التدقيق هو عملية لتقليل المخاطرة في المعلومات إلى مستوى مقبول إجتماعياً وتقديمها إلى مستخدمي الكشوف المالية، حيث من المعروف النشاط الإقتصادي يتواءم مع المخاطر وأن الأعمال تدار في بيئة شديدة الخطورة، إذ تواجه الشركات ومعها المستثمرين عادة مخاطر الأعمال والمخاطر المالية. وتتمثل مخاطر الأعمال عادة بالنموذج العملياتي

¹ - عصام الدين محمد متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات (01)، الطبعة الأولى جامعة العلوم والتكنولوجيا، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2009، ص

(التشغيلي) الذي تتبناه الشركة وتأثره بعوامل مثل (زيادة التضخم، إرتفاع معدلات الضريبة، شدة المنافسة، الإضرابات العمالية... إلخ). في حين ترتبط المخاطر المالية بمدى إستخدام الشركات للقروض في تمويل أصولها وعملياتها.

والمخاطر المعلوماتية هي إحتمال أن تكون الكشوف المالية التي تنشرها خاطئة أو مضللة ، حيث يعتمد المحللون الماليون والمستثمرون على المعلومات المالية المتضمنة في هذه الكشوف في بناء توقعاتهم ومن تم إتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بشراء وبيع الأوراق المالية في البورصة، كما يستخدمها الدائنون (حملة السندات، البنوك والمؤسسات المالية، الموردون... إلخ) لتقرير ما إذا كانوا سيمنحون الإئتمان للشركات أم لا.

كما تستخدم نقابات العمال التقارير المالية المدققة للمساعدة في تحديد مدى قدرة الشركة على سداد الأجور والمرتبات، كما تستخدمها الجهات الحكومية لإعداد التحليلات والتنبؤات الإقتصادية ووضع القوانين المتعلقة بالضرائب والدعم وغيرها.

بيد أنه لايمكن لمستخدمي التقارير المالية -لأسباب عديدة أهمها غياب المقدرة والرغبة لديهم- أن يعتمدوا على أنفسهم في تقرير ما إذا كانت التقارير المالية تعبر بصدق عن واقع حال الكيانات المصدرة لها، لذلك فإن المدققين المستقلين هم الذين يقومون بهذه المهمة، أي مهمة التصديق على مدى صحة البيانات الواردة في البيانات الواردة في التقارير المالية، وهو الأمر الذي يقلل من مخاطرة المعلومات، وهذا ما يبرز الخدمة الجليلة التي يقدمها التدقيق لمستخدمي التقارير المالية، الإقتصاد والمجتمع².

وتشترك التعاريف المذكورة أعلاه في النقاط التالية:

أ_ المعلومات والمعايير المقررة سلفاً: information and established criteria

²- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الأول: مسؤوليات المراجع- تخطيط التدقيق، الدار الجامعية - القاهرة - مصر - 2004، ص ص 28-29 (بتصرف).

يجب لإجراء التدقيق أن تتوفر المعلومات في شكل قابل للتحقق منه verifiable form، كما يجب توفير المعايير (standards(criteria)، والتي يمكن للمدقق بواسطتها تقييم المعلومات، وتوجد صور مختلفة للمعلومات، لكن عادة مايقوم المدقق بتدقيق معلومات يمكن قياسها كمياً، مثل الكشوف المالية للشركات وصافي الدخل الخاضع للضريبة، كما يقوم أيضاً بتدقيق معلومات وصفية أكثر مثل مدى فعالية نظم الحاسوب ومدى كفاءة العمليات الإنتاجية.

وتتنوع معايير تقييم المعلومات بتنوع المعلومات التي يتم مراجعتها، وعلى سبيل المثال، عند تدقيق الكشوف المالية التاريخية بواسطة مكتب للتدقيق، تتمثل المعايير التي سيتم إستخدامها في مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (عند تدقيق الكشوف المالية لشركة جنرال موتورز، يقوم مكتب التدقيق بتحديد ما إذا كانت الكشوف المالية لشركة جنرال موتورز قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية)، أما بالنسبة لصافي الدخل الخاضع للضريبة فتتمثل المعايير في نصوص قانون الضرائب، وعندما يقوم المراجع (المدقق) الضريبي بفحص صافي الدخل الخاضع للضريبة لشركة جنرال موتورز، فإنه يستخدم قانون الضرائب في م أ وليس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومن الصعب أن توجد معايير للمعلومات الوصفية مثل مدى فعالية نظام الحاسوب، ومن الضروري في هذه الحالة أن يتفق كل من المدقق والشركة محل التدقيق على المعايير التي يجب إستخدامها قبل البدء في إجراءات التدقيق، وفيما يتعلق بتطبيقات الحاسوب فقد تتمثل المعايير في عدم وجود أخطاء في المدخلات والمخرجات.

بـ جمع وتقييم الأدلة: تعرف الأدلة على أنها أية معلومات يستخدمها المدقق لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي يتم تدقيقها قد عرضت طبقاً للمعايير، وتأخذ الأدلة أشكالاً عديدة مثل الشهادة الشفوية للعميل، المصادقات من الأطراف الخارجية، ملاحظات المدقق. ومن

الضروري أن يحصل المدقق حجم من الأدلة الجيدة كافي لإتمام التدقيق على النحو الملائم . ويعد تحديد نوعية وحجم الأدلة الضرورية وتقييم مدى إتفاقها مع المعايير المحور الأساسي في عملية التدقيق.

ج. الشخص الكفؤ والمستقل: Competent, Independent Person

يجب أن يكون المدقق مؤهلاً Qualified لفهم المعايير التي يجب إستخدامها وكفؤاً Competent حتى يعلم أنواع وحجم الأدلة التي يجب جمعها للتوصل إلى إستنتاج ملائم بعد إختبار الأدلة، ويجب أن يتوفر في المدقق إتجاه ذهني مستقل، حيث لايفيد كثيراً أن يكون الشخص الكفؤ متحيزاً في جمع الأدلة عندما يطلب منه ذلك عل معلومات موضوعية، أو التفكير الموضوعي للتوصل إلى رأي وبالتالي إلى قرار.

ولا يمكن أن يكون الإستقلال مطلقاً، لكنه يجب أن سكون الهدف المراد تحقيقه، كما أنه يجب تحقيقه بالدرجة الضرورية. وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن المدقق الذي يقوم بتدقيق الكشوف المالية المنشورة يحصل على أجره من الشركة التي يدققها، إلا أنه يجب أن يكون مستقلاً بشكل كافي عند أداء عملية التدقيق، التي يمكن أن يعتمد على نتائجها مستخدمو المعلومات المتضمنة في الكشوف المالية. وقد يتمتع أو لا يتمتع المدققون بالاستقلال على نحو مرضي إذا كانوا يعملون في الشركة محل التدقيق.

د/ التقرير: Reporting يعد تقرير التدقيق Audit Repport المرحلة الأخيرة في عملية التدقيق، وهو يمثل أداة لتوصيل النتائج لمستخدمي المعلومة المحاسبية، وتختلف التقارير في طبيعتها. ولكنها في كافة الأحوال تهدف إلى إعلام القراء بدرجة التوافق بين المعلومات والمعايير وتختلف اشكال التقارير، حيث يمكن أنم تتنوع من تقرير فني جداً يتعلق عادة بالكشوف المالية التي تم تدقيقها إلى تقرير شفوي بسيط في حالة المرجعة الإدارية والتشغيلية عن مدى فعالية قسم صغير.

2_ الفرق بين المحاسبة التدقيق : Distinction Between Auditing and Accounting

يوجد خلط لدى العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية والأفراد العاديين في المجتمع، بشأن كل من التدقيق Auditing والمحاسبة Accounting، ويحدث هذا الخلط لأن العديد من عمليات التدقيق تتعلق عادة بالمعلومات المحاسبية ولأن العديد من المدققين يمتلكون خبرة كبيرة في المحاسبة، ويزيد من درجة هذا الخلط بين التدقيق والمحاسبة، أن لقب المحاسب العام المصرح له (Certified Public Accounts (CPA)، قد تم التعرف عليه ليعبر عن الأفراد الذين يقومون بالتدقيق في الولايات المتحدة.

فالمحاسبة هي تسجيل، تصنيف وتلخيص الأحداث الإقتصادية بشكل منطقي يهدف إلى إمداد متخذي القرارات بالمعلومات المالية. وتتمثل وظيفة المحاسبة في توفير أنواع معينة من المعلومات الكمية التي يمكن إستخدامها في إتخاذ القرارات بواسطة أفراد الإدارة والآخرين، ولتوصيل المعلومات يجب أن يتوفر لدى المحاسب فهماً عميقاً للمبادئ والقواعد التي تمثل أساس إعداد المعلومات المحاسبية، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يتمكن المحاسب من تصميم النظم، التي يمكن من خلالها تسجيل الأحداث الإقتصادية في المؤسسة على نحو ملائم وفي الوقت المناسب وبتكلفة مقبولة.

أما تدقيق البيانات المحاسبية فمحور إهتمامها هو تحديد ما إذا كانت المعلومات المالية (المعلومات المحاسبية) قد تم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية ومعايير الإفصاح المالي المتعارف عليها، وذلك من أجل تقديم رأي فيما إذا كانت الحسابات (الكشف المالية) قانونية ونظامية وتعكس بكل صدق ووفاء ما حدث في الكيان الإقتصادي (المؤسسة)، وتعتبر بصورة صريحة عن المركز المالي، الأداء وتدفقات الخزينة له.

ومن هذا يتضح أن مهمة مدقق الحسابات تبدأ بعد أن ينهي المحاسب عمله، كما يتضح أن عمل المحاسبة يختلف بطبيعته عن علم التدقيق، فالمحاسبة علم إنشائي Constructive يبدأ كبير من العمليات وينتهي بتقرير مالي يتمثل في خلاصة تلك العمليات حول الوضع المالي، نتيجة النشاط والتدفقات المالية للكيان الذي تتم المحاسبة عن عملياته. بينما التدقيق علم تحليلي (Analytical) يبدأ عادة بالكشوف المالية وللتحقق من صحتها يعود المدقق إلى البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات وإلى الوثائق التبتوتية التي تسند هذه التسجيلات. الجدول أسفله يوضح أهم نقاط الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق.

الجدول رقم (01): الفرق بين المحاسبة والتدقيق.

المحاسبة	التدقيق
1_ مجموعة من الافتراضات، المعايير القواعد، والإتفاقيات التي تتعلق بتبويب العمليات المالية وتسجيلها؛	1_ هو فحص إنتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات؛
2_ الهدف من المحاسبة هو تحديد نتيجة النشاط للكيان (المؤسسة)؛	2_ الهدف من التدقيق هو إبداء رأي فني محايد مدى صحة البيانات المالية وسلامتها؛
3_ المحاسبة علم إنشائي؛	3_ التدقيق علم تحليلي؛
4_ المحاسب موظف تابع للكيان (المؤسسة).	4_ المدقق شخص مستقل عن الكيان (المؤسسة).

المصدر: عصام الدين محمد متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات (1)، الطبعة الأولى، دار الكتاب

الجامعي (جامعة العلوم والتكنولوجيا)، صنعاء، 2009، ص 18 .

3_ أهمية التدقيق المحاسبي والمالي: تعتبر المعلومة المحاسبية (المعلومة المالية) المدققة ذات أهمية بالغة للعديد من الأطراف، ويهدف التدقيق إلى:

_ ضمان صلاحية المعلومة المحاسبية (المعلومة المالية) ومطابقتها للمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

_ بالنسبة للمساهمين يشكل التدقيق أداة في أيديهم من أجل معرفة ما إذا كانت الأرقام المتضمنة في الكشوف المالية والمقدمة من طرف الإدارة تعكس الواقع الإقتصادي والوضعية المالية الفعلية للمؤسسة.

_ بالنسبة للإدارة في المؤسسة يشكل التدقيق أداة رقابية ووسيلة تمكنهم من إتخاذ القرار في المؤسسة على أسس سليمة.

_ **مقابلة إحتياجات الدائنين والمستثمرين:** يقع على عاتق المدققين المستقلين مسؤولية إمداد كل من الدائنين والمستثمرين برأي محايد، يوضح ما إذا كانت الكشوف المالية قد أعدت بنزاهة أم لا، ويمثل المدققين المستقلين المجموعة المؤهلة لتقديم هذا الرأي، لما يلي:

- تتوفر لديهم المعرفة والتدريب والخبرة العلمية لذلك.
- يسمح لهم قانوناً بفحص سجلات الشركة.
- يتمتع المدققون قانوناً بالإستقلال عن إدارة المؤسسة، فهم ليسو موظفون لدى الشركات التي يقومون بفحص كشوفها المالية، وهكذا ينظر المستثمرون والدائنون وغيرهم من إلى المدققين المستقلين على أنهم حراس على نزاهة وعدالة الكشوف المالية التي تعدها الشركة.

4_ أهداف (هدف) التدقيق:

إن تتبع ظهور وتطور التدقيق يعطي أساساً لتحليل تفسير التغيرات التي طرأت على أعراض وأهداف التدقيق وأساليبه، ويكشف عن إتجاهات جديدة في كل مرة، من أهمها التوجه نحو الإعتماد المتزايد على الرقابة الداخلية والتقليل من الفحص الشامل للأحداث المالية. ويمكن القول أن هناك هدفاً أساسياً للتدقيق وأهداف ثانوية (تبعية).

4_1_ الهدف الرئيسي للتدقيق: بينت لجنة إجراءات التدقيق الدولية (IAPC) في الدليل الصادر عام 1980 هدف التدقيق، حيث نصت أن «الهدف من تدقيق الكشوف المالية التي تم إعدادها وفقاً لسياسات محاسبية معترف بها، هو تمكين المدقق من إبداء رأيه في تلك الكشوف، ويساعد رأي المدقق في منح المصادقية للكشوف المالية». وبالتالي فإن الهدف الرئيسي لعملية التدقيق هو إبداء الري الفني المحايد عما إذا كانت الكشوف المالية للمؤسسة تعبر بصدق وعدالة عن نتائج عملياتها خلال الفترة التي خضعت للتدقيق ومركزها المالي في نهاية هذه الفترة.

ولغرض تكوين رأي المدقق فإنه يجب عليه تحقيق أهداف التدقيق الستة (06) التالية، عن

تدقيق أرصدة حسابات الكشوف المالية والتحقق منها، وهذه الأهداف تستخدم كأهداف وسيطة كما أنها ترشد في التطبيق العملي لمعايير التدقيق أي أنه تتطلب التحقق من العناصر التالية³ :

✓ عرض الكشوف المالية بصدق وعدالة؛

✓ شرعية وصحة العمليات المالية؛

✓ الملكية؛

✓ إستقلال الفترة المالية؛

✓ التقييم الصحيح؛

✓ الوجود.

³ - وليام توماس، إيمرسون هنكي، تعريب ومراجعة، أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، الرياض المملكة العربية السعودية، 1997، ص ص 52-53.

جدول رقم (02): تطور أهداف التدقيق.

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقيق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل عام 1850	إكتشاف الغش والإختلاس	تفصيلي	غير مهمة
1850_1905	إكتشاف الأخطاء و الغش والإختلاس	بعض الإختبارات، تفصيل مبدئي	غير مهمة
1905_1933	تحديد عدالة المركز المالي وإكتشاف الخطأ والغش	فحص إختباري تفصيلي	درجة إهتمام بسيطة
1933_1940	تحديد عدالة المركز المالي وإكتشاف الخطأ والغش	إختباري	بداية الإهتمام
1940_1960	تحديد عدالة المركز المالي وإكتشاف الخطأ والغش	إختباري	إهتمام قوي وجوهري
1960_إل يومنا هذا	تحديد عدالة المركز المالي وإكتشاف الخطأ والغش	إختباري	أهمية جوهرية للبدء في عملية التدقيق

المصدر: محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية دراسة مقارنة

(حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير علوم تسيير (تخصص مالية ومحاسبة)، المركز الجامعي المدية،

2007_2008، ص 15.

5_ دواعي الطلب على خدمات التدقيق:

في الحقيقة يتحكم في طلب وعرض خدمات التدقيق عوامل كثيرة يتمثل أهمها في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية. ونظراً لكون هذه العوامل تتصف بالديناميكية الشديدة، يصبح من المنطقي أن يتغير ويتطور الطلب على الخدمات التي تقدمها مهنة التدقيق. ومن أهم العوامل التي تخلق الطلب على خدمات مهنة التدقيق نذكر مايلي:

1_ ينبع الطلب على خدمات التصديق، والتي تمثل جوهر عملية التدقيق، من كونها تعنى بتوصيل المعلومات من معديها إلى مستخدميها، فضلاً عن ضمان مصداقيتها. وفي هذا الصدد ينبع الطلب على خدمات التصديق نتيجة العوامل الأربعة الأساسية التالية:

- وجود تعارض فعلي أو محتمل في المصالح بين معدي ومستخدمي الكشف المالية مما قد يؤدي إلتزام سلوك الإدارة ومن خلفها المحاسبين بالتحيز (إعداد كشف مالية متحيزة لمصلحتها: المغالاة في إحتمال تحصيل الذمم أو تحقيق الأرباح مثلاً). هذه المعلومات المتحيزة لمصلحة الإدارة تتعارض في غالب الأحيان مع مصلحة المساهمين مثلاً، مما يؤدي إلى الحاجة إلى طرف ثالث مستقل ومحايد (المدقق الخارجي) من أجل تدقيق وتقييم هذه المعلومات⁴.
- التعقيد الذي تتصف به المعلومات المالية التي تتضمنها الكشف المالية، وهو المعطى الذي يجعلها صعبة الفهم لاسيما من حيث تقييم مصداقيتها وجودتها. وبالتالي يصبح من الضروري إخضاعها للفحص من طرف مدقق.
- الأهمية والجدوى الإقتصادية الكبيرة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات، وبالتالي يكون هناك دافعية كبيرة من أجل زيادة الثقة في صحة نتائج القرارات التي أعتمدت على المعلومات المتضمنة في الكشف المالية، وذلك من خلال تدقيقها من طرف مدقق كفء مؤهل ومستقل.
- بعد مستخدمي المعلومات عن مصدر المعلومات والقائمين على إعدادها.

2_ التوسع الهائل في حجم المؤسسات وتعقد عملياتها وترتب على ذلك من إنفصال الإدارة عن الملكية، حيث أصبح الملاك ينظرون إلى إدارة الشركة كعامل من عوامل الإنتاج وكوكيل عنهم في إدارة الشركة، وبالتالي أصبح من الضروري عليهم اللجوء إلى خدمات المدقق الخارجي للتأكد من أن تصرفات الوكيل تصب في مصلحتهم.

3_ يعتبر الدائنون والمستثمرون أحد الأطراف الرئيسية المنشأة للطلب على خدمات التدقيق، إذ يحتاج هؤلاء إلى معلومات موثوق فيها تسمح لهم بإتخاذ قرارات شراء (بيع) أسهم وسندات الشركة. وبالنسبة للمستثمرين بصفة خاصة يحتاجون المعلومات الموثوق فيها من أجل تقييم

⁴ - حسين يوسف القاضي، حسين أحمد دحدوح، عصام نعمة قريط، أصول المراجعة: الجزء الأول منشورات جامعة دمشق، 2013 - 2014، ص 188

مسؤولية الإدارة والعاملين ومعرفة فرص الإستثمار الممكنة. أما بالنسبة للدائنين فتمكنهم هذه معلومات الموثوق فيها من وتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، مما يسمح لهم بتقدير مستوى المخاطرة المرتبط بإقراضها. ويعد المدققون الخارجيون قادرين على بث الثقة في المعلومات المالية.

5_ تفسير الطلب على خدمات التدقيق في إطار نظرية الوكالة:

يمكن استخدام نظرية الوكالة لتفسير الطلب على خدمات التدقيق، حيث تشير هذه النظرية إلى وجود صراع وتناقض في المصالح بين الموكل (الملاك) والوكيل (الإدارة)، ولذلك فهناك رغبة مشتركة لدى الطرفين للحصول على تأكيدات من طرف محايد، بمصادقية وعدالة الكشف المالية. حيث أن رغبة الملاك في الحصول على هذه المصادقية واضحة بسبب عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وبينهم واستئثار الإدارة بالمعلومات بسبب معاشتها اليومية لأعمال الشركة والمرونة الكبيرة التي تتوفر لها في إعداد الكشف المالية (الهامش الكبير الذي تتمتع به في إختيار الطرق والمناهج المحاسبية) التي تؤدي إلى نتائج مختلفة، بما يسمح لها من تضخيم الإيجابيات (الأصول والإيرادات) وتخفيض السلبات (الخصوم والمصاريف). ولذلك بالضبط تظهر حاجة الملاك إلى وجود تأكيدات من طرف محايد بأن هذه الأمور لم تحدث، وهذا الطرف هو المدقق.

كما أن للإدارة في الشر كة رغبتها في الحصول على تأكيدات من طرف محايد بان الكشف المالية التي أعدتها عادلة وصادقة، مما يؤدي إلى التقليل من عدم الثقة فيها و يقضي على أحد أهم أسباب النزاع بينها وبين الملاك.

5_ تفسير الطلب على خدمات التدقيق في إطار النظرية التحفيزية The

:Motivational Theory

وفقاً لهذه النظرية يعتبر التحفيز الذي يحدثه توقع حدوث عملية التدقيق أحد دواعي الطلب على خدمات التدقيق، إذ يمكن القول أن معرفة الإدارة بوجود و قرب عملية التدقيق

يؤدي إلى تحفيزها بإعداد كشوف مالية عادلة وتعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، أي أن هذا التحفيز يضيف قيمة إلى عملية التدقيق فضلاً عن كونها تمنح المصداقية للمعلومات المالية. بصورة أخرى يمكن القول، وفقاً لهذا الاعتقاد، بأن القائمين على إعداد الكشوف المالية يكون لديهم الحافز للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه لأنهم يعرفون مسبقاً أن هذه الكشوف المالية سوف تدقق. وبناء على ذلك فإن المعلومات المتضمنة في الكشوف المالية سوف تتوفر فيها متطلبات مستخدمي تلك الكشوف. هذا وعلى الرغم من صعوبة المنافع التحفيزية التي تقدمها مهنة التدقيق والتحقق منها بشكل قاطع، إلا أنه يوجد إعتقاد غريزي لذا الكثيرين بأن العلم بخضوع الكشوف المالية للتدقيق يمنع أو على الأقل لايشجع على إعداد كشوف مالية مضللة أو غير عادلة (غير ودية/ غير صادقة).

6- إدراك ملاك الشركة بأهمية الرقابة الخارجية كأحد أدوات الرقابة، وعلى هذا الأساس زاد طلبهم على خدمات مهنة التدقيق، وأصبح هذا الأخير يمثل وسيلة ملائمة لهم لممارسة الرقابة الخارجية الشاملة على كافة مناحي الأداء الإداري، سواء كانت هذه المجالات مالية أو غير مالية.

7 _ من دواعي الطلب على خدمات التدقيق الإدارة في حد ذاتها، حيث تعتبر هذه الأخيرة مدقق الحسابات كمصدر خارجي لتقييم وتحسين أساليب وطرق المحاسبة وكذلك نظام الرقابة الداخلية.

8 _ التشريعات والقوانين: وهي تمثل أحد مصادر الطلب على خدمات التدقيق، وذلك من خلال إلزام الشركات بالإستعانة بمدقق خارجي (قانوني).

6 _ حدود التدقيق (Les limites de l'audit) Limitations of an Audit

لا تعتبر عملية التدقيق ضماناً للدقة المتناهية لما تحتويه الكشوف المالية من أرقام، تأكيدات و توضيحات، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

_ ترتكز العديد من نتائج التدقيق على فحص أدلة الإثبات وغالباً ما يقف وراء الأرقام الظاهرة في الكشوف المالية الآلاف وربما الملايين من المستندات مثل (الشيكات، الفواتير والوصلات) وغيرها. وعمليات التدقيق مثل الخدمات المهنية الأخرى يتم القيام بها في ظل قيود تكلفة وقيود زمنية، وبذلك تتطلب القيام بفحص لعينة أو أدلة الإثبات التي تدعم الأرقام الضاهرة في الكشوف المالية، ومثل هذه العينات يمكن تصميمها من الناحية العملية لتقدم درجة لا بأس بها من التمثيل للمجتمع (لكن العينة لا تمثل المجتمع بصفة مطلقة)، وعلى هذا الأساس فإن النتائج المأخوذة من فحص عينة من أدلة الإثبات المتاحة تخضع بالتأكيد لدرجة من عدم التأكد.

_ يلزم في بعض الأحيان الحصول على تأكيدات وإيضاحات (شفهية أو مكتوبة) من الإدارة بخصوص بعض الأرقام الظاهرة في الكشوف المالية. وإذا لم تكن هذه التأكيدات أمينة فقد يتوصل المدققون إلى نتائج غير سليمة عن عدالة وسلامة الكشوف المالية.

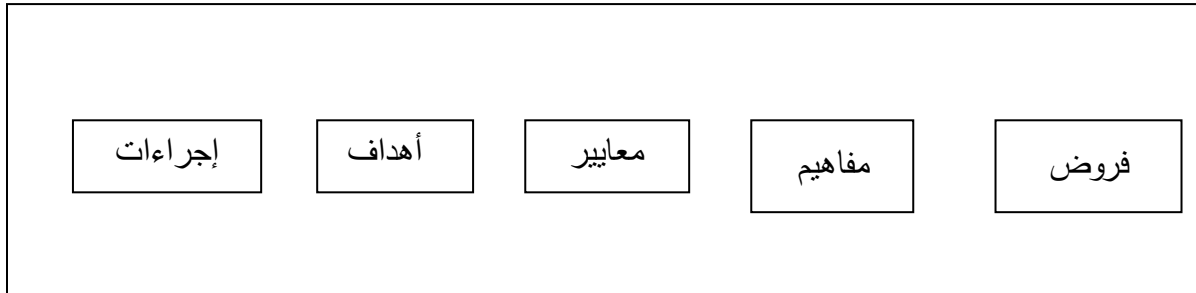
_ الطبيعة البشرية مثل التعب والإهمال يمكن أن تتسبب في إغفال المدققين لدليل وثيق الصلة بموضوع التدقيق أو فحص النوع الخاطئ من أدلة الإثبات أو التوصل إلى نتائج غير سليمة.

المحور الثاني: إطار نظرية التدقيق

المحور الثاني: إطار نظرية التدقيق

توفر النظرية الإطار المفاهيمي لتنظيم الأفكار المتعلقة بأي مسألة معينة، ونظرية التدقيق توفر للمدققين، الباحثين في مجال التدقيق والأطراف المهتمة الأخرى إطاراً يسمح لهم بتنظيم أفكارهم وضبطها وما يتبع ذلك من تصرفات، ومن ثم فإن نظرية التدقيق تساعد على وصف وشرح وتحديد أو تشخيص قرارات المدقق الواجب إتخاذها عن قيامه بالتدقيق، أي أن المدقق يعتمد على نظرية التدقيق عند إتخاذ القرارات المتعلقة بكل خطوة من خطوات التدقيق. وهذه النظرية تتكون - بطبيعة الحال كما أي نظرية في مجال آخر - من مجموعة من الفروض المفاهيم والمعايير والأهداف والإجراءات⁵، وذلك كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (01): عناصر نظرية التدقيق



المصدر: وليام توماس، إيمرسون هنكي، تعريب ومراجعة، أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، الرياض المملكة العربية السعودية، 1997، ص 51.

1_ فروض التدقيق: Auditing Postulates

اعرف الفروض على أنها معتقدات ومتطلبات سابقة وأساسية تعتمد عليها الأفكار والمقترحات والقواعد الأخرى، وتتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها نظرية التدقيق فيما يلي:

⁵- وليام توماس، إيمرسون هنكي، تعريب ومراجعة، أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، الرياض المملكة العربية السعودية، 1997، ص 51.

- ✓ ليس هناك تعرض محتمل في المصالح بين المدقق ومعدّي الكشف المالية؛
- ✓ لأنه لا يوجد بالضرورة تعارض بين المدقق ومعدّي الكشف المالية فإن المدقق يمكنه الحفاظ على نزعة الشك المهني لديه؛
- ✓ يتصرف المدقق كمدقق فقط؛
- ✓ يلتزم المدقق بالتزامات المهنة المحدد أو القابلة للتحديد؛
- ✓ المزايم أو النتائج الإقتصادية يمكن التحقق منها ومراجعتها؛
- ✓ نظام الرقابة الجيد يعني إمكانية أكبر للإعتماد على المعلومات المالية؛
- ✓ مالم يكون هناك مؤشرات تدل على حدوث العكس فإن ما حدث في الماضي سوف يحدث في المستقبل؛
- ✓ « العرض الصادق والعاقل » يعني ضمناً استخدام مبادئ المحاسبة المتعرف عليها (المقبولة، المقننة) أو أي معايير أخرى متعارف عليها أو مقررة.

2_ مفاهيم التدقيق: Auditing Concepts

تعني المفاهيم التعميم العقلي والدهني أو الأفكار الأساسية أو أساس التفكير، وتتمثل مفاهيم التدقيق في التعميمات العريضة (Broad Generalizations) والمستنتجة من الفروض السابق إيضاحها، كما أن هذه المفاهيم تمثل - بدورها - الأساس لتحديد المبادئ والإجراءات، وعلى العموم هناك 05 مفاهيم أساسية على الأقل يمكن حصرها في مجال التدقيق، وهي⁶:

Ethical Conduct

✓ السلوك الأخلاقي

Independence

✓ الإستقلال

Due Care

✓ العناية المهنية الواجبة

⁶ - وليام توماس، إيمرسون هنكي، تعريب ومراجعة، أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، الرياض المملكة العربية السعودية، 1997، ص 52.

Evidence

✓ أدلة الإثبات

Fair Presentation

✓ العرض الصادق والعادل

3_ فروض التدقيق:

تشكل فروض التدقيق عنصراً مهماً ضمن عناصر نظرية التدقيق، إذ تشكل الأساس الأول في بناء نظرية التدقيق . وعلى العموم، حسب كوهلر Kohler على أنه « قاعدة تحضى بقبول عام وتعبر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك ». وعلى الخصوص، يعرف فرض التدقيق بأنه شرط أو ظرف يتم العمل في ضله، ويلقى القبول العام بين ممارسي المهنة ومنظماتها المهنية، ويتفق مع مال إستخدام التدقيق وبواكب تطوراتها، ويكون الأساس لإشتقاق باقي عناصر الإطار النظري للتدقيق (المفاهيم، المعايير والإجراءات... إلخ)⁷. وتتمثل أهم الفروض التي يعتمد عليها علم التدقيق فيمايلي:

- قابلية البيانات الفحص؛
- عدم وجود تعارض حتمي (ضروري) بين مصلحة كل من المدقق الخارجي والإدارة؛
- خلو الكشف المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية؛
- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد إحتتمالات حدوث الأخطاء؛
- التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها يردي إلى سلامة تمثيل الكشف المالية للوضعية المالية ونتيجة نشاط المؤسسة؛

⁷ - فؤاد عبد العزيز، صعوبات وتحديات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة) ، شعبة المالية والمحاسبة: تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 03_ الجزائر، 2022-2023، ص 52.

- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي، سوف تكون كذلك في المستقبل، ما لم يوجد الدليل على عكس ذلك؛
- عند مزولة المدقق لعمله فيما يتعلق بإبداء الرأي حول البيانات المالية فهو يقوم بعمله بصفته هذه فقط؛
- يلتزم مدقق الحسابات بالتزامات المهنة المحددة أو القابلة للتحديد.

المحور الثالث: أنواع التدقيق

المحور الثالث: أنواع التدقيق

يمكن التمييز بين أنواع التدقيق بناء على عدة معايير:

1_ حسب معيار الإستقلالية (حسب معيار الجهة التي تقوم بالتدقيق)

1_1_ التدقيق الداخلي: وهو عبارة عن عملية رقابية يقوم بها شخص أو هيئة من داخل المؤسسة (مصلحة التدقيق، دائرة التدقيق)، وذلك لإطلاع المديرية العامة على مدى احترام المعايير و القواعد (المعايير والقواعد الداخلية لتسيير المؤسسة) وكذا السياسات والإجراءات المتبعة، وفيما يخص التدقيق المحاسبي الداخلي يتم مراقبة مدى إحترام الإجراءات المعمول بها محاسبياً مثل: (إجراءات الشراء، إجراءات الدفع، قواعد إعداد الميزانية والقواعد المحاسبية).

1_2_ التدقيق الخارجي: هو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية (المعلومات المالية) الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية، وذلك لإعطائها المصادقية حتى تتال القبول من طرف مستعملي هذه المعلومات (المساهمين، المستثمرين، البنوك).

2_ حسب معيار الإلزام القانوني: ينص القانون التجاري في الجزائر على إلزامية التدقيق بالنسبة لفئة من الشركات (شركات الأموال)، وعدم إلزاميته بالنسبة لفئة أخرى (شركات الأشخاص)، وفي هذا الإطار نميز بين نوعين من التدقيق:

2_1_ التدقيق الإلزامي (التدقيق القانوني) (L'audit légal) L'audit obligatoire

(: وهو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث ينص التشريع الجزائري - على غرار ما هو سائد في أغلب دول العالم - على إلزامية تعيين مدقق يقوم بتدقيق حسابات المؤسسة، وفي هذا الإطار ينص القانون التجاري الجزائري في مادته 609 على إلزامية تعيين مدقق بالنسبة لشركات الأموال

2_2_ التدقيق التعاقدى الإختياري L'audit contractuel : وهو عبارة عن التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني، أي بطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس إدارتها أو أي طرف آخر له مصلحة في ذلك، ففي الجزائر مثلاً نجد أن كل من الشركات التي يلزمها القانون بتعيين المدقق الإلزامي والشركات التي لا تدخل تحت طائلة هذا الإلزام، تقوم بتعيين مدقق إختياري. وذلك من أجل الإطمئنان على صحة المعلومات المالية الناتجة من نظام المعلومات المحاسبية وكذلك عن نتائج الأعمال والوظيفية المالية.

3_ حسب معيار نطاق التدقيق: يعتبر نطاق (مجال) التدقيق من بين أهم المحددات التي يتم على أساسها التفريق بين:

3_1_ التدقيق الكلي: في هذا النوع من التدقيق يخول للمدقق إطار غير محدد للعمل الذي يقوم به، إذ يقوم بفحص البيانات والسجلات المحاسبية والأنظمة الموجودة في المؤسسة من أجل أخذ تصور عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ومن ثم مدى مصداقية وسلامة المعلومات المالية المنتجة (مثل التدقيق الخارجي (القانوني) للشركات.

3_2_ التدقيق الجزئي: يعتبر التدقيق الجزئي من أكثر الأنواع تطبيقاً في التدقيق الخارجي لاسيما الإختياري منه، كأن يوكل إلى مدقق خارجي، عملية تدقيق بند معين من مجموع البنود، كتدقيق النقدية أو تدقيق الديون أو تدقيق الحقوق أو تدقيق المخزون، وسبب إنتشار هذا النوع يكمن في الشكوك التي تدور حول بند معين.

كما يمكن أن يكون التدقيق الجزئي بناء على طلب من جهة في المؤسسة (مثلاً: مجموعة من المساهمين) من أجل الوقوف على مدى إحترام حقوقها في معاملة معينة.

4_ حسب معيار توقيت التدقيق: وهنا يمكن التمييز بين كل من:

4_1_ التدقيق المستمر: يقوم المدقق في هذا النوع من التدقيق بفحص وإجراء الإختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقاً لبرنامج زمني مضبوط مسبقاً ويستجيب إلى الإمكانات المتاحة، والواقع أن

هذا النوع من التدقيق يصلح في المؤسسات الكبيرة، حيث يصعب على التدقيق النهائي تحقيق الأهداف المنوطة به.

4_2_ التدقيق النهائي: يستعمل هذا النوع من التدقيق عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المدقق في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية والكشف المالية، والواقع أن هذا النوع من التدقيق يتم الاكتفاء به في المؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عملياتها قليل بحيث يستطيع المدقق التحكم في الوضعية في ضل محدودية وقت التدقيق.

5_ حسب معيار مدى عمق واتساع الفحوصات (معيار حجم الإختبارات): إن كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها سواء الداخلية أو الخارجية، خلق صعوبة لفحص العمليات التي يقوم بها مستخدمى هذه المؤسسة مما قد يؤثر سلباً على نوعية المعلومات الناتجة عن النظم المعلوماتية، خاصة فيما يتعلق بدقة وتعبير هذه المعلومات عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة والجوهر الإقتصادي للمعاملات الإقتصادية التي تقوم بها، إذ تتخذ هذه المعلومات كأساس لإتخاذ القرارات .

لذلك أصبح من الضروري وجود نوعين من التدقيق، يتعلق النوع الأول بتدقيق كل العمليات، المستندات والبيانات ويسمى التدقيق الشامل. ويتمثل النوع الثاني في تدقيق إختباري يستند على العينة المختارة من مجتمع المفردات المراد تدقيقها.

5_1_ التدقيق الشامل (التفصيلي): يعتبر التدقيق الشامل نوعاً تفصيلياً، إذ يقوم المدقق في ضله بفحص جميع القيود، الدفاتر، السجلات، المستندات والبيانات المحاسبية.

5_2_ التدقيق الإختباري: يستند هذا النوع من التدقيق على فحص جزء من مفردات المجتمع، مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة (العينة) على مجموع المفردات (المجتمع). وهذا النوع يستعمله المدققون في المؤسسات الكبيرة الحجم والمتعددة العمليات التي يصعب فيها التدقيق الشامل. ويتوقف حجم العينة على عدة إعتبارات، من أهمها نتيجة

تقييم واختبار نظام الرقابة الداخلية الذي يقوم به المدقق (النظام سليم/غير سليم، موثوق فيه/غير موثوق فيه).

6_ حسب معيار الهدف ن عملية التدقيق: حيث يمكن التمييز بين مايلي:

6_1_ **تدقيق الكشوف المالية:** وهو النوع الشائع من التدقيق ويهدف إلى تدقيق الكشوف المالية لغرض قيام المدقق بإبداء رأيه المهني المحايد عن مدى مطابقة الكشوف المالية للمؤسسة مع المبادئ المحاسبية المقبولة. ويتم ذلك إستناداً إلى أدلة إثبات كافية وملائمة.

6_2_ **تدقيق الإلتزام:** وتهدف إلى تحديد مدى إلتزام الموظفين والمؤسسة موضوع التدقيق بالقوانين المعمول بها (كالقانون التجاري، القوانين الضريبية، قانون العمل) أو الإلتزام بأنظمة محددة (أنظمة المحافظة على البيئة) أو الإلتزام بلوائح معينة (اللائحة المالية، لائحة المشتريات)، الإلتزام بالتعليمات الصادرة عن جهات إشرافية خارجية (تعليمات البنك المركزي، السياسات المختلفة التي تصدرها الإدارة العليا في المؤسسة).

6_3_ **تدقيق العمليات:** وتعني الفحص المنظم لأنشطة المؤسسة _غير المالية_ أو جزء منها تحقيقاً لأهداف معينة ترتبط بتقييم الأداء وتحسينه وتطويره وإصدار التوصيات بشأن ما يجب إتخاذه من إجراءات بهذا الخصوص. ومن أمثلة هذا النوع من التدقيق تقييم مواعيد إقلاع وهبوط الطائرات في شركات النقل الجوي أو فحص وتقييم كفاءة النظام المحاسبي الآلي.

6_ **حسب معيار أسلوب التدقيق (أو عنوان: أساليب التدقيق):** في حقيقة الأمر يتاح للمدقق العديد من الأساليب للقيام بالفحوصات التي تتطلبها مهمة التدقيق التي يضطلع بها. ويعود أمر تحديد طبيعة الأسلوب المستخدم في فحص الحسابات إلى التقدير الشخصي للمدقق وذلك بناء على خبرته وكفاءته، من جهة؛ و إلى طبيعة العنصر (البند) محل التدقيق؛ من جهة أخرى. وفي مايلي عرض لمختلف أساليب التدقيق:

6_1_ أسلوب التدقيق الحسابي: وهو أسلوب تدقيق يقوم من خلاله المدقق بتنفيذ إجراءات التدقيق الحسابي المختلفة على العنصر أو البند محل الفحص للتحقق من الدقة الحسابية له، وذلك لإقامة الدليل على صحة (خطأ) مبلغ وقيمة العنصر.

6_2_ أسلوب التدقيق المستندي: والذي فيه يقوم المدقق بتنفيذ إجراءات التدقيق المستندي المختلفة على العنصر محل التدقيق وذلك للتأكد من وجود مستندات سليمة مؤيدة لهذا العنصر.

7_ بعض الأنواع الخاصة من التدقيق:

7_1_ تدقيق الاندماج: L'audit d'acquisition

هو نوع خاص من التدقيق التعاقدى ويكون بمناسبة عملية إندماج، حيث يكون في شكل تدخل مدقق للقيام بفحص الحسابات السنوية للشركة، لحساب مشتري أو مستثمر محتمل، ويكتسي هذا النوع من التدقيق التعاقدى أهميته من تعاضم عمليات الإقتناء الخارجية (الإندماج) (حيث بلغت عمليات الإندماج بشتى أشكالها 200 عملية سنة 1992).

7_1_1_ تعريف الإندماج: هو عبارة عن عملية إقتراب Rapprochement بين شركتين أو أكثر، كمايلي:

أ/ حالة انحلال كل من الشركتين وتشكيل شركة جديدة: (Fusion-réunion)

ب/ حالة قيام شركة بامتصاص (إبتلاع) شركة أخرى: (Fusion-absorption)

7_1_2_ أهداف الإندماج:

تهدف المؤسسات من وراء عمليات الإندماج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- خلق اقتصاديات الوفرة Les économies d'échelles من خلال الإنتاج بحجم

كبير مما يؤدي إلى خفض التكاليف الثابتة للوحدة.

- خلق أثر التلاحم بين مهارات وكفاءات فريقى التسيير وأصول المؤسستين l'effet

de synergie.

- عقلنة الإنتاج والحصول على حجم مثالي la taille critique

- تحسين المردودية.

- الحصول على مزايا ضريبية.

7_1_3_ صيرورة عملية تدقيق الاندماج: يمكن أن يتدخل المدقق الخارجي في تدقيق

الحسابات السنوية للشركة محل الاندماج قبل وبعد عملية الاندماج.

أ/ التدقيق قبل عملية الاندماج: وهو عبارة عن تدقيق خارجي يجرى لحساب المشتري قبل قيام هذا الأخير بالشراء. وذلك من أجل ضمان أن الحسابات السنوية للشركة التي يود شرائها تعكس فعلاً وضعيتها المالية المصرح بها، وكذلك أيضاً من أجل التأكد من عدم وجود الأصول الغير قابلة للإسترداد أو الخصوم غير المسجلة.

ب/ التدقيق بعد عملية الاندماج: يهدف التدقيق بعد إتمام عملية الاندماج إلى التأكد من أن الوضعية الصافية للمؤسسة تساوي أو أكبر من المبلغ المدفوع من طرف المشتري، وفي حالة العكس يتم تعديل هذا المبلغ.

7_2_ تدقيق المجمعات: L'audit des groupes

تأخذ العديد من الكيانات الإقتصادية شكل المجمع، وذلك بسبب ظروف المنافسة والنمو التي تميز واقع المؤسسات الكبيرة والشركات المتعددة الجنسيات، لذلك فإن حاجتها لتدقيق حساباتها في تزايد مستمر وفي العديد من الفروع التي يكون بعضها أو أغلبها خارج حدود دولة الشركة الأم. وفي ظل عدم تجانس كل من المبادئ المحاسبية ومعايير التدقيق من دولة إلى أخرى، يستلزم الأمر تدقيق هذه الفروع من طرف مكاتب تدقيق محلية (متواجدة في دول هذه الفروع).

هذه الأخيرة هي وحدها القادرة على فهم والتحكم في البيئة القانونية، الضريبية والمحاسبية للفروع المتواجدة في بلدانها، لكن المشكل الذي يطرح نفسه هو اختلاف المعايير المحاسبية، القوانين واللوائح الضريبية من بلد إلى آخر، وكذلك إختلاف المعايير المهنية للتدقيق.

ولقد تم حل هذا المشكل من خلال قيام مكاتب التدقيق من تطوير وتنمية فروع لها في العديد من الدول تتبع نفس المعايير وتتأقلم مع القوانين الوطنية، بحيث يطبق كل من المدقق الخاص بالشركة الأم و مدققي الفروع - حتى وإن كانت في الخارج- نفس المعايير. وفي الواقع تواجه عملية تدقيق المجمعات بعض الصعوبات الخاصة بالتنسيق بين المدقق على مستوى الشركة الأم ومدققي الفروع الخارجية، إذ يجب على مدقق الشركة الأم قبل إعطاء رأيه في الكشف المالية للمجمع أن يضمن مايلي:

_ أن مدققي الفروع لاسيما الخارجية منها قد طبقوا معايير لا تتنافى مع المعايير التي طبقها في تدقيق الحسابات المدمجة Les comptes consolidées .

_ مدققي الفروع على معرفة كافية بالقواعد والسياسات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة.

_ نتائج تدقيق الفروع يجب أن يتم الإعلان عنها في وقت مبكر بما يسمح لمدققي الشركة الأم بالإطلاع عليها.

7_3_ التدقيق في المؤسسات الصغيرة: L'audit dans les petits entreprises

في المؤسسات الصغيرة، إدارة المؤسسة تتركز في يد شخص واحد أو في يد عدد محدود من الأشخاص، الذين يقومون بالعديد من الوظائف الرئيسية، حيث يسمح لهم دورهم المحدد (الأساسي) في التأثير على العمليات وعلى مستخدمي المؤسسة، وهنا نميز مايلي:

_ مركزة المعلومات في يد الإدارة لا يسمح لمستخدمي المحاسبة بضمان شمولية التسجيلات المحاسبية وبالتالي سلامة وموثوقية المعلومة المالية من جهة، و من جهة أخرى يؤدي محدودية الأفراد في المؤسسة إلى عدم السماح بتكريس مبدأ انفصال المهام Le principe de séparation des taches ، اللازم توفره في عملية الرقابة الداخلية، لكن بالمقابل فإن هيكل المؤسسات الصغيرة المبسط وأنظمتها المحاسبية الأقل تعقيداً والعدد المحدود من العمليات المحاسبية التي تجريها يسهل عرض وتدقيق المعطيات المحاسبية.

8_ الخدمات التي يقدمها المدقق:

بالإضافة إلى الخدمة الرئيسية التي يقدمها المدققين والمتمثلة في خدمة تدقيق الكشف المالية للكيانات الإقتصادية وغير الإقتصادية (الهادفة للربح وغير الهادفة للربح)، فإنهم يقدمون خدمات أخرى منها ما يدخل ضمن نطاق خدمات التأكيد Insurance Services ومنها ما يعتبر خدمات إستشارية خارجة عن نطاق خدمات التأكيد. وعلى العموم يمكن القول أن هناك ثلاث أنواع من الخدمات الرئيسية التي يقدمها المدقق، وهي⁸:

8_1_ التدقيق: Auditing

وتتضمن فحصاً لأدلة الإثبات على أساس الإختبار لتمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت الكشف المالية تعبر بصورة عادلة عن الوضعية المالية للكيان (المؤسسة)، وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية في فترة معينة.

8_2_ الخدمات ذات العلاقة Related Services :

وتتضمن ثلاث مجموعات فرعية هي الفحص، الإجراءات المتفق عليها و إعداد الحسابات.

8_2_1_ الفحص Review :

والهدف منه هو تمكين المدقق - استناداً لإجراءات لا توفر كافة الأدلة التي تتطلبها عملية التدقيق - من بيان ما إذا كان هناك أي شيء قد أثار إنتباهه، والذي قد يسبب إعتقاد المدقق بأن الكشف المالية لم يتم إعدادها، من كافة الجوانب الجوهرية، وفقاً لإطار محدد لإعداد التقارير المالية.

8_2_2_ الإجراءات المتفق عليها Agreed Upon Procedures :

المدقق بعمل إجراءات ذات طبيعة تدقيقية والتي تم الإتفاق عليها بين المدقق والعميل

⁸ - حازم هشام الآلوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق: الجزء الأول: المراجعة نظرياً، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة -

طرابلس - ليبيا 2003، ص ص 30-31.

(الكيان محل التدقيق) أو أي أطراف ثالثة أخرى ذات علاقة، ومن ثم رفع تقرير بالحقائق المكتشفة. وعلى مستخدمي التقرير تكوين إستنتاجاتهم الخاصة من تقرير المدقق، والذي يكون مقصوداً على تلك الأطراف التي وافقت على أداء تلك الإجراءات.

8_2_2 إعداد الحسابات Compilation: عند التكليف بمهمة إعداد الحسابات يكلف المدقق بغستعمال خبرته المحاسبية - وليس خبرته التدقيقية - لجمع وتصنيف وتلخيص المعلومات المالية لغرض إمساك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية للكيان المعني.

8_3_3 الخدمات الإستشارية Advisory services: إضافة للتدقيق والخدمات ذات العلاقة، تقوم مكاتب التدقيق بتقديم خدمات مهنية أخرى للعملاء من الأشخاص والمؤسسات والتي من أهمها الخدمات الضريبية، وخدمات الإستشارات الإدارية والمالية والتشغيلية وخدمات المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الرابع: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي والمالي

المحور الرابع: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي والمالي

يمكن القول أن ممارسة التدقيق (مهنة التدقيق) تعود إلى زمن بعيد، فقد كان تطور التدقيق مترافقاً مع نشوء وتطور المحاسبة، إذ أهتم الإنسان منذ القدم بالاحتفاظ بسجلات محاسبية، على الرغم من أن هذه التسجيلات لم تكن تمثل نظاماً محاسبياً متكاملًا بالشكل المتعارف عليه اليوم، فإنها كانت تفي بالغرض المطلوب منها في ذلك الحين، حيث كانت تخضع لنوع من أنواع الرقابة والفحص.

هذا ويمكن تقسيم مراحل تطور التدقيق إلى أربع مراحل كمايلي⁹:

1- التدقيق في الحضارات القديمة:

إن الإطلاع على موروث الحضارات القديمة وخاصة حضارة بلاد الرافدين وحضارة وادي النيل تم الحضارة الإغريقية وبعدها الحضارة الرومانية، يلاحظ ظهور الملامح الأولى من صور الفحص والتدقيق التي تدل على اهتمام هذه الحضارات بالرقابة، وذلك لأهميتها في المحافظة على الممتلكات وتتبع السلوكيات والمحاسبة عليها. وتعتبر حضارات ما بين الرافدين (الحضارة السومرية، الحضارة البابلية والحضارة الآشورية) هي أولى الحضارات التي شهدت ظهور المحاسبة بأفكارها التوثيقية والتدقيق بتصوراته الرقابية، فمثلاً قام السومريون باستعمال كيل من الحجر يضعونه في السوق لاستعمال المزارعين كنوع من أنواع الرقابة ، كما استفادوا من ظهور الكتابة في عصرهم باستعمالها في توثيق العقود والقروض بفوائد محددة.

أما البابليون فاستعملوا الصلصال ألواحاً ينقشون على ظاهرها معاملاتهم المالية، ويستعملون الأختام المصنوعة من العظام أو الحجر للتوقيع على هذه الألواح بعد ترقيمها بأرقام تسلسلية، وتعتبر شريعة حمورابي التي احتوت على 121 مادة تهتم بالمعاملات المالية - أهم ما يميز الحضارة البابلية

⁹ - حازم هشام الآلوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق: الجزء الأول: المراجعة نظرياً، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة - طرابلس - ليبيا 2003، ص 20-26.

أما الآشوريون فقد طبقوا مبدأ تقسيم العمل في مجال الرقابة من خلال الفصل بين أمين الخزينة وحامل الختم وأمين القصر. كما استفادوا من استخدام الكتابة المسمارية في توثيق معاملاتهم .

وفي مصر بلغت الحضارة الفرعونية درجة كبيرة من التقدم في التنظيم الرقابة على موارد الدولة وحمايتها، حيث أحتفظ المصريون القدامى بسجلات تبين كميات المحاصيل الواردة والمصروفة من خزائن الدولة، كذلك اعتمدوا على الإحصاء لمعرفة عدد السكان وتقدير الأموال والتروات. وقد حدثنا التاريخ أن أول موازنة تخطيطية وضعت على أسس علمية هي التي وضعها نبي الله يوسف عليه السلام عند تفسيره لرؤية ملك مصر حول البقرات و السنبلات السبع.

كذلك أسهمت الحضارة الإغريقية في تطور أسس التدقيق (حيث تعود أصول كلمة تدقيق Auditing إلى الكلمة الإغريقية Audure).

أما الحضارة الرومانية فقد بلغت درجة كبيرة من التطور في مجال الإدارة والتدقيق لتسيير أمور الإمبراطورية المترامية الأطراف، فأستعملوا الكتابة لتدوين المعاهدات والقوانين، كما استخدموا نظام بسيط للعملة تم طوره من خلال أحداث دار لسك العملة لضمان حمايتها من التزوير. وقد طبق الرومان بدايات لعملية التدقيق، حيث كان المدقق وقتها يطلع في جلسات إستماع عامة على طبيعة القيود للتأكد من مدى صحتها.

2- التدقيق في الحضارة الإسلامية:

جعل الله عز وجل المال أداة ووسيلة لحياة كريمة، ولم يجعله هدفاً في حد ذاته. وقد أهتم الإسلام بهذا الموضوع إلى جانب إهتماماته بالشؤون الدينية والدنيوية الأخرى، فالإسلام منهاج كامل للحياة، حيث ذكر المال في القرآن الكريم 86 مرة.

نظراً لكون مهنتي المحاسبة والتدقيق ذات علاقة وثيقة بالمال والمعاملات المالية فقد أولاهما الإسلام اهتماماً كبيراً وتطورت هذه المهنة في عهد الحضارة الإسلامية بسبب عاملين أساسيين هما:

العامل الأول: الثراء الفكري والنظري الشامل والعميق الذي أتى به الإسلام في مجال المعاملات المالية المختلف كالزكاة والصدقات، التركات والمواريث، الغنائم والفيء والجزية، والوصية والهبة والوقف، والأحكام المتعلقة بالتجارة والعقود وملكية المال والفوائد، وصدق الزوجة ونفقاتها، ومفاهيم الرقابة والفحص والمراجعة، وغيرها من المجالات المالية المتعددة. العامل الثاني: بروز الحاجة إلى إنشاء أجهزة ومؤسسات تعمل على تطبيق هذه الأفكار والنظم المحاسبية المتعلقة بها ومراجعتها وتدقيقها، وذلك نظراً لتوسع الإسلام في كل بقاع الأرض.

3- التدقيق في العصور الوسطى:

على الرغم من أن الفترة الأولى من العصور الوسطى الأوروبية كانت فترة ركود إقتصادي وجمود فكري في أوروبا، حيث خيم الإقطاع على الحياة الإقتصادية، وتحكمت الكنيسة في الكثير من أمور الدولة، إلا أن النصف الثاني من العصور الوسطى وعلى وجه التحديد من بداية القرن 11 ، شهدت ظهور بعض التطورات الهامة: كنشوء المدن وإتساع نشاطها، وظهور نظام الطوائف المهنية، وإزدهار النشاط الإقتصادي ، وظهور الأسواق الأوروبية كمراكز هامة للمبادلات التجارية.

ونتيجة لذلك فقد شهدت مهنة التدقيق والمحاسبة تطوراً تقدماً في نهاية العصور الوسطى ومن أمثلة ذلك حدوث تطور في مسك السجلات وتسجيل البيانات وذلك بإستخدام عدد من الدفاتر، وترحيل المعطيات من دفتر إلى آخر كنوع من أنواع الرقابة على الحسابات ، كذلك ثم استخدام المدققين لأول مرة في تدقيق العمليات المسجلة في الدفاتر والخاصة بالبضائع التي يتم جلبها من وراء البحار، كما استخدمت حكومة (بيزا) المدققين عام 1394 في تدقيق حسابات الحكومة بغرض اكتشاف التلاعب ومنع اختلاس الأموال.

لكن التطور الجوهري الذي عرفته مهنة المحاسبة الذي حدث في نهاية العصور الوسطى هو ظهور مبدأ القيد المزدوج، الذي ورد في كتاب لوكا باشيولي نشره عام 1494 في إيطاليا.

وقد أدت سهولة النظام استعمال المحاسبي ومنطقيته إلى إنتشار تطبيقه في أوروبا، ذلك الانتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة وبالتالي التدقيق.

4- التدقيق في العصور الحديثة والمعاصرة:

يمكن اعتبار هذه المرحلة فترة التطور المعقد والشامل لمهنة المحاسبة والتدقيق، وقد كان من أبرز سمات هذا التطور مايلي:

- نمو المشاريع الفردية إلى مشاريع مشتركة بين العديد من الأشخاص حيث ظهرت شركات الأشخاص، وظهرت بالتالي طبقة الشركاء المديرين والشركاء البعيدين عن الإدارة الذين يلجؤون إلى المحاسبين العموميين (المدققين) لضمان حقوقهم.
- ظهور شركات الأموال نتيجة الثورة الصناعية وبروز الحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة، مما أدى إلى انفصال الإدارة عن الملكية فيها، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى تعيين محافظ حسابات (خبير محاسب) (مدقق خارجي) يقف حكماً بين الإدارة من جهة و الملاك والأطراف الأخرى من جهة أخرى.
- نمو إتجاه نحو إلزام المؤسسات بتسجيل عملياتها المحاسبية وإعداد الكشوف وتدقيقها (حيث أوجب قانون الشركات الإنجليزي عام 1862 على أن يضمن المراقب تقريره برأيه المهني حول صحة الميزانية).
- زيادة الاهتمام بتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق وإقرار إلزامية التدقيق وظهور أولى المنظمات المهنية للمحاسبة في فينيسيا في إيطاليا في 1581. وتم في اسكتلندا عام 1854 إنشاء معهد مهني مختص بإسم معهد المحاسبين القانونيين في أدنبره.
- إزدياد الإهتمام بضرورة وجود تأهيل علمي وعلمي عال للأشخاص قبل انضمامهم لعضوية الجمعيات والمعاهد والنقابات المهنية، وذلك للتأكد من صلاحيتهم في تحمل أعباء ومسؤولية تدقيق الحسابات.
- تطور الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية وعلاقتها بالمهنة.

- وضع معايير لأداب وسلوك أعضاء مهنة المحاسبة والتدقيق ابتداء من عام 1917 من طرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، وفي عام 1973 تم تعميق ذلك من خلال صياغة دليل آداب وسلوك المهنة بشكل موسع.
- ظهور معايير التدقيق على المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية.

المحور الخامس : تخطيط عملية التدقيق.

المحور الخامس : تخطيط عملية التدقيق.

1_ مقدمة:

يعتبر التخطيط بشكل عام متطلب مهم لإنجاز الأعمال والأنشطة بالكفاءة والفعالية المطلوبة على مستوى الكيانات المختلفة الأهداف. وفي مجال عمل مكاتب التدقيق يشكل تخطيط عملية التدقيق أمراً حيوياً للمهام التدقيقية العديدة والمتنوعة التي يقوم بها المنتسبين إلى هذه المكاتب (كتاب التدقيق).

ينص المعيار الأول من معايير العامل الميداني على أنه يجب التخطيط بصورة كافية للأعمال التي يقوم بها المدقق ومساعدوه كما يجب أن يشرف المدقق على مساعديه إشراف فعال. وفي الغالب يسعى المدقق من وراء تخطيط عملية التدقيق إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- الحصول على أدلة الإثبات الكافية والفعالة التي تمكنه من إبداء رأيه في الكشف المالية على نحو سليم؛
- تنفيذ عملية التدقيق في حدود التكلفة المعقولة وفي نفس الوقت المحافظة على جوده عملية التدقيق ومن تم سمعة المدقق ؛
- تجنب سوء الفهم مع المؤسسة المدققة (العميل) وإقامة علاقة طيبعية معها، وهذا من شأنه أن يسهل عملية التدقيق ويؤدي كذلك إلى رفع جودتها وتخفيض تكلفتها.

2_ خطوات مراحل تخطيط عملية التدقيق: وتتمثل في ما يلي:

2_1_ قبول العميل الجديد وإعداد رسالة قبول مهمة التدقيق:

بعد تأكد المدقق من تعيينه للقيام بمهمة التدقيق لدى مؤسسه ما يقوم بدوره بإعداد رسالة قبول مهمة التدقيق وتعتبر هذه الرسالة بمثابة عقد بين المدقق وعميله حيث تحتوي على الشروط التي تم الاتفاق عليها ويساعد محتوى هذه الرسالة على إزالة سوء الفهم بين المدقق والعميل لا سيما في ما يخص الجوانب المرتبطة بنطاق مهمة التدقيق و مسؤولية المدقق وأتعاب المهمة وكيفية حسابها.

وعلى الرغم من أن محتوى رسالة قبول مهمه التدقيق قد تختلف من مهمة إلى أخرى ومن عميل إلى آخر إلا أنه غالبا ما يحكمها معيار التدقيق الدولي رقم 210 (ISA 210) . وعلى العموم تتضمن رسالة قبول المهمة العناصر التالية¹⁰:

- الهدف من تدقيق الكشف المالية؛
- مسؤولية الإدارة عن الكشف المالية؛
- نطاق مهمة التدقيق وتوضيح التشريعات التعليمات والنشرات المهنية المرتبطة بنطاق المهمة؛
- تحديد التقارير المطلوبة لتوصيل نتائج التدقيق؛
- الوصول غير المحدد (المقيد) إلى كافة الوثائق، السجلات والمعلومات الأخرى ذات العلاقة؛
- الإشارة إلى بعض المخاطر التي لا يمكن تجنبها المتمثلة في احتمال عدم اكتشاف بعض التحريفات الجوهرية وذلك بسبب طبيعة الاختبارات والحدود الأخرى الملازمة لعملية التدقيق، إلى جانب الحدود الملازمة لكل من نظام المعلومات المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية؛
- أسس احتساب الأتعاب وكيفية سدادها؛
- توقيع المدقق على الرسالة وتوقيع العميل عليها إذاناً منه بقبول محتواها.
- وقد يحرص المدقق أن يضمن رسالة القبول (خطاب الارتباط) مايلي:
- الترتيبات المتعلقة بتخطيط عملية التدقيق؛
- ما قد يحتاجه المدقق من إقرارات مكتوبة من جانب الإدارة لأمر وتأكيدات متعلقة بعملية التدقيق؛

¹⁰- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الأول: مسؤوليات المراجع- تخطيط التدقيق، الدار الجامعية - القاهرة - مصر - 2004، ص ص 143-145. (بتصرف).

- تأكيد من العميل (المؤسسة محل التدقيق) بقبول شروط الارتباط وذلك بتأييده إستلام خطاب الارتباط (مثلاً من خلال التوقيع بالإستلام على نسخة من خطاب الارتباط)؛
- وصف لأية رسائل أو تقارير أخرى يتوقع المدقق إصدارها للعميل (المؤسسة محل التدقيق)؛

ويمكن كذلك إضافة بعض النقاط -عندما يكون ذلك مناسب- مثل:

- ترتيبات تتعلق بإشراك مدققين آخرين وخبراء في بعض نواحي التدقيق؛
 - ترتيبات تتعلق بإشراك المدققين الداخليين وموظفي العميل (المؤسسة محل التدقيق)؛
 - أي تحديد لمسؤولية المدقق عندما يكون هناك احتمال لوجود هذا التحديد؛
 - الإشارة إلى أية إتفاقات أخرى بين المدقق و العميل (المؤسسة محل التدقيق)؛
- وفيمالي الإطار رقم (01) يوضح نموذج لرسالة قبول مهمة التدقيق (خطاب التكليف بالتدقيق).

الإطار رقم (01): نموذج لرسالة قبول مهمة التدقيق (خطاب التكليف بالتدقيق).

إلى مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة أو الممثل المناسب للإدارة العليا:

كنتم قد طلبتم منا أن نقوم بتدقيق الميزانية.....

كما في وكشف حساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة للسنة المنتهية بذات التاريخ، ويسعدنا أن نؤكد لكم بكتابنا هذا قبولنا وفهمنا لهذا التكليف. وسيكون هدف تدقيقنا هذا هو التعبير عن رأينا حول الكشف المالية الختامية.

سوف نقوم بإجراء تدقيقنا حسب المعايير الدولية للتدقيق (أو حسب المعايير الوطنية، أو أي معايير أخرى مطبقة أو مقبولة).

وتتطلب معايير التدقيق المطبقة قيامنا بتخطيط وإنجاز التدقيق لغرض الحصول على تأكيدات معقولة حول كون الكشف المالية خالية من التحريفات الجوهرية. وسيضمن التدقيق فحص على أساس العينات، لقرائن تؤيد المبالغ والإفصاح عنها في الكشف المالية. كذلك يتضمن التدقيق تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة وأي تقديرات هامة أجريت من قبل الإدارة، إضافة لتقييم عرض الكشف المالية بشكل عام.

وبسبب الطبيعة الإختبارية والحدود الملازمة لأعمال التدقيق بالإضافة للقصور الذاتي في أي

نظام محاسبي أو نظام للرقابة الداخلية، فلا بد أن توجد هناك مخاطر لا يمكن تجنبها، ومنها بعض التحريفات الجوهرية التي قد تبقى غير مكتشفة.

وبالإضافة إلى تقريرنا حول مدى عدالة الكشف المالية فإننا نتوقع أن نزودكم بخطاب منفصل خاص بنقاط الضعف الهامة في النظام محاسبي أو نظام للرقابة الداخلية التي قد نلاحظها أثناء تأدية مهمتنا.

ونود أن نذكركم أن مسؤولية إعداد الكشف المالية، بما في ذلك الإفصاح المالي الملائم، هو من مسؤولية إدارة الشركة ويتضمن ذلك إمساك سجلات محاسبية ملائمة ورقابة داخلية كافية، واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة، علاوة على حماية أصول الشركة، وكجزء من عملينا التدقيقي سوف نطلب من الإدارة خطاباً يتعلق بتأكيد ما عرض علينا من معلومات أثناء التدقيق.

إننا نتطلع إلى التعاون التام من جانب مستخدميك ونحن على ثقة من أنهم سوف يقدمون لنا كافة السجلات والوثائق والمعلومات الأخرى المطلوبة وذات العلاقة بأعمال التدقيق. إن أتعابنا التي سيتم المطالبة بها تبعاً لنقد العمل سوف تبنى على أساس الوقت الذي يصرفه فريق التدقيق الذي شكله لهذا الغرض بالإضافة إلى المصاريف المباشرة. وتختلف أتعاب الساعة تبعاً لإختلاف مسؤوليته وخبرته والمهارة المطلوبة منه.

إن هذا الخطاب سيبقى ساري المفعول للسنوات القادمة ما لم يتم إنهاؤه أو تعديله أو إلغائه بخطاب آخر.

نرجو توقيع وإعادة نسخة من هذا الخطاب المرفق، بما يفيد أن هذه الرسالة يتفق مع مفهومكم لترتيبات تدقيقنا للكشف المالية الخاتامية.

توقيع ممثل مكتب تدقيق الحسابات

نفيد إستلامه وقبوله

عن/ شركة أ ب ج

(التوقيع)

.....

الإسم والوظيفة

التاريخ:.....

المصدر: طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الأول: مسؤوليات المراجع- تخطيط التدقيق، الدار الجامعية - القاهرة - مصر - 2004، ص ص 148- 149 (بتصرف).

2_2_ فهم نشاط العميل و بيئته وتقدير مخاطر الأعمال له:

يجب على المدقق أن يجمع المعلومات التي تمكنه من فهم طبيعة نشاط العميل وتساعد على فهم الأحداث والمعلومات التي يكون لها الأثر الهام على محتوى الكشف المالية. ويقف وراء سعي المدقق لفهم نشاط العميل وبيئته ثلاث أسباب رئيسية نقدمها في ما يلي:

_ كثير من الصناعات لها متطلبات محاسبية خاصة بها وبالتالي على المدقق فهم ذلك حتى يتمكن من تقييم ما إذا كانت الكشف المالية للعميل متوافقة مع المعايير المحاسبية المتعارف عليه؛

_ يُمكن الفهم الجيد لنشاط العميل وبيئته المدقق من تحديد مستوى مخاطر الأعمال للعميل والتي تؤثر بدورها على تقديرات المدقق لخطر التدقيق المقبول؛

_ هناك صناعات معينة تلازمها مخاطر ضمنية شائعة وبالتالي يعتبر فهم هذه المخاطر أمراً ضروريا لتقدير المخاطر الضمنية للعميل.

وفي الغالب تتمثل المعلومات التي يجب ان يحصل عليها المدقق في ما يلي:

2_2_1_ معلومات خاصة بالقطاع الذي ينشط فيه العميل: حيث يجدر بالمدقق جمع

معلومات حول مايلي:

أ_ الظروف الاقتصادية: التي تعمل فيها المؤسسة العميل وتتمثل في طبيعة السوق، المنافسة وحاله الطلب، طبيعة نشاط العميل

ب_ البيئة التشريعية: التي تعمل في ضلها المؤسسة العميل مثل المبادئ المحاسبية، الإطار القانوني المنظم للقطاع الذي تنشط فيه، التشريعات التي تؤثر بصورة هامة على نشاط المؤسسة العميل، الضرائب المفروضة، السياسات الحكومية (السياسات المالية والنقدية)، المتطلبات البيئية المؤثرة على القطاع...إلخ

ج_ معلومات أخرى تؤثر على نشاط المؤسسة العميل، مثل حالة النشاط الاقتصادي (رواج، ركود)، معدلات الفائدة، التضخم، مدى توفر التمويل والقوة الشرائية للعملة.

2_2_2_ معلومات متعلقة بالمؤسسة العميل:

على المدقق جمع معلومات تمكنه من فهم:

أ_ طبيعة نشاط وعمليات المؤسسة العميل: وتشمل مايلي:

- طبيعة نشاط المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي، مناول...إلخ)؛
- المنتجات والأسواق، العملاء والموردون...إلخ؛
- سياسة الاستثمار للمؤسسة العميل؛
- سياسة التمويل للمؤسسة العميل؛

ب_ معلومات عن التقارير المالية: وتتضمن معلومات عن:

- المبادئ المحاسبية والتطبيقات الخاصة بالصناعة؛ تحقق الإيراد، المحاسبة عن القيمة العادلة، الأصول والالتزامات، سياسة المخزون، سياسة الإهلاك، سياسة المؤونات...إلخ

ج_ معلومات مرتبطة بقياس وفحص الأداء المالي للمؤسسة العميل: وتشمل على مايلي:

- النسب المالية وإحصائيات تشغيلية؛
- مؤشرات الأداء الرئيسية؛
- الاتجاهات؛
- استخدام التنبؤات و الموازنات وتحليل الانحرافات؛
- تحليل سلوك المنافسين؛

- تطور الأداء المالي من فطرة لأخرى مثل نمو الإيرادات والأرباح؛

3_ القيام بانجاز الإجراءات التدقيق التحليلية التمهيدية:

4 _ وضع تقديرات مبدئية للأهمية النسبية وتقدير مخاطر التدقيق:

تعتبر الأهمية النسبية والمخاطر في التدقيق من العوامل الهامة التي يوليها المدقق أهمية كبيرة عند تخطيط و تصميم إجراءات التدقيق وكذلك عند تقييم أدلة الإثبات، وفمايلي سوف نقوم بإستعراض هاذين المفهومين:

4_1_ تقدير الأهمية النسبية:

تشير الأهمية النسبية إلى حجم أو طبيعة التحريفات في البيانات المالية والذي من المحتمل أن يكون له تأثير في قرار أو حكم الشخص المعتدل (الرجل العادي) الذي يعتمد على هذه الكشوف المالية¹¹. وعلى هذا الأساس يقوم المدقق بالتأكد من الأهمية النسبية للتحريفات التي يعتر عليها (جوهرية) (مهمة نسبياً/ غير جوهرية) (غير مهمة نسبياً) وذلك من خلال مستوى المعنوية Le seuil de signification الذي قدره عند تقدير مخاطر المراجعة. وعلى العموم، توجد علاقة عكسية بين القيمة التي يعتبرها المدقق هامة (ذات معنوية) ومقدار أعمال الفحص والتدقيق¹². ويجب على المدقق أن يأخذ الأهمية النسبية بعين الاعتبار عند القيام بمايلي¹³:

_ تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي تمكنه من الحصول على أدلة الإثبات، وذلك من خلال معرفة مايلي:

- كمية الأدلة التي سوف يقوم بجمعها؛

¹¹- محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية دراسة مقارنة (حالة الجزائر)،

مذكرة ماجستير علوم تسيير (تخصص مالية ومحاسبة)، المركز الجامعي المدية، 2007_2008، ص 60.

¹²- محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية دراسة مقارنة (حالة الجزائر)،

مذكرة ماجستير علوم تسيير (تخصص مالية ومحاسبة)، المركز الجامعي المدية، 2007_2008، ص 60.

¹³- عبيد سعد شريم، لطف عبود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الطبعة الثالثة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء،

2011، ص ص 142- 143.

- متى وكيف سيتم الحصول عليها؛
 - نوع الأدلة التي سيتم جمعها؛
 - ماهي المعايير التي تستخدم لتقييم الأدلة.
- _ تحديد نوع الرأي الذي سيصدره المدقق على الكشف المالية حتى يمكنه الوفاء بمسؤولياته والوفاء بهدف التدقيق.

4_2_ تقدير مخاطر التدقيق:

عرف معيار التدقيق الأمريكي رقم 47 (SAS 47) خطر التدقيق بأنه « الخطر الناتج عن فشل المدقق - دون أن يدري - في تعديل رأيه بشكل مناسب بخصوص كشف مالية بها تحريفات جوهرية». ويمكن التمييز في مخاطر التدقيق بين ثلاث مستويات كمايلي:

- مخاطر التدقيق المخططة: وهي المخاطر التي يتم تحديد مستواها قبل دراسة نظام الرقابة الداخلية أو القيام بإجراءات التدقيق.
- مخاطر التدقيق النهائية: وهي تعبر عن المستوى النهائي للمخاطر الذي يقدره المدقق بعد إتمام جميع إجراءات التدقيق التحليلية والتفصيلية.
- مخاطر التدقيق الفعلية: وهي تعبر عن المستوى الحقيقي للمخاطر وهو مستوى نظري لا يعلمه المدقق.

4_2_1_ العوامل المؤثرة في تقدير مخاطر التدقيق في مرحلة تخطيط التدقيق: تتمثل أهم هذه العوامل فيمايلي:

- _ درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين (المستثمرين، الدائنين... إلخ) على الكشف المالية للعميل (المؤسسة محل التدقيق)؛
- _ إحتمال تعرض العميل (المؤسسة محل التدقيق) لمصاعب مالية بعد إصدار تقرير المدقق؛
- _ تقييم المدقق لأمانة ونزاهة الإدارة.

4_2_2_أنواع مخاطر التدقيق:

يمكن تقسيم مخاطر التدقيق بناء على معايير عديدة أهمها:

أ_ حسب معيار استخدام العينة الإحصائية: وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين:

- مخاطر المعاينة؛

- مخاطر عدم المعاينة.

ب_ معيار نتائج المخاطر: وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين:

- مخاطر من النوع ألفا: وهي مخاطر الرفض غير الصحيح، أي إصدار تقرير يتضمن رفض المصادقة على بيانات مالية صحيحة؛

- مخاطر من النوع بيتا: وهي مخاطر القبول غير الصحيح، أي إصدار تقرير يتضمن المصادقة على بيانات مالية غير صحيحة؛

ج_ مخاطر التدقيق وفقاً لمكوناتها: وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين:

_ مخاطر مرتبطة بطبيعة العنصر المعني، ويطلق عليها المخاطر الضمنية أو الخطر الملازم Inherent Risk ؛

_ مخاطر تتعلق بفعالية الرقابة الداخلية، ويطلق عليها مخاطر الرقابة الداخلية Control Risk ؛

_ مخاطر متعلقة بفعالية إجراءات التدقيق، ويطلق عليها مخاطر الإكتشاف Detection Risk ؛

5_ فهم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة العميل وتقدير مخاطر الرقابة (أنظر درس فهم

نظام نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة)؛

6_ وضع استراتيجيه شامله للتدقيق ووضع خطه و برنامج لعملية التدقيق:

6_1_ وضع خطة التدقيق (برنامج التدقيق):

خطة التدقيق هي ترجمة الإستراتيجية الشاملة إلى برنامج شامل تفصيلي للعمل الذي سيتم إنجازه بواسطة فريق التدقيق. وهي تحدد الإجراءات التفصيلية للتدقيق التي تمكن المدقق من الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف التدقيق، ولذلك يجب أن تكون هذه الخطة مكتوبة.

وتتضمن خطة التدقيق تفاصيل فيما يخص طبيعة، توقيت ونطاق إجراءات التدقيق، حيث أن:

ـ **طبيعة إجراءات التدقيق:** هي إجراءات التدقيق الخاصة التي سوف يتم استخدامها وتطبيقها على عناصر مفردات العينات المأخوذة؛

ـ **توقيت إجراءات التدقيق:** ويتمثل في التوقيت المناسب للقيام بكل إجراء من إجراءات التدقيق؛

ـ **نطاق إجراءات التدقيق:** وهو عدد العناصر التي سوف يتم تطبيق إجراءات التدقيق عليها (حجم العينة) وأيضاً عدد الاختبارات المختلفة التي سوف يتم إنجازها.

6_2_ **المزايا التي تقدمها خطة التدقيق (برنامج التدقيق):** تحقق خطة التدقيق عدد من المزايا أهمها توفير التعليمات للمساعدين وأداء الرقابة على الوقت المستهلك في كل خطوة من خطوات التدقيق. كما أن خطة التدقيق التي يتم إعدادها بشكل جيد تمثل:

- دليل إثبات على التخطيط الملائم لأعمال التدقيق؛
- خطوط إرشادية لأعضاء فريق التدقيق الأقل خبرة حيث توضح الخطة التفصيلية خطوات التدقيق التي يجب أن يقوم بها كل عضو في الفريق؛
- دليل إثبات على إنجاز العمل حيث يوقع كل من أعضاء فريق التدقيق على الخطوة أو الإجراء الذي قام به؛
- دليل إثبات على أنه تم مراعاة مخاطر الرقابة.

7_ نموذج لمخطط تدقيق (برنامج تدقيق):

من الصعب وضع خطة (برنامج) تدقيق نمطي موحد يمكن إستخدامه في عمليات التدقيق في جميع المؤسسات حتى لو كانت هذه الكيانات متماثلة، وذلك نظراً للضروف الخاصة بكل مؤسسة، ومع ذلك يمكن عرض نموذج مختصر لكيفية وضع برنامج أو خطة التدقيق من خلال عرض برنامج تدقيق يغطي بند الأصول الثابتة لإحدى الشركات الصناعية.

الإطار رقم (02): نموذج لبرنامج تدقيق

مكتب محافظة الحسابات
(التدقيق القانوني) / قيرة عمر
وشركائه

إسم العميل: شركة
غزة الصناعية

السنة المالية 2023/12/31

برنامج مراجعة الأصول الثابتة:

يتضمن هذا الحساب مجموعة الأراضي و المباني والمعدات والأدوات المستخدمة في العمليات الإنتاجية، بالإضافة إلى السيارات. تتبع الشركة طريقة القسط الثابت في حساب الإهلاك السنوي، بواقع 04% للمباني، 10% للألات والمعدات، 20% للسيارات.

• تقييم مخاطر التدقيق:

- تستخدم الشركة دفتر أستاذ مساعد لحسابات المباني، الألات والمعدات والسيارات ويخضع للمطابقة شهرياً مع حساب المراقبة؛
- تقضي القواعد في الشركة أن النفقات الرأسمالية التي تتجاوز التي تتجاوز 500.000 دج تخضع لموافقة مجلس الإدارة؛
- توجد اسس وقاعد للتمييز بين المصاريف الرأسمالية ومصاريف الصيانة الدورية؛
- يتم تخريد الأصول بعد التقرير عنها من طرق المشرفي على الورشات، لكن لا يتم إجراء فحص دوري لعمليات التخريد التي لا يتم التقرير عنها؛
- لاتحمل المعدات والأدوات أي علامة تدل على أنها مملوكة للشركة؛
- قدرت المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة الداخلية المتعلقة بالإضافة للأصول والتأكيدات على الحقوق والإكمال، والتقييم، والإفصاح، عند مستوى منخفض؛
- كما قدرت المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة المتعلقة بتخريد الأصول عند مستوى متوسط ومرتفع؛
- للمحافظة على بقاء خطر التدقيق عند مستوى منخفض تم تحديد خطر الإكتشاف المتعلق بالإضافة

الملاحظات	القائم بالعمل	خطوات التدقيق	الوقت المناسب	
	مراجع مساعد (01)	التدقيق الدوري Iterim (تتم خلال السنة): 1_ فحص وتقدير المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة المتعلقة بالتأكدات الخاصة بالأصول الثابتة. والتأكدات المرتبطة بمجمع الإهلاك.	المقدر	4
	مراجع مساعد (02)	2_ تحليل المقتنيات للأصول خلال التدقيق الدوري، وإعداد قائم بجميع الإضافات التي تتجاوز 60.000 دج، وأي إضافات تتجاوز هذا المبلغ يتم فحص فاتورة المورد، الشيك الموجه له، وتقرير الإستلام، والتأكد من أنها مصنفة كمصاريف رأسمالية، وتوضيح ما إذا كانت بنود جديدة أول إحلال لبنود قديمة.		3
	مراجع مساعد (02)	3_ تحليل مصروفات الصيانة خلال التدقيق الدوري وإعداد قائمة بجميع المصاريف التي تزيد عن 60.000 دج مع ضرورة التحقق والفحص للائحة الصيانة، والشيك المحرر لها وتقرير القيام بأعمال الصيانة، والتأكد من التوجيه المحاسبي السليم كنفقة رأسمالية أو كنفقة جارية.		3
	مراجع مساعد (01)	4_ تتبع جميع المقتنيات التي تزيد عن 500.000 دج والتحقق من وجود موافقة مجلس الإدارة عليها في الموازنة الرأسمالية.		1
	مراجع مساعد (01)	5_ تحليل التنازلات عن الأصول خلال التدقيق الدوري، تتبع التكلفة الأصلية للعناصر التي يتم التنازل عنها من تاريخ الإقتناء حتى تاريخ التخريد، وذلك من خلال دفتر أستاذ مساعد خاص بها. القيام بإختبار العمليات الحسابية للإهلاك المتراكم الخاص بالأصول المتنازل عنها حتى تاريخ التخريد، تتبع وجود أي متحصلات من بيع الخردة بدفتر المتحصلات النقدية والقيام بفحص عمليات التنازل الهامة التي لا يوجد قيمة لها كخردة. والقيام بإعداد العمليات الحسابية لتحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات التنازل مع ربطها بحسابات الإيرادات والمصروفات الأخرى.		3

	المراجع الأول	6_ الفحص والإشراف على العمليات السابقة.		
		التدقيق النهائي Final: (تتم في نهاية السنة)		
1	مراجع مساعد (01)	1_ فحص وتقدير المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة المتعلقة بالأصول الثابتة وإهلاكها المتراكم وذلك لمعرفة أي تعيران جوهرية حدثت بعد التدقيق الدوري.		
1	مراجع مساعد (02)	2_ إعداد أو الحصول من العميل على كشف بالأصول الثابتة وإهلاكها المتراكم وفحص أرصدة أول الفترة مع الرجوع إلى أوراق العمل للسنة للسابقة.		
1	مراجع مساعد (02)	3_ ترصيد دفتر الاستاذ المساعد للأصول الثابتة وإجراء مطابقة مع حساب المراقبة الخاص به.		
1	مراجع مساعد (02)	4_ تحليل الإقتناءات للأصول الثابتة من تاريخ التدقيق الدوري حتى نهاية السنة وإعداد قائمة بالإقتناءات التي تزيد عن 60.000 دج، مع ضرورة التحقق والفحص للائحة الصيانة، والشيك المحرر لها وتقرير القيام بأعمال الصيانة، والتأكد من التوجيه المحاسبي السليم كنفقة رأسمالية أو كنفقة جارية، مع التوضيح ما إذا كانت إقتناءات جديدة أم إحلال لأصول تم تخريدها.		
1	مراجع مساعد (01)	5_ تحليل مصروفات الصيانة من تاريخ التدقيق الدوري (الجاري) حتى نهاية السنة. وإعداد كشف بجميع المصاريف التي تزيد قيمتها عن 60.000 دج مع تسوية إجمالي هذا الكشف مع الكشف الذي تم إعداده أثناء التدقيق الجاري (الدوري)، مع ضرورة التحقق والفحص لفاتورة الصيانة، والشيك المحرر لها وتقرير القيام بأعمال الصيانة، والتأكد من التوجيه المحاسبي السليم كنفقة رأسمالية أو كنفقة جارية.		
1	مراجع مساعد (02)	6_ تتبع جميع الإقتناءات التي تزيد عن 500.000 دج والتحقق من وجود موافقة مجلس الإدارة عليها في الموازنة الرأسمالية.		
1		7_ تحليل التنازلات عن الأصول من تاريخ التدقيق الجاري (الدوري) حتى نهاية العام، مع تسوية ذلك مع		

	مراجع مساعد (02)	جدول التنازلات الذي أعد في التدقيق الجاري. القيام بتتبع التكلفة الأصلية للعناصر التي تم التنازل عنها من تاريخ التدقيق الجاري حتى تاريخ التنازل بدفتر أستاذ مساعد للأصول الثابتة، القيام بإختبار العمليات الحسابية للإهلاك المتراكم حتى تاريخ التنازل وتتبع المتحصلات النقدية من بيع الخردة في دفتر المقبوضات النقدية، وفحص التنازلات الهامة التي لا يوجد لها قيمة كخردة، والقيام بالعمليات الحسابية لتحديد الأرباح أو الخسائر الرأسمالية المتعلقة بالأصول التي تم التنازل عنها.		
	مراجع مساعد (01)	8_ البحث عن أي عمليات تنازل عن الأصول الثابتة لم تسجل في الدفاتر، بما في ذلك: - تحديد ما إذا كان التنازل قد تم تسجيله مقابل إضافة أصل كإحلال؛ - التحري والفحص عن وجود أي تخفيض في أقساط التأمين أو في تقدير ضريبة العقارات والذي قد يكون سببه الإستغناء عن بعض الأصول؛ - فحص حسابات الإيرادات المتنوعة والتحقق من وجود أو عدم وجود مبالغ تدل على التنازل عن الأصول؛ - الإستفسار من مشرفي الورشات أو مديري المصانع عن وجود حالات التنازل عن بعض الأصول؛ - إختيار عينة من عناصر المعدات والعتاد المسجلة في دفتر الأستاذ المساعد والتحقق من وجودها في المصانع (الورشات)، - كتابة مذكرة توضح مآتم القيام به في البحث عن عمليات التنازل غير المصرح بها؛		
	مراجع	9- إختبار حساب الإهلاك للسنة الحالية عن طريق: - مقارنة طرق إهلاك السنة الحالية مع تلك التي طبقت السنة الماضية؛		

1		- إجراء إختبار شامل لمصاريف الإهلاك للمجموعات الرئيسية للأصول وفحص أي إنحرافات هامة؛	مساعد (02)
1		10- فحص أرصدة الإهلاك المتراكم في نهاية السنة لتحديد درجة معقولية صافي قيم الأصول (القيم الدفترية) الرئيسية مع العمر المتبقي لإنتاجية الأصول، مع الأخذ بعين الاعتبار التقادم والتغيرات التكنولوجية والخصائص المادية للأصول؛	المراجع الأول
1		الفحص والإشراف عن الأعمال السابقة.	المراجع الأول
		نتيجة الفحص.....	

المصدر: عبيد سعد شريم، لطف عبود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الطبعة الثالثة، الأمين للنشر

والتوزيع، صنعاء، 2011.

المحور السادس: توثيق عملية التدقيق

المحور السادس: توثيق عملية التدقيق

حتى يوفر المدقق الأدلة اللازمة التي يبني عليها رأيه في الكشف المالية، وكذلك حتى يُثبت أنه قام بعمله بالكفاءة المهنية المطلوبة ووفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها، يجب عليه توثيق كافة العناصر (المسائل) الهامة في عملية التدقيق.

1_ مفهوم توثيق التدقيق: يقصد بالتوثيق أوراق العمل الأساسية التي أعدها المدقق أو حصل عليها لعلاقتها بمهمة التدقيق. وتكون أوراق العمل على شكل معلومات وبيانات محفوظة في الأوراق أو الأفلام، أو في وسائل إلكترونية أو أي وسائل أخرى. وتمثل أوراق العمل همزة الوصل بين السجلات المحاسبية للمدقق وتقرير المدقق.

ويخضع شكل، حجم ومدى أوراق العمل للتقدير الشخصي المهني للمدقق، حيث يقوم المدقق بتوثيق إجراءات التدقيق والاختبارات التي قام بها والمعلومات التي حصل عليها والنتائج التي توصل إليها.

وتعتبر أوراق العمل الأساس الدائم والمصدر الوحيد الذي يعتمد عليه المدقق في إعداد تقريره والتعبير عن رأيه. وهي تمثل حلقة الوصل بين الذفائر والسجلات وتقرير المدقق. كما تعتبر ملكاً للمدقق ولا يحق للمؤسسة العميل (المدققة) المطالبة بها.

2_ الهدف من إعداد أوراق العمل: يتمثل الهدف الرئيسي لأوراق العمل في مساعدة المدقق في تقديم تأكيد معقول بأن عملية التدقيق قد تم القيام بشكل مناسب وبما يتماشى مع معايير التدقيق المتعارف عليها، وعلى الخصوص تحقق أوراق العمل الأهداف التالية:

- تساعد المدقق في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق؛
- تساعد على الإشراف على فريق التدقيق ومتابعة وتقييم أعماله؛
- تحفظ أدلة التدقيق التي تم جمعها ونتائج الاختبارات التي توصل إليها المدقق؛
- تساعد المدقق على إصدار تقرير التدقيق المناسب؛

- تعتبر دليل لأداء المدقق لعمله بالعناية المهنية المطلوبة وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها؛

- تساعد المدقق الحالي أو المدقق الجديد على القيام بعملية التدقيق في الفترات القادمة؛

3_ دور (وظائف) أوراق العمل: تساعد أوراق العمل المدققين من عدة جوانب أهمها¹⁴:

- تقديم الوسيلة المناسبة لتوزيع وتنسيق أعمال التدقيق؛

- مساعدة كبار الموظفين والمديرين والشركاء على الإشراف على أعمال التدقيق؛

- تقوم بتوفير الدعاية المادية لتقرير التدقيق؛

- تقوم بتوفير الدليل على التزام المدققين بالمعايير المتفق عليها والمتعلقة بالعمل

الميداني؛

- تساعد في تخطيط وإجراء عمليات التدقيق المستقبلية للعميل.

4_ محتويات وتنظيم أوراق العمل: أظهرت الجوانب العملية لتوثيق عملية التدقيق أن

محتوى وتنظيم أوراق العمل يتأثر بالعناصر التالية:

- طبيعة مهمة التدقيق المطلوب تنفيذها؛

- شكل تقرير المدقق؛

- طبيعة نشاط العميل (المؤسسة المدققة) ودرجة التعقيد في نشاطه؛

- طبيعة وحالة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية العميل (المؤسسة المدققة)؛

- الحاجة في ظروف معينة للتوجيه والإشراف والمتابعة للمهام التي يقوم بها المساعدون؛

- منهجية التدقيق الخاصة والتكنولوجيا المستخدمة في تنفيذ عملية التدقيق؛

وعادة تحتوي أوراق عمل التدقيق على البيانات التالية؛

¹⁴ - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الأول: مسؤوليات المراجع- تخطيط التدقيق، الدار الجامعية - القاهرة - مصر - 2004، ص ص 260-261.

- معلومات خاصة بالشكل القانوني والهيكل التنظيمي للمؤسسة:
- ملخصات الإطلاع على العقود، المحاضر والاتفاقيات والوثائق القانونية الأخرى؛
- أدلة تثبت القيام بعملية تخطيط عملية التدقيق ووضع برنامج التدقيق؛
- أدلة تثبت فهم المدقق لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة المدققة ؛
- أدلة تثبت تقدير المخاطر الضمنية ومخاطر التدقيق؛
- تحليل للعمليات المالية والأرصدة؛
- تحليل للنسب والاتجاهات العامة؛
- أدلة تثبت أن الأعمال التي قام بها المساعدون قد تم الإشراف عليها ومتابعتها؛
- إشارة إلى من قام بخطوة التدقيق ومتى قام بذلك؛
- إشارة إلى طبيعة توقيت ونطاق إجراءات التدقيق التي تمت ونتائجها؛
- المراسلات مع المراجعين الآخرين والخبراء والغير؛
- صور من الرسائل بين المدقق والمؤسسة العميل (المدققة)؛
- الإقرارات والمستندات التي أستلمها المدقق من المؤسسة العميل (المدققة)؛
- النتائج التي توصل إليها المدقق وخاصة منها تلك التي تخص الجوانب الهامة والإستثنائية؛
- نسخ من التقارير المالية وكذلك تقرير المدقق؛

وتشير التجربة إلى أن المدققين دأبوا على تبويب أوراق العمل الخاصة بمهمة التدقيق إلى ملفين: أحدهما دائم والآخر جاري.

4_1_ الملف الدائم: يحتوي هذا الملف على بيانات ومعلومات تاريخية لها صفة الاستمرار والدوام ولا تتغير عادة من عام إلى آخر. محتوى هذا الملف يختلف نوع نشاط المؤسسة محل التدقيق وكذا تنظيم مكتب التدقيق. وفي الغالب يستفيد منه المدقق لعدة سنوات. ويمكن أن يتضمن هذا الملف العناصر التالية:

- عوميات حول المؤسسة محل التدقيق (بطلقة فنية حول المؤسسة، فروعها، وحداتها، الأنشطة التي تقوم بها، هيكلها القانوني والتنظيمي... إلخ)؛
- صورة من العقد التأسيسي والنظام الداخلي للمؤسسة محل التدقيق؛
- نظام الرقابة الداخلية المتبع في المؤسسة (كل الوثائق التي تسمح بتقييم النظام لاسيما فيما يخص توزيع المهام، إستثمارات الرقابة الداخلية، خرائط التتابع... إلخ)؛
- النظام المحاسبي المتبع في المؤسسة (القواعد والسياسات المحاسبية، قائمة الدفاتر والمستندات المستخدمة، الدليل المحاسبي وإجراءات التحاسب، خريطة تنظيمية للمصالح المحاسبية... إلخ)؛
- الحسابات الختامية والكشوف المالية وتقارير المدقق لعدة سنوات سابقة؛
- نسخ عن الإتفاقيات والعقود التي أبرمتها المؤسسة مع الغير وتؤثر على الحسابات مثل عقود القروض؛
- قائمة المساهمين نسبة ملكية كل منهم؛
- محاضر اجتماعات مجلس الإدارة و الجمعيات العامة؛
- الوثائق المتعلقة بالنظام الضريبي والاجتماعي للمؤسسة؛
- بعض الأرقام المهمة والتي تخص حسابات رأس المال، الديون، الخسائر المرحلة... إلخ؛

4_2_ الملف السنوي (الجاري): يتضمن هذا الملف كل العناصر المهمة للدورة

الخاضعة للتدقيق ولا تخرج عنها، ويتضمن العناصر التالية:

- نسخ من الحسابات الختامية والكشوف المالية وتقارير مجلس الإدارة للسنة محل التدقيق؛

- برنامج التدقيق : تنظيم وتخطيط مهنة التدقيق (البرنامج العام، قائمة المتدخلين*، الرزنامة الزمنية ومتابعة الأشغال، تواريخ تقديم التقارير...);
- نسخة من قرار الجمعية العامة للمساهمين تعيين المدقق؛
- نسخة من رسالة المرسل إلى المؤسسة محل التدقيق؛
- ملخصات وصفية تبين إجراءات التدقيق التي يتم إنجازها وأدلة الإثبات التي تم جمعها ونتائج التدقيق والمدقق عليها، ولاسيما تلك المرتبطة بتقييم وإختبار الرقابة الداخلية للعميل مثل: خرائط الهيكل التنظيمي، خرائط التدفق لهيكل الرقابة الداخلية للعميل، إستقصاءات الرقابة الداخلية؛
- أجوبة طلبات المصادقة المستلمة من المتعاملين؛
- جداول تفصيلية للحسابات.

5_ ملكية أوراق العمل:

تعتبر أوراق العمل التي أعدها المدقق بمناسبة تدقيق الكشف المالية للعميل ملكية خاصة للمدققين وليس من ضمن ممتلكات المؤسسة محل التدقيق¹⁵. وتحفظ أوراق العمل لدى ولايحق للعميل أن يطلب حق الإطلاع على هذه الأوراق بدعوى أنه يسدد أتعاب للمدقق¹⁶. لكن حقوق الملكية هذه العائدة للمدقق تخضع عادة لقيود وأداب وقواعد السلوك المهني. فعادة عندما تكون هذه الأوراق مطلوبة كجزء مكمل لسجلات العميل، فإن بعض القواعد توجب على المدقق أن يوفر نسخاً من هذه الأوراق للعميل، مع ملاحظة أن معايير التدقيق

* يمكن أن تتكون من المدقق الرئيسي، مساعدوه أو أي خبراء آخرين قد يستعين بهم.

¹⁵ - حازم هشام الألوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق: الجزء الأول: المراجعة نظرياً، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة - طرابلس - ليبيا 2003، ص 187.

¹⁶ - عبيد سعد شريم، لطف عبود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الطبعة الثالثة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء،

2011، ص 52.

¹⁶ - المرجع السابق، ص ص 132 - 133.

قد حذرت من أن تحل أوراق العمل في محل المستندات و السجلات التي أنتجتها أنظمة الرقابة والنظام المحاسبي للعميل.

كذلك المدقق ملزم بأن يعتمد إجراءات ملائمة للمحافظة على سرية المعلومات المتضمنة في أوراق العمل، بحيث لايجوز له تسليمها لطرف آخر والبوح بمحتواها لطرف آخر إلا بموافقة مسبقة من العميل، حيث أنه:

- لايمكن للمدقق المعني إعطاء أي معلومات للمدقق الجديد إلا بعد موافقة إدارة العميل؛

- ضرورة توفر رقابة فعالة على أوراق العمل لمنع الإطلاع غير المشروع عليها وحمايتها من مختلف أخطار الإلتاف؛

- يمكن للمدقق تقديم أوراق العمل كدليل عن الدعاوى القضائية المرفوعة ضده في إتجاه تحميله المسؤولية القانونية؛

كما تجدر الإشارة، إلا أنه يجب الإبقاء على أوراق العمل لفترة كافية لمواجهة الإحتياجات المهمة، وفق المتطلبات القانونية والمهنية المتعلقة بحفظ السجلات والمستندات. ففي بعض التشريعات يستوجب إبقاء أوراق العمل لفترة محدودة لا تقل عن 05 سنوات. ولايجوز إلتافها بعد ذلك إلا بموافقة سلطة معينة مثل مصلحة الضرائب. أما في حالة عدم وجود نصوص وتعليمات واضحة بهذا الصدد، فعلى المدقق الاحتفاظ بأوراق العمل أطول فترة ممكنة طالما أنها لاتزال ذات فائدة لعمليات التدقيق في فترات قادمة، وتقدير ذلك يرجع للمدقق وتقديره الشخصي المبني على نظرته وصفاته الشخصية¹⁷.

6_ سجل ملاحظات التدقيق:

- حازم هشام الآلوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق: الجزء الأول: المراجعة نظرياً، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة - طرابلس - ليبيا 2003، ص 187.

كثيراً ما يصادف المدقق ومعاونيه أثناء فحصهم للدفاتر والمستندات بعض الأمور التي تحتاج إلى شرح وتفسير من المستخدمين في المؤسسة العميل أو من المشرف على عملية التدقيق. تسجل هذه الأمور في أجندة (مذكرة) صغيرة يحتفظ بها المدقق وكل معاونيه تسمى سجل الملاحظات. بالإضافة إلى هذه الأمور فإن سجل الملاحظات يتضمن مايلي¹⁸:

- الأمور التي حرر حولها المدقق مراسلات للمؤسسة طلباً لإيضاحات أو إستفسارات أو مستندات معينة، وعند إستلامها يؤشر أمامها في السجل بما يفيد ذلك؛
- بيان بالمستندات المفقودة؛
- بيان بالمستندات غير المستوفاة للنواحي الشكلية أو الموضوعية؛
- بيان بالأخطاء التي تم إكتشافها أثناء التدقيق؛
- أي إقتراحات يقدمها معاونون بشأن تحسين نظام الرقابة الداخلية أو تعديل برنامج التدقيق لمناقشتها مع المشرف على التدقيق؛
- أرصدة حسابات الدفتر الكبير التي يُخشى من إجراء تعديلات بها بعد تدقيقها والإطلاع عليها بعد كل زيارة للتأكد من عدم إجراء أي تعديلات عليها؛
- الأمور التي لا يستطيع المساعد (المعاون) البت فيها ويحتاج الأمر أن يقوم بعرضها على المشرف على عملية التدقيق.

¹⁸ - عبيد سعد شريم، لطف عبود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الطبعة الثالثة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء،

2011، ص 52.

¹⁸ - المرجع السابق، ص ص 132 - 133.

المحور السابع: أدلة الإثبات في التدقيق

المحور السابع: أدلة الإثبات في التدقيق

1_مقدمة:

يعتبر جمع وتقييم أدلة الإثبات المقوم الأساسي الذي تقوم عليه عملية التدقيق، حيث يتطلب المعيار الثالث من معايير العمل الميداني ضرورة أن يحصل المدقق على أدلة إثبات كافية مقنعة وملائمة لكي تشكل أساساً معقولاً للرأي الذي يقدمه في الكشف المالية محل التدقيق.

هذا وقد نص معيار التدقيق الدولي رقم 500 على أنه يجب أن يحصل المدقق على أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يشكل استنتاجات تكون أساساً مقبولاً لبناء رأيه المهني.

2_ ماهية أدلة الإثبات في التدقيق:

يقصد بأدلة الإثبات " كل المعلومات المستخدمة بواسطة المدقق للوصول إلى إستنتاجات تكون أساساً لرأيه المهني، وتشمل السجلات المحاسبية والمعلومات الأخرى المؤيدة للكشف المالية"¹⁹.

وعلى العموم تتكون أدلة الإثبات من البيانات المحاسبية المتضمنة في الدفاتر المحاسبية، الوثائق الثبوتية (الفواتير، الإيصالات...إلخ) والمعلومات الأخرى التي يمكن الحصول عليها من خلال الملاحظة المباشرة والاستفسارات والتفتيش والفحص...إلخ.

كما تجدر الإشارة إلا أن المعلومات التي يقوم المدقق بجمعها وهو بصدد جمع وتقييم الأدلة تعد في أغلب الأحيان مجرد قرائن وليست أدلة لا يرقى إليها الشك.

¹⁹ - عبيد سعد شريم، لطف محمود بركات أصول مراجعة الحسابات، الطبعة الثالثة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء

3_ تصنيف أدلة الإثبات: يمكن تصنيف أدلة الإثبات بناء على العديد من المعايير، نذكر منها مايلي:

3_1_ تصنيف أدلة الإثبات من حيث طبيعتها: وفقاً لمعيار الطبيعة يمكن تصنيف أدلة الإثبات كمايلي:

_ أدلة إثبات مادية: Physical Evidence ويلائم هذا النوع من الأدلة الأصول الملموسة مثل المباني والمعدات والأدوات والمخزونات...إلخ. وهنا يتم الحصول على الدليل من خلال الفحص المباشر أو الملاحظة المباشرة.

_ الأدلة المستندية: Documentary Evidence وهي النوع الغالب من الأدلة التي يستند إليها المدقق في أعمال التدقيق. والمستندات هي عبارة عن وثائق تثبت حدوث المعاملات الإقتصادية والمالية التي تقوم بها المؤسسة أو تكون طرفاً فيها. والمستندات هي أساس التسجيل في الدفاتر ولهذا تسمى بالوثائق الثبوتية (pièces justificatives) التي تسند التسجيلات المحاسبية. وهي بذلك تشكل دليل الإثبات الموضوعي لحدوث المعاملات الإقتصادية والمالية، قيمتها وتاريخ حدوثها.

هذا ويعتمد معيار مصدر المستند كأساس لتقييم مدى موضوعيته، موثوقيته وحجيته كدليل.

3_2_ تصنيف أدلة الإثبات من حيث كفايتها؛

3_3_ تصنيف أدلة الإثبات من حيث درجة إقناعها؛

4_ كفاية وملائمة أدلة الإثبات: عند قيام المدقق بالحصول على أدلة الإثبات، سواء من اختبارات الرقابة أو الإجراءات الجوهرية، فإن عليه دراسة مدى كفاية وملائمة هذه الأدلة لدعم تقرير مستوى مخاطر الرقابة وكذلك لدعم تأكيدات الكسوف المالية. لذلك فإن من

الأمر التي تكتسي أهمية بالغة لدى المدقق، عند قيامه بجمع أدلة الإثبات، نجد مدى كفاية وملائمة أدلة الإثبات.

4_1_ كفاية أدلة الإثبات: يقصد بكفاية دليل الإثبات، أن تكون كمية الأدلة المعقولة متاحة لتدعيم وتأكيد رأي المدقق. ومادام أن الأسلوب الأكثر شيوعاً لجمع أدلة الإثبات هو أسلوب العينة، فإن هذه الأخيرة يجب أن تكون كبيرة بدرجة كافية لتقديم أساس معقول لتكوين رأي المدقق. وقرار تحديد حجم العينة يعود إلى التقدير الشخصي للمدقق.

وعلى هذا الأساس فإن كفاية أدلة الإثبات يعني الحصول على حجم من الأدلة يحقق تدعيماً كافياً وملائماً لرأي المدقق دون المبالغة في التكاليف أو التعرض لمشاكل قانونية. وعلى العموم هناك مجموعة من العوامل تؤثر في كمية أدلة الإثبات التي يجمعها ويقيمها المدقق، وهذه العوامل هي²⁰:

_ الأهمية النسبية للعنصر الذي يقوم مدقق الحسابات بفحصه: هناك علاقة طردية بين الأهمية النسبية للعنصر المراد فحصه وكمية أدلة الإثبات اللازمة لتأكيد دقة أو عدم دقة هذا العنصر، حيث أنه كلما زادت الأهمية النسبية للعنصر محل الفحص استوجب ذلك الحصول على أكبر قدر من الأدلة والقرائن التي يؤيد (تؤكد) دقة وسلامة هذا العنصر من عدمهما، والعكس صحيح كذلك.

_ إحتمال وقوع خطأ أو تلاعب في العنصر محل الفحص: إن ممارسة المدقق للشك المهني يجعله يضع في الحسبان أن هناك علاقة طردية بين إحتمال وقوع خطأ أو تلاعب في العنصر محل الفحص وكمية أدلة الإثبات اللازمة لتأكيد دقة أو عدم دقة هذا العنصر، فكلما زاد إحتمال وقوع خطأ أو تلاعب في العنصر محل الفحص تطلب ذلك من المدقق جمع وتقييم أكبر قدر من أدلة الإثبات المرتبطة بهذا البند. أما إذا كان هذا الإحتمال صغيراً

²⁰ - عصام الدين محمد متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات (01)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2009، ص ص

فإن مدقق الحسابات سوف يكتفي بقدر قليل من الأدلة والقرائن من أجل تأكيد أو نفي دقة العنصر.

وكمثال عن النوع الأول نجد عنصر النقدية الذي يكون عادة عرضة للتلاعب والغش، لدى يجب على مدقق الحسابات عند فحصه أن يمارس خاصية الشك المهني ويجمع ويقيم قدر كبير من أدلة الإثبات، في حين يعتبر عنصر الأصول الثابتة قليل احتمال التعرض للتلاعب والغش حيث يطمأن مدقق الحسابات على سلامة هذا البند بالوجود الفعلي وبصحة ملكية وتقييم المؤسسة لهذا البند.

_ تكلفة الحصول على الدليل أو القرينة: إن أي مهمة تدقيق يقوم بها مدقق ما تتم في ضل قيود العائد والتكلفة. كما أن جمع وتقييم الأدلة والقرائن يشكل جوهر عملية التدقيق ويكلف الكثير من الجهد والمال. وبالتالي فإن على مدقق الحسابات أن يوازن بين تكلفة الحصول على الدليل أو القرينة والفائدة المرجوة منه في تشكيل قناعة المدقق تجاه دقة وسلامة العنصر محل الفحص، فإذا كانت الفائدة أكبر وجب الحصول على هذا الدليل أو القرينة.

وفي الحالة التي يكون الدليل فيها مكلف وبالتالي غير مجدي بناءً على قيد العائد/ التكلفة، يمكن عدم الحصول عليه والإستعاضة عنه بدليل أقل تكلفة وأقل حجية.

_ مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة: إن وجود نظام رقابة داخلية محكم في المؤسسة ويتضمن إجراءات تسمح بعدم الوقوع في الأخطاء والغش وإكتشافهما في حالة وقوعهما، يعتبر دليل على قلة الأخطاء والتلاعب، عليه فكلما كان نظام الرقابة الداخلية أكثر إحكاماً فإن المدقق سوف يقلل من كمية الأدلة والقرائن التي يعتمد عليها لتشكيل القناعة التي تنعكس في رأيه المهني. أما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفاً، فإن عل

المدقق توسيع نطاق فحصه وأن يزيد كمية الأدلة والقرائن التي يعتمد عليها في تشكيل القناعة التي تكون أساساً لرأيه الفني.

4_2_ ملائمة أدلة الإثبات: حتى تتحقق الملاءمة في دليل الإثبات يجب أن يكون هذا الدليل فعال ومناسب. والمقصود **بالفعالية** هو أن يكون الدليل موثق فيه ويمكن الإعتماد عليه في استنتاج رأي منطقي. أما المقصور بأن يكون الدليل **مناسباً** هو أن يكون ذو علاقة وثيقة بأهداف التدقيق، فمثلاً إذا كان الهدف هو التحقق من وجود حسابات الدائنين فإنه لابد من استخدام المصادقات. ومن جهة أخرى، وحتى يكون الدليل مناسباً يجب أن يكون موضوعياً وخالياً من التحيز وقابلاً للقياس الكمي. وتعني هذه الخاصية إمكانية توصل مدققين مختلفين إلى نفس النتيجة (القناعة) عند فحص الدليل.

هذا وتجدر الإشارة إلا أنه يجب على المدقق الأخذ في الحسبان العديد من الأمور عن تخطيط وأداء إرتباط التأكيد (التدقيق) وبشكل خاص عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى وإجراءات جمع أدلة الإثبات. ويجب عليه ممارسة الحكم المهني عند النظر في الأهمية النسبية (تحديد مستوى المعنوية)، خطر الإرتباط وكمية الأدلة المتاحة وجودتها أثناء تخطيط وتنفيذ الإرتباط. ومن أهم هذه الأمور مايلي²¹:

ـ الشك المهني: ويعني أن المدقق يقوم بعمل تقييم بعقل متسائل عن صلاحية الأدلة التي تم الحصول عليها وأنه منتبه إل الأدلة التي تناقض أو تستدعي التساؤل حوا متوقية المستندات أو الإقرارات من طرف (من قبل) الإدارة المؤسسة العميل (المؤسسة محل التدقيق).

²¹ - كامل السيد عشاوي وآخرون، المراجعة وخدمات التأكيد، الطبعة الأولى، كلية التجارة (جامعة القاهرة)، 2021، ص ص 14-15.

ـ **الأهمية النسبية:** حيث يقوم المدقق بتحديد الأهمية النسبية للعوامل الكمية والنوعية المتعلقة بإرتباط تأكيد (تدقيق) معين، مثل تقدير المدقق حد الأخطاء الجوهرية (الأخطاء التي تؤثر على رأيه) ومدى جوهرية مخاطر ذلك الإرتباط.

ـ **مخاطر إرتباط التأكيد (التدقيق):** وهي مخاطر قيام المدقق بالتعبير عن إستنتاج (رأي) غير مناسب عندما تكون معلومات الموضوع مبنية جوهرياً بشكل غير صحيح.

ـ **طبيعة، توقيت، مدى وإجراءات جمع الأدلة.**

5ـ **حجية أدلة الإثبات:** ، تتمثل حجية أدلة الإثبات في درجة الاعتماد (الإستناد) عليها وهي تتفاوت الإثبات من حيث حجيتها وأن موثوقيتها تعتمد على الظروف الخاصة. ويعود أمر تقدير مدى هذه الحجية إلى التقدير الشخصي للمدقق وإجتهاده المبني على مدى خبرته مهارته في مهنته، مسترشداً بالعوامل التالية التي تساعد على تقدير مستوى هذه الحجية:

ـ أدلة الإثبات من المصادر الخارجية (مثلاً التأييدات المستلمة من طرف ثالث) هي أكثر مصداقية وموثوقية من تلك الصادرة داخلياً، وذلك لصعوبة التواطؤ والغش والتزوير.

ـ أدلة الإثبات الصادرة داخلياً في ضل نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية سليم وفعال أكثر مصداقية من تلك الصادرة في ضل أنظمة داخلية.

ـ أدلة الإثبات التي يحصل عليها المدقق بنفسه أقوى حجية من تلك التي تسلم له من طرف المؤسسة، لاسيما من طرف الإدارة التي تسعى إلى التلاعب بالدفاتر والسجلات.

ـ أدلة الإثبات التي تأخذ وثائق أو مستندات أو تأكيدات مكتوبة تكون أكثر حجية ولها قوة إثبات من الأدلة والإقرارات الشفهية.

- هناك أساليب عديدة لتجميع دليل الإثبات، لذلك فإن حجية الدليل تكون اقوي في حالة كون أسلوب الحصول عليه مناسباً فنياً لجمعه، فمثلاً للتأكد من الوجود الفعلي يعتبر الجرد المادي هو الأسلوب المناسب، في حين للتأكد من أرصدة المدينين (أو الدائنين) يعتبر أسلوب المصادقات أكثر تناسباً.
- هناك نوعان من الأدلة إيجابية وذاتية. وتعتبر القرائن الإيجابية- ومن أمثلتها الجرد الفعلي والمستندات- أقوى حجية من أدلة الإثبات الذاتية (مثلاً الاستفسارات حول التقديرات والسياسات المحاسبية) لأن الأولى لاتقبل التأويل ولا تعتمد على الأحكام الشخصية، في حين تخضع الثانية للإجتهد والتفسير الشخصي.
- كلما كان إرتباط القرينة أو الدليل بالبند أو العملية محل الفحص مباشراً ووثيقاً، كلما كانت حجية هذه القرينة قوية وأمكن الإعتماد عليها بشكل أكبر.
- يجب مراعاة التوقيت المناسب للحصول على القرينة، لأن حصول المدقق على أدلة لا تتناسب مع تاريخ الفحص تفقد هذه القرينة حجيتها.
- من المقومات الأساسية لعملية التدقيق إستقلال المدقق وحياده التام، لذا فإن نزاهة وإستقلالية المدقق وحياده عند تجميع أدلة الإثبات تؤدي إلى دعم حجية هذه الأدلة وصحتها.

6_ مصادر أدلة الإثبات:

هناك العديد من الأدلة والبراهين التي يمكن أن يلجأ إليها المدقق من أجل تشكيل رأي حول مدى نظامية وقانونية الحسابات، صدق وصراحة الكشوف المالية للمؤسسة، نجد منها:

6_1_ الوجود الفعلي (الفحص المادي): ويعتبر الجرد الفعلي من أحد أهم الوسائل التي تمكن من الحصول على أدلة الإثبات، التي ينص عليها كل من النظام المحاسبي المالي في الجزائر (SCF)، وهو من البراهين والأدلة القوية، لأنه يتمثل في مشاهدة الأصل كالنقدية،

المخزون والأصول الثابتة الملموسة، ويتضمن كذلك التأكد من ملكية الأصل ونوعيته من خلال فحص كل من (سند الملكية، اختبار النوعية بالاستفادة من خبرة المختصين).

6_2_ المستندات: تستهلك عملية فحص المستندات جزءاً كبيراً من وقت وجهد المدقق كما أنها تعتبر من أكثر الأدلة حجية وتنقسم إلى عدة أنواع:

- المستندات المعدة خارج المؤسسة والمسلمة مباشرة إلى المدقق، مثل (مصادقات المدينين، شهادات البنوك التي تسلمها إلى المدقق، الشهادات التي تسلمها مخازن الاستيداع العامة، الرسائل المستلمة من محامي المؤسسة، شهادات شركات التأمين وتقارير الخبراء حول نوعية بعض أصول المؤسسة) ويعتبر هذا النوع من المستندات ذو درجة عالية من حيث التأكد.
- المستندات المعدة خارج المؤسسة والمحفوظة لديها، مثل(فواتير الشراء، العقود والاتفاقيات، كشوف المصاريف، شهادات الإستثمار)، ويعتبر هذا النوع من المستندات أقل حجية.
- المستندات المعدة داخل المؤسسة والمحفوظة لديها مثل (كشوفات المرتبات الشهرية، مستندات إدخال المخزون) وغيرها، وهذا النوع من المستندات يحوز على درجة أقل ثقة من المدقق.
- المستندات المعدة داخل المؤسسة والموجودة لدى الغير، مثل الصكوك الصادرة وفواتير البيع وغيرها من لمستندات التي توجد النسخة الأصلية منها خارج المؤسسة.

6_3_ الدفاتر المحاسبية: وتستخدم في التدقيق الحسابي من طرف المدقق ووفقاً لهذه الوسيلة يقوم المدقق بالتحقق من صحة العمليات الحسابية التي قام بها المحاسب أو التي تتضمنها المستندات المحاسبية والدفتر والكشوف (اليوميات، موازين المراجعة والدفتر الكبيرة. وهذا للتأكد من أن التوازن حقيقي في العمليات الحسابية وليس صورياً. والدفاتر المحاسبية عبارة عن دليل أولي يجب تعزيزه بأدلة أخرى.

6_4_ الشهادات المقدمة من طرف الغير: وهذه الشهادات تعني موافقة الغير (أو إعتراضه) على مدى صحة أرصدة حساباتهم كما هي مقيدة بالدفتر المحاسبية للمؤسسة.

6_5_ إقرارات الإدارة: حيث يحصل المدقق على إقرارات محررة من طرف الإدارة حول أمور جوهرية فيما يخص الكشف المالية في حالة عدم وجود أدلة إثبات أخرى كافية وملائمة. كما قد يطلب المدقق مثل هذه الشهادات لتوضيح بعض الأمور الغامضة أو لتفسير بعض الجوانب التي لا توضحها الأرقام المسجلة بالدفاتر أو الكشف المالية.

6_6_ المحادثات الشفهية: تعتبر المحادثات الشفهية مع بعض المسؤولين والعاملين في المؤسسة من أدلة الإثبات المساعدة التي تقدم معلومات مفيدة.

6_7_ نظم الرقابة المحاسبية: تعتبر نظم الرقابة المحاسبية شكلاً من أشكال الأدلة والبراهين وذلك من أجل تحديد نطاق إجراءات الرقابة واختبار حجم العينة.

7_ أساليب تجميع أدلة الإثبات: وهي وسائل جمع والحصول على أدلة الإثبات، أي أنها الطرق المتاحة أما المدقق للحصول على أدلة الإثبات (ينبغي التمييز بينها وبين مصادر أدلة الإثبات). وتعرف أيضاً بأنها الوسائل والأساليب الفنية التي يستخدمها المدقق. وتتمثل فيما يلي:

- الجرد الفعلي؛
- الفحص المستندي؛
- التدقيق الحسابي؛
- المصادقات؛
- شهادات المؤسسة؛
- التمعن؛
- الإستفسارات؛

- المقارنة؛

- الربط.

8_ إجراءات التدقيق:

تعكس الإجراءات تصرفات وممارسات محددة يجب أدائها لتحقيق النشاط وتنفيذه ولا يمكن للمدقق وضع قائمة محددة تبين إجراءات التدقيق التي يجب إتباعها في كافة عمليات التدقيق، لأنه من غير الممكن وضع مجموعة من الإجراءات النموذجية التي تصلح للتطبيق في جميع الحالات، بل يتم وضعها طبقاً لتقدير وإجتهاد المدقق وظروف الحالة المعروضة عليه.

إن ما يؤكد أهمية إجراءات التدقيق هو أن المدقق يذكر في تقريره بأنه قد أستخدم إجراءات التدقيق التي رآها ضرورية ومناسبة لإتمام عملية التدقيق. وبهذه العبارة أنه طبق معيار الإستقلالية في شكل إجراءات ضمان إستقلاليته وأن الإجراءات التي وضعها في الخدمة من وحي تقديره الشخصي ولم تتأثر بأي إعتبارات خاصة بالمؤسسة محل التدقيق أو غيرها من الإعتبارات. وفي نفس الوقت تدل هذه العبارة على أن المدقق يحمل على عاتقه كل المسؤولية المهنية عند إختياره للإجراءات التي أتبعها.

إجراءات التدقيق تختلف عن معايير التدقيق كونها ترتبط بالسلوك أو التصرفات الواجب القيام بها، في حين أن المعايير أهداف نوعية أو كيفية يجب إستيفائها، كذلك تمثل الإجراءات الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف، ومن ثم فإن الإجراءات يتم وضعها لمقابلة وتحقيق أهداف التدقيق المحددة.

8_ الإجراءات التحليلية كمصدر للإثبات :

نظراً لأهمية الاختبارات والإجراءات التحليلية في جميع مجالات خدمات التأكيد ولاسيما التدقيق المحاسبي والمالي، فقد أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في سنة 1973 إرشاد التدقيق الدولي رقم 12 بعنوان الإجراءات التحليلية، وأستبدله لاحقاً بمعيار التدقيق الدولي رقم 520 (ISA 520) بحيث فصل هذا المعيار مفهوم الإجراءات التحليلية، أهميتها، مراحل تطبيقها ودرجة الإعتماد عليها وغيرها من الأمور. وكذلك في الولايات المتحدة قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإصدار المعيار رقم 56 للإجراءات التحليلية سنة 1988²².

ومنذ ذلك أصبحت الإجراءات التحليلية مطلوبة في جميع إرتباطات التأكيد وخاصة تدقيق الكشف المالية بغرض تقديم رأي حولها، حيث تمكن إجراءات التدقيق الأساسية المدقق من الحصول على أدلة إثبات أساسية وجوهرية.

8_1_ مفهوم الفحص التحليلي والإجراءات التحليلية: يعتبر مفهومي الفحص التحليلي والإجراءات التحليلية من المفاهيم المهمة في التدقيق، إذ أنه في الغالب لا يخلو إرتباط تدقيق ما (خدمة تأكيد ما) من قيام الممارس (المدقق) من قيامه الفحص التحليلي والإجراءات التحليلية، وذلك بصفقتها مصدر مهم للحصول على أدلة الإثبات. وفيما يلي نقدم مجموعة من التعاريف التي قدمتها منظمات مهنية تعنى بمهنة التدقيق:

_ تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين للفحص التحليلي: بأنه نوع من إختبارات التحقق الأساسية، يتم إداءه من خلال دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات. وتتم إجراءات الفحص التحليلي بإستخدام مؤشرات نذكر منها مايلي:

_ المبالغ المالية مثل: الهامش التجاري، الفائض الإجمالي للإشتغال، نتيجة الإستغلال؛

_ الكميات المادية مثل: كمية المخزون، عدد المستخدمين؛

_ المعدلات مثل: معدل دوران الأصول، معدل دوران المخزون؛

²² - كامل السيد عشاوي وآخرون، المراجعة وخدمات التأكيد، الطبعة الأولى، كلية التجارة (جامعة القاهرة)، 2021، ص

_ النسب مثل: نسب السيولة (نسبة السيولة العامة، نسبة الملاءة... إلخ)، نسب المردودية (نسبة المردودية الإقتصادية، نسبة المردودية المالية).

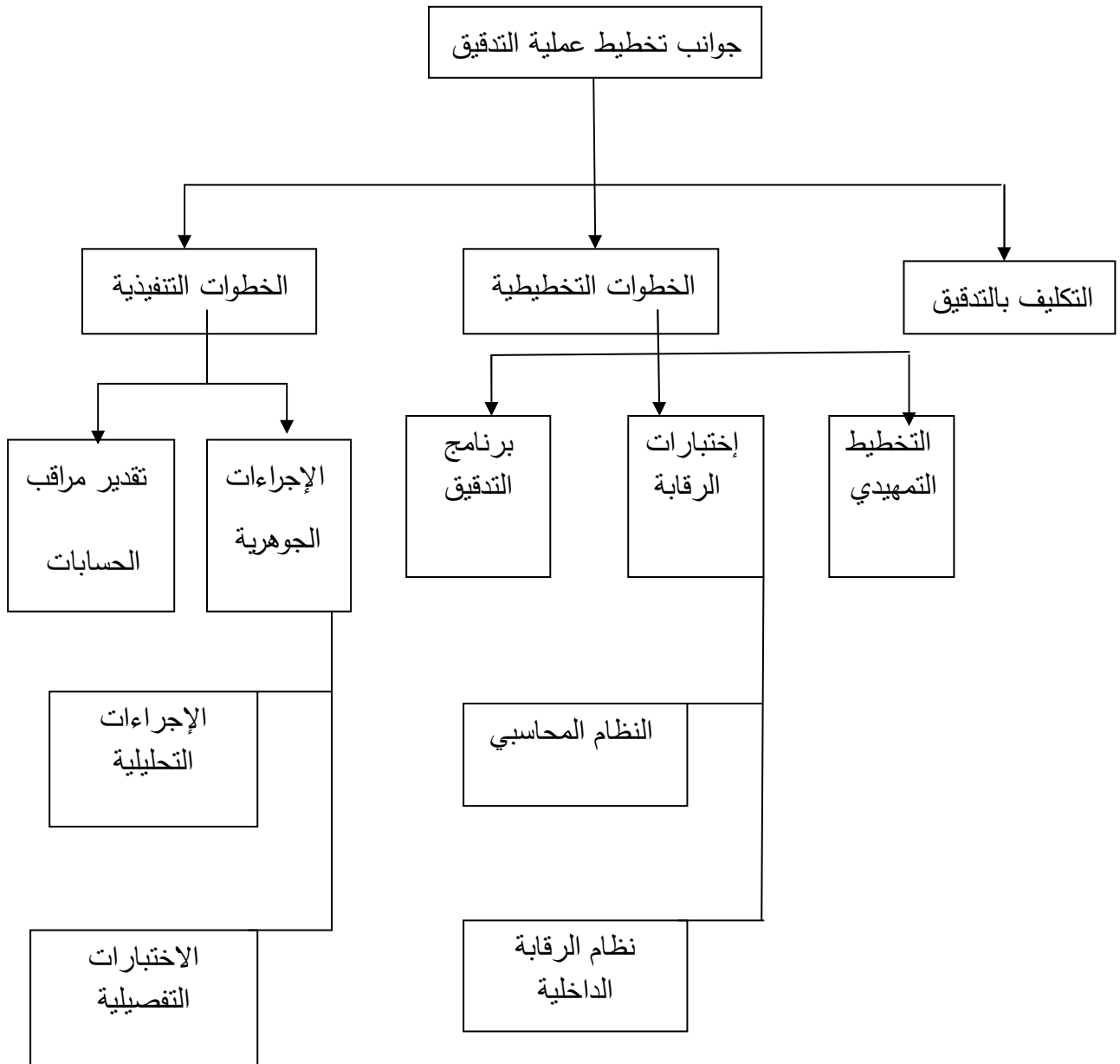
_ كما تعرف الإجراءات التحليلية بأنها عملية تقييم للمعلومات المالية من خلال دراسة للعلاقات المقنعة بين كل من البيانات المالية وغير المالية. وتشمل الإجراءات كذلك بحث التقلبات والعلاقات التي يتم تحديدها والتي لا تتفق مع المعلومات الأخرى المناسبة أو تتحرف بشكل كبير عن المبالغ التي يتم التنبؤ بها.

كما تتضمن الإجراءات التحليلية دراسة ومقارنة لمعلومات المؤسسة المالية مثل²³:

- المعلومات المقارنة للفترة أو الفترات السابقة؛
- النتائج المتوقعة مثل الميزانيات التقديرية أو التنبؤات أو توقعات المدقق كتقدير المبيعات؛
- المعلومة المتماثلة للقطاع، كمقارن نسبة مبيعات المؤسسة إلى حساب المدينين مع المعدلات السائدة في القطاع أو مع مرسسة أخرى تملك نفس الخصائص في القطاع؛
- دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والتي يتوقع أن تتوافق مع النموذج المتنبأ به والمبني على سوابق المؤسسة، مثل النسب المئوية لهامش إجمالي الربح؛
- دراسة العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية مثل العلاقة بين عدد المستخدمين وكتلة الأجور.

²³ - أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث: المشاكل والمسؤوليات، الأدوات والخدمات، سلسلة الكتب التعليمية_ الكتاب الثاني، ص 157.

الشكل رقم: (02): تخطيط وهيكلية عملية التدقيق.



المصدر: حازم هشام الألوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق: الجزء الأول: المراجعة نظرياً، الطبعة الأولى، الجامعة

المفتوحة - طرابلس - ليبيا 2003، ص

المحور الثامن: معايير التدقيق

المحور الثامن: معايير التدقيق

1_مقدمة:

تحتاج مهنة التدقيق بإعتبارها مهنة حرة كغيرها من المهن الحرة الأخرى إلى وجود إطار من المعايير تعمل في نطاقه، بحيث توفر هذه الأخيرة الإرشادات اللازمة لممارسي مهنة التدقيق بما يحافظ على مستوى عملية التدقيق.

ويعتمد التدقيق كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها، التي تصدرها الهيئات والمنظمات المهنية وتلقى القبول من طرف الممارسين.

هذا وتعتبر معايير التدقيق كمقاييس واضحة نستطيع من خلالها تقييم عملية التدقيق والحكم على الجدوى منها، حيث نص المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على معايير التدقيق المتعارف عليها والتي تبوب في إطار ثلاث مجموعات.

2_ طبيعة معايير التدقيق: تعبر معايير التدقيق على مستوى الجودة المطلوب من طرف المدقق عند قيامه بعملية التدقيق، أي هي المقاييس التي يستطيع المدقق على ضوءها أن يقيم العمل الذي قام به، و أن يتعرف على مدى إلتزامه بالواجبات التي ألتزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة التدقيق وبنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضائها.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين معايير التدقيق Auditing Standards وإجراءات التدقيق Auditing Procedures فهذه الأخيرة تشير إلى الطرق والأساليب التي يستخدمها المدقق في الفحص، وهي تختلف من فحص إلى آخر طبقاً لظروف كل حالة على حدة.

أما معايير التدقيق فهي مقاييس نمطية لجودة أداء العمل الذي يقوم به المدقق ولأهداف التي يجب تحقيقها باستخدام الإجراءات التي يتبناها المدقق الفحص. وتتميز معايير التدقيق بالثبات النسبي، فهي نادراً ما تتغير، ولا يجوز الخروج عنها إذا أريد لعملية التدقيق أن تحقق أهدافها.

وفي الواقع يمكن التمييز بين وجهتين نظر مختلفتين لتفسير طبيعة معايير التدقيق، حيث يمكن النظر معايير التدقيق على أنها تمثل المستوى الأدنى من الأداء المطلوب لقياس جودة التدقيق التي يقوم بها مدقق خارجي. في حين ترى وجهة النظر الثانية أن معايير التدقيق المهنية تمثل فقط توجيهات (خطوط) إرشادية لأداء عملية التدقيق.

ويعتقد الكثير من خبراء التدقيق أنه يجب أن ينظر إلى معايير التدقيق من وجهه النظر الثانية ويعود ذلك إلى أنه لا يمكن إعداد المعايير بالصورة التفصيلية التي تؤدي إلى تخفيض الأحكام الشخصية للمدقق إلى الحد الأدنى أو التخلص منها.

3_ المزايا التي تقدمها معايير التدقيق:

- تحدد المتطلبات والمواصفات التي يجب أن تتوفر في المدقق نفسه ونوعيه أدائه؛
- تعتبر مقاييس لمدى التزام المدقق بأهداف التدقيق ومبادئه؛
- تعتبر إرشادات تستخدم لتقييم الآخرين والحكم على جوده عمله؛
- تختص بالمواصفات المهنية للمدقق وماذا قدرته على الحكم على الأمور عند قيامه بالفحوصات واختيار إجراءات التدقيق؛

4_ محتوى معايير التدقيق: يمكن تبويب محتوى معايير التدقيق المتعارف عليها في إطار المجموعات الثلاث التالية:

4_1_ المجموعة الأولى: المعايير العامة

وتتضمن المعايير المهنية المتعلقة بكل من، التأهيل العلمي والعملية، الكفاءة المهنية، الإستقلالية والعناية المهنية، ويمكن توضيحها كمايلي:

4_1_1_ معيار التأهيل العلمي والعملية والكفاءة المهنية: حيث أنه بحكم المهام المنوطة

بالمدقق عند القيام بعملية التدقيق، بات من الأجدر على هذا الأخير أن يكون في مستوى هذه المهمة من ناحية التأهيل العلمي والمؤهلات العملية والكفاءة المهنية المطلوبة للإيفاء التام والكفاء بهذه المهمة، فحسب النصوص الجزائية المنظمة لهذه المهنة (القانون 10_01، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد)، تشترط على الشخص الراغب في الحصول على الإعتماد أن يتوفر فيه الشروط التالية:

أ/ من ناحية التأهيل العلمي: أن يكون حائزاً على شهادة الليسانس في المالية أو في العلوم التجارية تخصص محاسبة أو مالية أو في فروع أخرى زائد شهادة ميدانية في المحاسبة، وذلك على النحو التالي:

- بالنسبة للخبير المحاسب، أن يكون حاصلاً على شهادة جزائية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترف بمعادلتها.
- بالنسبة لمحافظ الحسابات، أن يكون حائزاً على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بها.
- بالنسبة للمحاسب المعتمد، أن يكون حائز على الشهادة الجزائرية للمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة.

ب/ من ناحية التأهيل العملي والكفاءة المهنية: أن يكون قد أنهى التبرص كمدقق لدى مكتب للتدقيق أو لديه عدد من السنوات كخبرة عمل في ميدان المحاسبة. كما يتم إعادة تكوين ورسكلة المنتمين لمهنة التدقيق من خلال تنظيم ملتقيات دورية وندوات وتبرصات ميدانية يستطيع المدقق من خلالها تنمية وتطوير قدراته العلمية والميدانية.

4_1_2 _ معيار الإستقلال: من أهم متطلبات مستخدمي المعلومات المالية، أن تكون هذه الأخيرة ذات مصداقية للإعتماد عليها في إتخاذ القرار، إذ أن تحديد مدى الإعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس مدى إستقلالية المدقق، اذا ينبغي توافر النقطتين التاليتين لتحديد مدى إستقلالية المدقق:

_ عدم وجود مصالح مادية مباشرة أو غير مباشرة للمدقق في المؤسسة التي يدققها، لأن وجود هذه المصالح قد يؤثر على إستقلاليته في إبداء الراي الفني المحايد في الكشف المالية الختامية.

_ عدم تدخل إي جهة أو سلطة في المؤسسة في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن فحص البيانات والسجلات المحاسبية بحيث لا يتعرض لضغوط تحد من تحقيق هدف عملية التدقيق، ويترجم معيار الإستقلالية من خلال مايلي:

- الاستقلال في إعداد برنامج التدقيق.
- الاستقلال في مجال الفحص وحرية اختيار ماهية وحجم المفردات المراد فحصها من مجموع المفردات.

- الاستقلال في إعداد التقرير وحرية المدقق في كتابة تقريره مع إظهار كافة الحقائق التي تم اكتشافها في عملية التدقيق وإعطاء رأي فني محايد حول الكشف المالية الختامية، إذ ينبغي في هذا الإطار عدم تدخل الغير لتحريف وتعديل الحقائق.

4_1_3_ معيار العناية المهنية: يعني أن يقوم المدقق ببذل العناية المهنية والجهود الممكنة و المناسبة من بداية عملية التدقيق إلى غاية الانتهاء منها، وقياس درجة العناية المهنية للمدقق بغية تحديد مسؤوليته المهنية اتجاه رأيه الفني المحايد حول المعلومات المالية والمحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، تكون من خلال تحديد وأداء الاختبارات المطلوبة واللازمة. هذا ويمكن تحديد شروط عامة يجب توافرها في المدقق بغية الوصول إلى العناية المهنية المطلوبة هي:

- محاولة الحصول على أنواع المعرفة المتاحة بغية التنبؤ بالأخطاء غير المنتظرة.
- أخذ بعين الاعتبار الظروف غير العادية في برنامج التدقيق من أجل الحذر عند فحص العناصر المرتبطة بها.
- التقييم العميق لنظام الرقابة الداخلية بغية تحديد مواطن القوة والضعف، التي قد تستغل لحدوث معلومات وغش ولا يمنع حدوث أخطاء.
- العمل على إزالة الشكوك أو الاستفسارات المتعلقة بالمفردات ذات الأهمية في إبداء الرأي.

- العمل باستمرار من أجل تطوير مجال خبرته المهنية.
- وهذه المعايير العامة ضرورية جداً ففي ضل غيابها لن يكون هناك حاجة إلى ضرورة تحقيق المعايير الأخرى من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من التدقيق.

4_2_ المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني.

وتتمثل في مايلي:

4_2_1_ التخطيط السليم لعملية التدقيق: إذ يعتبر التخطيط السليم لأي عملية العمود

الفكري لها كونه يحدد الأهداف المتوخاة منها، إذ يقوم المدقق في هذا الإطار بتوزيع الوقت المتاح لعملية التدقيق على الاختبارات المطلوبة. في ظل هذا الإطار يمكن تحديد الأهداف الأساسية المتوخاة من برنامج عملية التدقيق و تخطيطها، كمايلي:

_ يوضح برنامج التدقيق وبدقة نطاق الفحص من خلال اشتماله على المفردات المراد فحصها وخطوات الفحص وتوقيته.

_ يستعمل البرنامج كأداة للرقابة من خلال مقارنة الأداء المنجز من المراجع وأعوانه بالأداء المتوقع والمثبت في البرنامج، وكذا امكانية تحديد مقدار الأعمال الباقية والتاريخ المتوقع لانتهاء منها.

_ يعتبر البرنامج الموجه الاساسي لعملية التدقيق من خلال احتوائه على ما يجب القيام به والفترة اللازمة لذلك.

_ تحديد مسؤولية المدقق القائم بالأداء المهني انطلاقا من تحديد مهام كل مدقق.

4_2_2_ معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر وجود ومدى جودة نظام الرقابة الداخلية إحدى المحددات الأساسية لحجم، إتساع وعمق الفحوصات التي يجريها المدقق وحجم المفردات المراد إختبارها، وذلك لأثره الكبير في مصداقية وجودة المعلومات المولدة. لدى يصبح من الضروري جداً على أي مدقق القيام بتقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك وفقاً لأحد الطرق التالية:

_ طريقة الاستقصاء عن طريق الاسئلة من خلال طرح قوائم من الاسئلة النموجية التي تخص وظائف المؤسسة وعمليلتها، والأسئلة تخص العناصر التالية، المشتريات، الأجور، المخزون والإنتاج، المبيعات، الخزينة، السندات والأسهم، الإستثمارات، الأموال الجماعية والإعلام الآلي.

_طريقة التقرير الوصفي لنظام الرقابة الداخلية.

_ طريقة الملخص الكتابي.

4_2_3_ معيار كفاية الأدلة: يمكن تقسيم الأدلة بوجه عام إلا نوعين:

أ/ أدلة داخلية: تشتمل على الدفاتر والسجلات المحاسبية والشيكات والمستندات وأوامر الشحن وطلبات الشراء وكل ما يتم إعداده داخل المؤسسة.

ب/ أدلة خارجية: تشتمل على المصادقات من العملاء والموردين والملاحظات والاستفسارات التي تجري خارج المؤسسة في البنوك ووكالات التأمين وغدارة الضرائب وعلى غير ذلك من الأطراف الخارجية.

4_3_ المجموعة الثالثة: معايير إبداء الرأي*.

وتتمثل في ما يلي

- يجب أن يتضمن تقرير المدقق ما إذا كانت الكشوف المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- يجب أن يبين تقرير المدقق الظروف التي لم يتم فيها تطبيق هذه المبادئ أو الأصول باتباع في الفترة الحالية مقارنة مع الفترات السابقة؛
- يجب أن يتضمن تقرير المدقق أن البيانات الواردة في الكشوف المالية كافية للإفصاح عن الوضعية المالية للمؤسسة ونتيجة نشاطها إلا في حالة ذكر نقيض ذلك في التقرير؛
- يجب أن يحتوي تقرير المدقق على رأيه الفني في الكشوف المالية ككل (كوحدة واحدة) وفي الحالة العكسية عندما لا يكون بإمكان المدقق تقديم رأيه في الكشوف المالية ككل يجب أن يوضح ذلك في تقريره مع ذكر أسباب ذلك . وفي جميع الحالات عندما يرتبط اسم المدقق بكشوف المالية يجب أن يبين تقريره نوع الفحص الذي أجراه ودرجه المسؤولية التي يتحملها.

كما تجدر الإشارة إلى أن المعايير العشرة المذكورة أعلاه تعتبر جوهر ما يعرف بمعايير التدقيق المتعارف عليها GAAS أو ما يعرف بمعايير التدقيق الأمريكية التي وضعها المجمع الأمريكي للمحاسبية

* من أجل فهم أكبر لهذه المجموعة من المعايير أنظر درس تقارير المدقق

القانونيين (AICPA)، ونظراً لكون المعايير عبارة عن خطوط إرشادية عريضة، تكملها مجموعات أخرى تسمى في العرف المحاسبي والتدقيقي بالإيضاحات، هذه الأخيرة تعنى بتقديم إيضاحات تخص معايير أو قضايا معينة، وبالتالي تصبح المجموعة ككل تتضمن مايلي²⁴:

- قائمة معايير التدقيق بمفهومها الضيق وتشمل المعايير العشرة (10) المذكورة أعلاه؛
- قائمة إيضاحات معايير التدقيق SAsS وتمثل 94 إيضاح، منها ما هو معدل؛
- قائمة إيضاحات إبداء الرأي، وتشمل إيضاح واحد (01)؛
- قائمة إيضاحات معايير المحاسبة والفحص، وتشمل 08 إيضاحات.

5_ معايير التدقيق الجزائرية:

في إطار الجهود الرامية لإصلاح مهنة التدقيق، قامت الجهات المخولة بإصدار معايير التدقيق في الجزائر بإصدار مجموعة من معايير التدقيق التي سميت معايير التدقيق الدزائرية (NAA)، وذلك إبتداء من سنة 2016، حيث قام المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) تحت وصاية وزارة المالية بإصدار مجموعة من المعايير والتي جاءت في شكل مجموعات، كمايلي:

_ المجموعة الأولى: جاء بها المقرر رقم (002) الصادر عن وزارة المالية، وتضمنت المعايير التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق NAA₂₁₀ اتفاق حول أحكام مهام التدقيق؛
- المعيار الجزائري للتدقيق NAA₅₀₅ التأكيدات الخارجية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق NAA₅₆₀ أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة؛

- المعيار الجزائري للتدقيق NAA₅₈₀ التصريحات الكتابية.

²⁴- فؤاد عبد العزيز، صعوبات وتحديات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم (غير منشورة)، شعبة المالية والمحاسبة: تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير_ جامعة الجزائر 03_ الجزائر، 2022-2023، ص 105.

المجموعة الثانية: جاء بها المقرر رقم (150) الصادر عن وزارة المالية، وتضمنت المعايير التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق **NAA₅₀₀** العناصر المقنعة؛
- المعيار الجزائري للتدقيق **NAA₁₀₀** تخطيط تدقيق الكشف المالية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق **NAA₅₁₀** مهام التدقيق الأولية _الأرصدة الافتتاحية_؛
- المعيار الجزائري للتدقيق **NAA₇₁₀** تأسيس الرأي وتقرير المراجعة للكشف المالية.

المجموعة الثالثة: جاء بها المقرر رقم (23) الصادر عن وزارة المالية، وتضمنت المعايير التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق **NAA₅₂₀** الإجراءات التحليلية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق **NAA₅₇₀** استمرارية الاستغلال؛
- المعيار الجزائري للتدقيق **NAA₆₁₀**، استخدام عمل المدققين الداخليين؛
- المعيار الجزائري للتدقيق **NAA₆₂₀**، استخدام عمل خبير معين من قبل المدقق الخارجي.

المجموعة الرابعة: جاء بها المقرر رقم (77) الصادر عن وزارة المالية، وتضمنت المعايير التالية:

- المعيار الجزائري للتدقيق **NAA₂₃₀** وثائق التدقيق؛
- المعيار الجزائري للتدقيق **NAA₅₀₁** العناصر المقنعة _اعتبارات خاصة_؛
- المعيار الجزائري للتدقيق **NAA₅₃₀** السبر في التدقيق؛
- المعيار الجزائري للمراجعة **NAA₅₄₀** مراجعة التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به.

6_ المعايير الدولية للتدقيق: (ISA) International Standards of Auditing

لقد تم إصدار معايير التدقيق الدولية في إطار الجهود المبذولة من طرف المنظمات المهنية الدولية من أجل توحيد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق على الصعيد الدولي، حيث بدأت هذه الجهود مع تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1973 وشروعها في وضع معايير المحاسبة الدولية (IAS). وفي سنة 1977 تأسس الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC : International Federation of Accountants) بمبادرة من 63 منظمة مهنية للتدقيق في 49 دولة.

7_ آداب وسلوك مهنة التدقيق:

إن أي طائفة من المهنيين (أصحاب المهن الحرة) مثل المحامين، المحاسبين، المدققين، المهندسين المعماريين... إلخ الذين يقومون بتقديم خدماتهم إلى المجتمع، لابد لهم أن يحوزوا على ثقة الأطراف التي يخدمونها والمجتمع ككل إذا أرادوا المحافظة على المهنة التي يمارسونها والإبقاء عليها، وذلك من خلال سلوكياتهم ونوعية الخدمات التي يقدمونها. ونظراً لكون المنظمات والتجمعات المهنية المنظمة لهذه المهن الحرة تضم عدد كبير من المنتسبين الذين تتفاوت مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم المهنية واتجاهاتهم السلوكية وبالتالي تتفاوت مستويات أدائهم، يقتضي الأمر وضع مجموعة من قواعد آداب وسلوك هذه المهن إلى جانب معايير المعتمدة في ممارسة هذه المهن من أجل ضمان عدم انجرار بعض المنتسبين إلى ممارسات تضر بسمعة المهنة و ثقة المجتمع فيها.

والتدقيق كمهنة حرة لا يستثنى من ذلك، فأغلب المنظمات المهنية للمدققين قد دأبت على وضع مواثيق لأخلاقيات مهنة التدقيق. وفي هذا الدرس سوف نحاول تسليط الضوء على آداب وقواعد سلوك مهنة التدقيق السائدة على الأصعدة الوطنية والدولية.

أهداف قواعد السلوك المهني في مجال التدقيق:

تهدف قواعد السلوك المهني إل تحقيق مجموعة من الأغراض أهمها:

- رفع مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق والحفاظ على كرامتها وتدعيم التقدم الذي أحرزته بين غيرها من المهن الأخرى؛
- تنمية روح التعاون بين المدققين ورعاية مصالحهم المادية، المعنوية والأدبية؛
- تدعيم وتكملة النصوص القانونية والأحكام التي أقرتها التشريعات في مجال التدقيق.

المحور التاسع: نظام الرقابة الداخلية

المحور التاسع: نظام الرقابة الداخلية

إن تعدد أصناف المؤسسات وكبر حجمها واتساع رقعة نشاطها وتنوع عملياتها تطلب تقسيم وظائف نشاطها في شكل مديريات تغطي كل منها وظيفة معينة. وبإنسجام هذه الوظائف وتظافرها تستطيع المؤسسات تجسيد سياستها، ومتبعة تنفيذ هذه السياسات بما يحقق اهدافها، ومل هذا في ما يعرف بنظام الرقابة الداخلية.

1_ تعريف نظام الرقابة الداخلية:

تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلي بتعدد مراحل التطور التي مر بها وبتعدد لمعرفين له، ومن بين التعريف المقدمة لنظام الرقابة الداخلية:

1_1_ تعريف المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين، فنظام الرقابة الداخلية هو « الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الإستغلال، والإبقاء والمحافظة على السير وفقاً للسياسات المرسومة».

1_2_ تعريف منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية (OECCA)، والمقدم سنة 1977 « نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق، بضمان الحماية، الإبقاء على الاصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين النجاعة، ويبرز ذلك بالتنظيم، وتطبيق طرق واجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة».

1_3_ الهيئة الدولية للتدقيق (IFAC)، التي وضعت المعايير الدولية للتدقيق (IAG) فإن (نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان امكانية السير المنظم والفعال للأعمال، هذه الأهداف تشتمل على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول وقاية أو اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، وكذلك الوقت المستغرق في اعداد المعلومات المحاسبية ذات المصادقية).

2_ أصناف نظام الرقابة الداخلية: يشتمل نظام الرقابة الداخلية على صنفين من الرقابة، كمايلي:

2_1_ الرقابة الإدارية: وهي تشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة اساسية لتحقيق أكبر كفاءة انتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري.

2_2_ الرقابة المحاسبية: وتعتبر على الخطة التنظيمية وكافة الإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الإعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على حماية اصول المؤسسة.

2_3_ أهداف نظام الرقابة الداخلية: أجمعت التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية على أن الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام هي:

_ التحكم في المؤسسة: من خلال التحكم في أنشطتها وفي عوامل الإنتاج داخلها وفي عواملها ونفقاتها وفي تكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما تسعى إليه المؤسسة.

_ حماية الأصول: وهو أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية، من خلال فرض حماية مادية و حماية محاسبية لجميع عناصر الأصول (الإستثمارات، المحزونات والحقوق).

_ ضمان نوعية المعلومات: من خلال نظام معلومات محاسبية يتصف بالخصائص التالية:

- تسجيل العمليات من المصدر وفي اقرب وقت ممكن.
- إدخال العمليات التي سجلت إلى البرنامج الآلي والتأكد من العمليات المتعلقة بها.
- تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة.
- إحترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة من أجل تقديم المعلومات المحاسبية.
- توزيع المعلومات على الأكراف الطالبة لها.

_ تشجيع العمل بكفاءة: حيث أن إحكام نظام الرقابة الداخلية يمكن من الاستعمال الأمثل والكفاء لموارد المؤسسة ومن تم تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها.

_ تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

3_ إجراءات نظام الرقابة الداخلية: يمكن تقسيم إجراءات نظام الرقابة الداخلية إلى:

3_1_ إجراءات تنظيمية وإدارية: وتخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة من قبيل:

أ_ تحديد الاختصاصات: حيث يجب تحديد اختصاصات كل مديرية من المديريات الموجودة بما لايسمح بوقوع التضارب بينها، وداخل كل مديرية يمكن تجزئة الاختصاصات إلى تخصصات داخل الدوائر وداخل المصالح إلى غاية آخر نقطة في الهيكل التنظيمي.

2_ تقسيم العمل: يؤدي التقسيم الملائم للعمل إلى التقليل بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع التلاعب والأخطاء والسرقة، كون هذا التقسيم الملائم للعمل يقوم على الاعتبارات التالية:

- الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله محاسبياً، مما يمنع التلاعب في تسجيل البيانات المحاسبية.

- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله، بما يقلل من احتمالات سرقة الأصول، نظراً لكون الإحتفاظ بالأصل يكون من اختصاصات موظف معين وتسجيل العمليات المتعلقة بهذا الأصل يدخل ضمن إختصاصات موظف آخر.

- الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه، بما يمنع إحتتمالات وقوع التلاعبات وكذلك الإتفاقيات ذات المصلحة الشخصية.

- تقسيم العمل المحاسبي، انطلاقاً من عدم إفراد شخص واحد بالقيام بعملية معينة من بدايتها إلى نهايتها، وفي هذا الإطار نشير إلى ضرورة الفصل بين المهام التالية وكذلك القائمين بها، بحسب يقوم موظف معين بعملية من العمليات ولا يستطيع في ذات الوقت القيام بعملية أخرى من نفس مجموعتها:

-

المجموعة الأولى

- مسك بطاقات المخزون
- إعداد سندات التسليم
- إعداد الفواتير
- التحصيل

المجموعة الثالثة:

- مسؤولية إتيان الحضور
- مؤولية إعداد الرواتب
- المجموعة الخامسة

- شراء المواد

- استلام المواد

المجموعة السابعة

- عمليات الصندوق

- مسك اليومية المالية للصندوق

المجموعة التاسعة

- بيع المنتجات

- قبض مبالغ بيع المنتجات

المجموعة الثانية:

- إعداد الرواتب

- تسيير الخزينة

المجموعة الرابعة:

- تسيير المطعم

- بيع تذاكر المطعم

المجموعة السادسة

- تسيير حاضرة السيارات

- تسيير وصولات البنزين

المجموعة الثامنة

- شراء المواد

- دفع الديون الناتجة عن الشراء

المجموعة العاشرة

- مسؤولية الإنتاج

- مسؤولية مراقبة الإنتاج

3_ توزيع المسؤوليات: يقوم هذا الإجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين، بما يمكن من تحديد تبعية الإهمال والخطأ.

4_ إعطاء تعليمات صريحة: حيث يجب أن تتوفر التعليمات على العناصر التالية: (الوضوح، الصراحة، الفهم وإحترام السلم التسلسلي للوظائف).

5_ إجراء حركة التنقلات بين العاملين: وهو إجراء يمكن من كشف الأخطاء والتلاعبات التي أرتكبها الموظف خلال قيامه بالعمليات التي تدخل ضمن إختصاصاته ونطاق مسؤولياته.

3_2_ إجراءات تخص العمل المحاسبي: يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

1_ التسجيل الفوري للعمليات: إذ يقوم المحاسب بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة بغية تفادي تراكم المستندات وضياعها.

2_ التأكد من صحة المستندات: حيث ينبغي مراعاة المبادئ التالية عند تصميم المستندات والمتمثلة في:

- البساطة التي تساعد على استخدام المستند واستكمال بياناته.
- عدد الصور اللازمة، حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط.
- ضمان توفير إرشادات عن كيفية استخدامها.
- ضرورة استخدام الأرقام التسلسلية عند طبع نماذج المستندات، مما يساعد على إجراء عملية الرقابة وعلى العودة إليها عند الحاجة.

وفي هذا الإطار يجب أن تتوفر في المستند الشروط التالية:

- يجب أن يعد المستند على مطبوعة مخصصة لهذا الشأن.
- أن يتم إعداده بدون شطب ويحمل كل الإيضاحات اللازمة بغية تفادي الخلط والتأويل.
- أن يكون ممضى عليه من طرف المسؤولين المؤهلين وأن يدخل في إطار اختصاصاتهم.
- أن يحتوي على التاريخ.

3_ إجراء المطابقات الدورية: تعتبر المطابقات (المقاربات) الدورية من بين أهم الإجراءات التي تفرض على العمل المحاسبي داخل المؤسسة لتقريبه من الواقع، لأن العمل المحاسبي يعتمد أساساً على المستندات الداخلية والخارجية، وهذه المستندات يمكن أن تكون غير صحيحة مما يؤثر سلباً على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وبالتالي على الكشف المالية الختامية للمؤسسة.

وعلى هذا الأساس يتم إجراء مقاربات دورية بين مختلف مصادر المستندات من جهة، ومن جهة أخرى بين المستندات والحقيقة المتمثلة أساساً في الواقع كالجرد المادي مثلاً. ومن أهم المقاربات الدورية التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة نجد مايلي:

_ المقاربة البنكية: من خلال مقارنة ما تم تسجيله في اليومية المساعدة للبنك من مقبوضات ومدفوعات وما تم على مستوى البنك، لاستخراج مختلف الانحرافات، التي يمكن أن تتمثل في بيانات سجلت على مستوى البنك ولم تسجل على مستوى المؤسسة أو العكس. وترتبط فعالية المقاربة البنكية بتوفر الشروط التالية:

- يجب إجراء المقاربة على الأقل مرة في الشهر.
- الشخص الذي يقوم بالمقاربة يجب أن يستلم الأوراق مباشرة من البنك وأن لا يدخل ضمن صلاحياته تسيير الصكوك.
- الشخص الذي يقوم بالمقاربة يجب أن لا يقوم بالتسجيل المحاسبي في اليومية المساعدة المتعلقة بالبنك.
- إتباع طريقة واضحة لإجراء عملية المقاربة.

_ مقارنة حسابات الموردين لدى المؤسسة بأرصدتهم الحقيقة على مستواهم.

_ مقارنة حسابات الزبائن لدى المؤسسة بأرصدتهم الحقيقية على مستواهم.

_ مقارنة حسابات المخزونات بما هو موجود فعلاً على مستوى المخازن، وذلك من خلال عملية الجرد المادي للمخزونات.

_ مقارنة حسابات الإستثمار بما هو موجود فعلاً على مستوى المؤسسة، وذلك بإستعمال عملية الجرد المادي للإستثمارات.

_ مقارنة حسابات الحقوق والديون المختلفة بما هو موجود فعلاً فعلاً...إلخ.

4_ عدم إشراك الموظف في مراقبة عمله:

ج/ إجراءات عامة: وتتمثل في مجموعة من الإجراءات المكملة، وهي:

1_ **التأمين على ممتلكات المؤسسة:** من خلال اكتتاب عقود تأمين تخص أصول المؤسسة، من جميع الأخطار سواء كانت طبيعية (مثل الأخطار الجوية والكوارث الطبيعية) أو بشرية (مثل السرقة والحريق).

2_ **التأمين ضد خيانة الأمانة:** بالنسبة للموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في تسيير النقدية و القيم الأخرى.

3_ **اعتماد رقابة مزدوجة:** يستعمل هذا الإجراء في أغلب المؤسسات الاقتصادية كونه يوفر ضماناً للمحافظة على النقدية، من خلال إحداث رقابة مزدوجة على جميع عمليات دفع الديون أو قبض الحقوق، فمثلاً عند تسوية ديون المشتريات يتم إمضاء الشيك من طرف كل من مدير المالية والمحاسبة في المرحلة الأولى ومدير المؤسسة في المرحلة الثانية.

4_ **إدخال الإعلام الآلي:** يعتبر نظام الإعلام الآلي أحد أهم الوسائل التي يتم بها تشغيل نظام المعلومات لاسيما المحاسبية منه، وذلك للأسباب التالية:

_ حجم وعدد العمليات

_ تخفيض نسبة الخطأ في المعالجة

_ السرعة في معالجة البيانات.

_ إمكانية الرجوع إلى المعطيات بسرعة ودقة.

المحور العاشر: التدقيق الداخلي

المحور العاشر: التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي نوع من أنواع التدقيق التي لاغنى عنها في الكيانات (المؤسسات)، حيث لا تخلوا أي مؤسسة، مهما كان حجمها، من هيئة للتدقيق الداخلي، وفيما يلي سوف نتطرق إلى كل من: مفهوم التدقيق الداخلي، خصائصه، أهدافه...إلخ.

1_ مفهوم التدقيق الداخلي:

تعتبر الإحاطة بمفهوم التدقيق الداخلي من الأمور المهمة وذلك بسبب التطور الذي عرفه هذا النشاط عبر مراحل عديدة، مما جعل إدراك هذا المفهوم من الأمور الصعبة.

1_1_ تعريف التدقيق الداخلي: قدمت للتدقيق الداخلي مجموعة من التعريف من لدن

مجموعة من المنظمات المهنية ذات العلاقة والباحثين، نذكر منها:

1_1_1_ تعريف المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية (IFACI): التدقيق الداخلي

نشاط مستقل وموضوعي يقدم للمنظمة (المؤسسة) تأكيد حول درجة التحكم في عملياتها، والنصائح لتحسين العمليات، كنا يساهم في خلق القيمة المضافة فيها. كذلك يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم المبني على مقارنة منهجية لعمليات إدارة المخاطر فيها، الرقابة وحوكمة المؤسسة، وتقديم إقتراحات لتعزيز كفاءتها²⁵.

1_1_2_ تعريف الجمعية الأمريكية المهنية للمدققين الداخليين: عرفت التدقيق الداخلي

بأنه « نشاط مستقل و موضوعي يقدم تأكيدات وخدمات إستشارية وإضافة قيمة للمؤسسة وذلك بإتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ونشاط تقييمي لعمليات المؤسسة»²⁶.

²⁵ - Robert OBERT , Marie, pierre MAIRESSE , comptabilité et audit : manuel et applications- 2^{eme} edition,

DUNOD - Paris- 2009, p 419.

__ التدقيق الداخلي هو عبارة عن نشاط إستشاري تأكيدى موضوعي مستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة. يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة²⁷.
بناء على التعريف السابق فإن التدقيق الداخلي يهدف إل مساعدة الإدارة في المؤسسة فيمايلي²⁸:

- تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر؛
- تقييم وتحسين فعالية عملية الرقابة؛
- تقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة؛

كما تجمع التعريف السابقة على أن نشاط التدقيق الداخلي يمتاز بالخصائص التالية:

- **نشاط مستقل:** أي أن الجهة (الموظف، الهيئة) التي تقوم بالتدقيق مستقلة عن باقي إدارات وأقسام المؤسسة التي يتم تدقيقها، حيث أن المدقق الداخلي يتبع مباشرة إلى أعلى سلطة في المؤسسة والمتمثلة في المديرية العامة أو مجلس الإدارة.
- **نشاط موضوعي:** أي أن يكون المدقق حيادي وغير متحيز لأي جهة في أداء عمله.
- **نشاط منظم:** ويعني عمل المدقق الداخلي يكون وفق منهجية منظمة ويتبع معايير مهنية لمرشد للقيام به.
- **نشاط تأكيدى:** أي أنه فحص موضوعي للأدلة بغرض تقديم تقييم مستقل لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.
- **نشاط إستشاري:** أي أنه يزود الإدارات بالنصح والإستشارة في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

2_ أهداف ومهام التدقيق الداخلي:

²⁷ - معهد المدققين الداخليين (IIA)، المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، جيرينود (فلوريدا)، الولايات المتحدة، إصدار سنة 2024، ص 11.

²⁸ - خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، بدون مدينة نشر، 2017، ص 29.

في ضل الدور المحوري الذي أصبح التدقيق الداخلي يلعبه في المؤسسات ولاسيما الكبيرة منها، ما فتئت أهدافه تتعاضد ومهامه تتوسع، وفيما يلي يمكن ذكر أهداف ومهام التدقيق الداخلي:

- التأكد من فعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي ومدى ملائمتها لبيئة العمل والتحقق من تطبيقها؛
- التأكد من التزام الإدارات والدوائر المختلفة بتطبيق الإجراءات المعتمدة والسياسات الموضوعية، والعمل على تحقيق الأهداف خلال فترة زمنية أو مالية معينة؛
- إقتراح الإجراءات والسياسات المناسبة لزيادة فعالية وكفاءة الإدارات، الدوائر والمصالح التشغيلية، تأكيد للمحافظة على موجودات وممتلكات المؤسسة؛
- التأكد من صحة البيانات ومدى قابلية الإعتماد عليها، وذلك من خلال تقييم المخاطر وتدقيق البيانات؛
- مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما أشتملت عليه من مراكز الخطر؛
- مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم المخاطر في المؤسسة؛
- مراجعة الإلتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها؛
- إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة التدقيق ورفعها إلى الهيئات المكلفة بإدارة وحوكمة المؤسسة.

3_ أنواع التدقيق الداخلي: يغطي التدقيق أغلب إن لم نقل كل جوانب النشاط داخل المؤسسة، فهو نشاط يتخلل مختلف الأنشطة التشغيلية وغير التشغيلية التي تقوم بها، وبالتالي يمكن تمييز عدة أنواع من التدقيق الداخلي كما يلي:

3_1_ تدقيق الإلتزام Compliance Audit: يقصد بتدقيق الإلتزام عملية التحقق والتأكد من إلتزام الإدارات بالقوانين والأنظمة والتعليمات في أداءها لعملها لتحقيق الأهداف المرسومة وفق الخطط الموضوعية بكفاءة وفعالية، والوقوف على نواحي القصور

والإختلالات ومن ثم العمل على علاجها وإصلاح مواطن الخلل في الأنظمة بما يسمح بعدم تكرارها. ويهدف هذا النوع من التدقيق الداخلي إلى التحقق من مدى الإلتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعية في المؤسسة؟

3_2_ التدقيق التشغيلي Operational Audit: يقصد بالتدقيق الداخلي التشغيلي الفحص والتقييم الشامل لعمليات المؤسسة لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً للسياسات التشغيلية الموضوعية والمعلقة مباشرة بأهداف الإدارة. كما يشمل هذا النوع تقييم الكفاءة الإستخدامية للموارد البشرية والمادية للمؤسسة بالإضافة إلى تقييم إجراءات مختلف العمليات (الشراء، الإنتاج، البيع...إلخ). ويجب أن يتضمن هذا النوع من التدقيق الداخلي إصدار التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والإختلالات وتقديم المقترحات لتحسين الأداء العملي (تحسين الكفاءة، الإنتاجية، المردودية والربحية). ويهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية الإقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها مثل: تدقيق المشتريات، تدقيق الأصول، تدقيق المخازن...إلخ.

3_3_ التدقيق المالي Financial Audit : ويهدف إلى التحقق من دقة البيانات المالية ومدى قابلية الإعتماد عليها (الوثوق فيها)، وكذلك المحافظة على الأصول.

3_4_ تدقيق المعلومات Information Audit:

4 _ المقارنة بين التدقيق الداخلي والخارجي:

يمكن توضيح مواطن الإختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نقاط الإختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

وجه المقارنة	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
من حيث الهدف	يهدف إلى تحسين الكفاءة الإدارية والإنتاجية من خلال منع ال هدر	يهدف إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى سلامة المعلومات

المحاسبية والمالية ومدى دلالتها حول: نتيجة النشاط، الوضعية المالية والتدفقات النقدية للمؤسسة محل التدقيق.	وإكتشاف الأخطاء والغش، وإلى التأكد من صحة البيانات المحاسبية.	
شخص طبيعي أو معنوي تعينه الجمعية العامة للمساهمين (في حالة شركات المساهمة).	موظف أو مصلحة داخل المؤسسة.	من حيث الاستقلال
يتحدد وفقاً للعقد المبرم والأعراف السائدة و القوانين والمعايير المطبقة.	تحدده الإدارة.	من حيث نطاق عمله
يتم الفحص بصورة مستمرة أو خلال فترات دورية أو غير دورية، وقد يكون كامل أو جزئياً، تفصيلياً أو إختبارياً.	يتم الفحص بصورة مستمرة خلال السنة المالية.	من حيث توقيت أداء التدقيق
كل مستخدم المعلومات المالية (المستفيدين من خدمات التدقيق الخارجي الإلزامي).	إدارة المؤسسة.	من حيث الجهة المستفيدة

المصدر: عصام الدين محمد متولي، المراجعة وتدقيق الحسابات (01)، الطبعة الأولى-جامعة العلوم والتكنولوجيا، ،

دار الطتاب الجامعي، صنعاء، 2009، ص 127.

المحور الحادي عشر: تقارير المدقق.

المحور الحادي عشر: تقارير المدقق.

1_ مقدمة:

يشكل تقرير المدقق منتهى (مخرجات) عملية التدقيق. ويجب أن يقدم هذا التقرير إجابة دقيقة حول مسألة (سؤال) معينة بحيث تختلف هذه الإجابة باختلاف طبيعة عملية التدقيق التي يجريها المدقق والهدف منها (تدقيق قانوني، فحص محدود، مهمة عرض...).
ففي إطار مهمة التدقيق القانوني (L'Audit) تكون إجابة المدقق عبارة عن شهادة تأكيد إيجابية (attestation d'assurance positive)، حيث يشهد المدقق بأن الحسابات نظامية وصريحة وتقدم صورة وفيّة حول الذمة المالية، الوضعية المالية ونتائج نشاط الكيان (المؤسسة). في حين في مهمة الفحص المحدود (l'examen limité) تتمثل إجابة المدقق في شهادة سلبية (attestation négative) حيث يقر المدقق بأنه لم يكتشف إختلالات يمكن أن تمس بنظامية وصدق الحسابات المقدمة والصورة الوفية التي تعطيها عن الذمة المالية، الوضعية المالية ونتائج نشاط الكيان (المؤسسة). أما فيما يخص مهمة تدقيق العرض (une mission de présentation) فإن إجابة المدقق عبارة عن شهادة سلبية (attestation négative)، حيث يقر المدقق في نهاية أعمال التدقيق أنه لم يكتشف عناصر يمكن أن تمس تناسق ومعقولية الحسابات المقدمة من طرف الكيان²⁹.

وهذا التقرير هو نتيجة عمل فني كبير قام به فريق من المدققين الذين أنصب أغلب جهدهم في جمع أدلة إثبات كافية وملائمة.

2_ عناصر تقرير المدقق المستقل:

وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 700 و لمعيار التدقيق الدولي رقم 701 يحتوي تقرير المدقق على عشر عناصر وكل عنصر من هذه العناصر يحتوي على معلومات وبيانات

²⁹ - Robert Obert, Marie-Pierre Maresse, Comptabilité et Audit : Manuel et applications, 2 édition, Dunod, Paris, 2009, p 587.

ذات أهمية كبيرة لمستعملي المعلومات المالية (المستفيدين من خدمة التدقيق) ولا يستقيم التقرير بدون أن يتضمنها. وفيمايلي تقديم هذه العناصر³⁰:

2_1_ العنوان: يجب أن يتضمن تقرير المدقق عنواناً واضحاً يشير إلى أن التقرير هو تقرير المدقق المستقل، ويكون هذا العنوان في شكل « تقرير المدقق المستقل » فيه تأكيد على المدقق قد ألتزم بكافة متطلبات السلوك المرتبطة بالإستقلالية. وذلك من أجل تمييز تقرير المدقق المستقل عن باقي تقارير المدققين غير المستقلين مثل المدقق الداخلي وكذلك من أجل ترسيخ مطلب الإستقلالية لدى كل من المدققين والمستفيدين من خدماتهم.

2_2_ الجهة التي يوجه إليها التقرير:

تتطلب المعايير المنظمة لهذه المهنة ولاسيما تلك التي تتضمن متطلبات إعداد تقارير المدقق، أن التقرير يجب أن يكون موجهاً إلى جهة معينة. وفي الواقع العملي تختلف الجهة التي يوجه إليها تقرير المدقق باختلاف الشكل القانوني للكيان المدقق والجهة التي طلبت من المدقق القيام لمهمة التدقيق. ففي الشركات المساهمة يوجه إلى المساهمين (الجمعية العامة للمساهمين)، في شركات الأشخاص يوجه إلى الشركاء وفي شركات الأفراد يوجه إلى المالك³¹.

2_3_ المقدمة (الفقرة التمهيدية): ويوضح فيها المدقق وجوباً كل من أصل تعيينه كمدقق والجهة التي عينته، طبيعة الحسابات (إجتماعية، مدمجة)، اسم الكيان الذي خضعت كشوفه المالية للتدقيق؛ الكشف المالية التي دقت وأن هذه الكشف ملحقة بهذا التقرير. وعلاوة على ذلك تشمل المقدمة ماييلي:

³⁰ - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة (شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية): الجزء الأول، مسؤوليات المدقق - تخطيط المراجعة، الدار الجامعية، 2005، ص 57.

³¹ - يمكن أن يوجه تقرير الخبير المحاسبي إلى الإدارة العليا في الشركة (الرئيس المدير العام) وذلك في حالة تقرير عن مهمة الفحص المحدود (rapport d'une mission d'examen limité) والتي يمكن أن تكون مثلاً عبارة عن مهمة فحص نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.

- تقديم الأقسام الثلاث للتقرير؛
- التذكير بمسؤوليات وأدوار كل من الهيئة المخولة بإقفال الحسابات (حسب الحالة: مجلس الإدارة، مجلس المراقبة...) والمدقق، حيث يجب الإشارة في هذا العنصر على أن الإدارة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للكشوف المالية وفقاً للإطار المحاسبي المطبق (المبادئ المحاسبية المقبولة)، كما يجب الإشارة في هذا العنصر إلى مسؤولية المدقق في إبداء الرأي حول الكشف المالية بناء على أعمال للتدقيق التي قام بها.

2_3_ الرأي في الحسابات: (ou Opinion sur les comptes annuels consolidées)

في هذا العنصر الذي يمثل القسم الأول من تقرير المدقق يجب على هذا الأخير أن يوضح مايلي:

- الإشارة إلى أهداف وطبيعة مهمة التدقيق و أن عملية التدقيق قد تم القيام بها وفق معايير التدقيق المتعارف عليها. و أن هذه المعايير تتطلب من المدقق التقيد بمتطلبات السلوك وأن المدقق قام بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على **تأكيد معقول assurance raisonnable** حول ما إذا كانت الكشف المالية خالية من الخطأ الجوهرية.

- التعبير عن رأيه في الحسابات وهذا الرأي قد يكون عبارة عن شهادة بدون تحفظ، شهادة بتحفظ أو رفض لتقديم الشهادة. وفي حالة الشهادة بتحفظ أو رفض تقديم الشهادة يجب على المدقق عرض أسباب ذلك بوضوح وبالأرقام إذا أمكن ذلك.

_ صياغة جميع الملاحظات التي يراها المدقق ضرورية من أجل الإشارة إلى أي معلومة ملائمة في ملحق الحسابات الاجتماعية أو المدمجة وذلك مع الإشارة إلى هذه الملاحظات لا تؤثر على الرأي المعبر عنه. ويتم ذلك في فقرة متميزة و ترد مباشرة بعد فقرة الرأي.

وفي حالة وجود حالات عدم تأكد ذات معنوية (جوهريّة)، موضحة بطريقة ملائمة في الملاحق، والتي يرتبط حلها بأحداث مستقبلية ممكن أن تؤثر على الحسابات السنوية، يجب على المدقق:

- صياغة ملاحظات إذا كانت حالات عدم التأكد بإستمرارية النشاط؛
 - الأخذ بعين الاعتبار إذا كان من المناسب صياغة ملاحظات في حول حالات عدم الأكادة الأخرى؛
- كذلك يجب صياغة ملاحظة حول التغيرات في الطرق و السياسات المحاسبية المتبعة

2_4_ تبرير التقديرات: Justification des appréciations

في هذا القسم من التقرير محافظ الحسابات من التقرير، المدقق مدعو إلى تبرير تقديراته بطريقة مناسبة بناء على ظروف كل حالة على هذا.

ودون المساس بالتقديرات الأخرى التي يراها المدقق ضرورية لتحقيق بعض المتطلبات القانونية، فإن التقديرات التي تتطلب تبريرات ترتبط في الغالب بعناصر (بنود) مُحدّدة (مهمة) لفهم الحسابات (المعايير المهنية المرتبطة بتبرير التقديرات)، ويدخل ضمن هذا الصنف من التقديرات مايلي:

- الخيارات التي يتم تبنيها فيما يخص الطرق والسياسات المحاسبية أو كفيات تطبيقها، ولاسيما تلك ذات التأثيرات المهمة على النتيجة، الوضعية المالية و العرض العام لمجموع الحسابات ؛
- التقديرات المحاسبية المهمة، لاسيما تلك التي لايتوفر بشأنها معطيات موضوعية وتتطلب أحكاماً مهنية شخصية في تقديرها؛
- عرض مجموع الحسابات السنوية و المدمجة؛

2_5_ التقرير عن الفحوصات والمعلومات الخصوصية:

في هذا العنصر يجب أن يعرض التقرير العام للمدقق (محافظ الحسابات) في ثلاث فقرات متميزة مايلي:

- مقدمة يوضح فيها المدقق (محافظ الحسابات) بأنه قام بالفحوصات الخصوصية المنصوص عليها في النصوص القانونية والتنظيمية.

- الخلاصات المعبر عنها في شكل ملاحظات، وذلك في حالة غياب الملاحظات (الإختلالات)، حول:

- صراحة تتاسق الحسابات السنوية مع المعلومات المقدمة في التقرير الموجه من الهيئة المخولة بالإدارة (l'organe compétent) (عادة مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة) إلى الهيئة المخولة بالمصادقة على الحسابات (حسب الشكل القانوني للشركة: الجمعية العامة في الشركات المساهمة، مجلس الشركاء في شركات الأشخاص... إلخ). وكذلك صراحة وتتاسق المعلومات المتضمنة في الوثائق الأخرى المرسلة إلى الهيئة المخولة بالمصادقة على الحسابات.

- وعند الضرورة، صراحة المعلومات المقدمة في تقرير التسيير le rapport de gestion،

- وعند الضرورة، المعلومات التي يلزم المدقق بالإشارة إليها في تقريره، وفقاً للنصوص القانونية والتنظيمية، مثل المساهمات وعمليات السيطرة التي حدثت خلال الدورة محل التدقيق، هوية حملة الأسهم وحقوق التصويت. وفيما يخص الحسابات المدمجة، تنصب الفحوصات حول مدى التطابق بين الحسابات والمعلومات المتضمنة في تقرير التسيير للمجمع le rapport de gestion du groupe.

2_6_ توقيع المدقق:

يجب أن يوقع المدقق على تقرير التدقيق الذي يعده، وقد يكون التقرير موقع بإسم شركة أو مكتب التدقيق أو بالإسم الشخصي للمدقق الذي يعمل كشخص طبيعي. وفي بعض التشريعات فبالإضافة إلى توقيع المدقق يطلب كذلك منه الإفصاح عن الجمعية المهنية التي ينتمي إليها، مع ضرورة أن يؤكد المدقق (أو مكتب التدقيق) أنه يملك تصريح لمزاولة مهنة التدقيق، صادر عن الجهة المخولة بممارسة هذه التصاريح.

2_7_ تاريخ تقرير المدقق:

يجب على المدقق أن يؤرخ تقريره بتاريخ هو تاريخ نهاية أعمال الرقابة والفحص التي قام بها وهذا التاريخ يجب أن لا يسبق تاريخ إنعقاد إجتماع الهيئات المخولة بإقفال الحسابات (les organes compétentes pour l'arrêt des comptes) وهذا التاريخ يفيد مستعمل التقرير في أن المدقق قد أخذ بعين الاعتبار العمليات والأحداث إلى غايته. ومن هنا يتضح أن الأحداث والعمليات التي حدثت بعد تاريخ الكشف المالية (تاريخ الميزانية)* (12/31...) إلى غاية تاريخ توقيع التقرير يتم أخذها بعين الاعتبار. أما مسؤولية المدقق عن الأحداث والعمليات بعد تاريخ التقرير.

3_ أنواع التقارير التي يقدمها المدقق:

تختلف أنواع التقارير التي يقدمها المدققين باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى هذا التقرير، وتتعدد هذه التقارير بتعدد المهمات التي يمكن أن يضطلع بها المدقق، لاسيما في ضل إتساع نطاق الخدمات التي يقدمها المدققين. ويمكن تقسيم أنواع تقارير المدقق على أساس 03 معايير يعتبر معيار طبيعة الرأي في الحسابات أهمها، وهذه المعايير هي: معيار الإلزام، معيار المحتوى ومعيار طبيعة الرأي.

3_1_ حسب معيار الإلزام:

* تاريخ نهاية آخر فترة تغطيها الكشف المالية

أ/ **التقارير العامة:** وهي التقارير التي يقوم المدقق (هنا يكتسب مدقق قانوني) وفقاً لمتطلبات القوانين واللوائح (مثل قانون الشركات التجارية، لوائح البورصة، قانون تنظيم مهنة التدقيق... إلخ)، ومن أهم الأمثلة على هذا النوع من التقارير المرفقة بالتقارير المالية السنوية لشركات المساهمة.

إلا أنه في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن القوانين في كل من فرنسا والجزائر³² تلزم المدققين القانونيين (محافظي الحسابات) بتقديم تقارير خاصة حول الفحوصات الخصوصية التي يقومون بها في إطار العهدة القانونية التي تمنح لهم.

ب/ **التقارير الخاصة:** وهي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة لم ينص القانون أو التشريع على إعدادها. ومن أمثلتها تقارير التكليف بالإطلاع على الكشف المالي، وتقارير التكليف بإجراءات متفق عليها وتقارير عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة (مثل تقرير تدقيق الالتزام بالاتفاقيات التعاقدية).

3_2_ حسب معيار المحتوى: على أساس هذا المعيار يتم التمييز بين:

أ- **التقارير المختصرة:** وهي النوع الشائع الاستخدام، ويدخل ضمن هذا النوع تقرير المدقق القانوني الذي يتضمن الرأي الفني المحايد لمدقق الحسابات حول مدى عدالة وصدق هذه الحسابات خلال الفترة المالية محل التدقيق.

ب- **التقارير المطولة:** وهي نوع من التقارير يقوم فيها المدقق بالإسهاب في شرح أمور لا يرد ذكرها في التقارير المختصرة، مثل شرح مفصل لوضع بعض بنود القوائم المالية.

³² القانون 10 - 01 ، مؤرخ في 16 رجب عام 1431، الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، ستعلق بمهن الخبير المحاسبين محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 42 سنة 2010) (المادة 25).

وعادة ما يوجه هذا النوع من التقارير إلى الإدارة لأنها تتضمن معلومات تهمها هي فقط ولا تهم جمهور مستخدمي المعلومة المالية (المستفيدين من خدمة التدقيق).

غير أنه يجب التذكير أن معايير إعداد التقارير المختصرة والمطولة هي نفسها، ويمكن الاختلاف فقط في مستوى الدخول في التفاصيل.

3_3_ حسب معيار طبيعة رأي المدقق: حسب هذا المعيار يتم التمييز بين تقارير المدقق بناء على مدى إيجابية/ سلبية الرأي الذي توصل إليه المدقق (المدقق القانوني عادة)، أي مدى نظافة (خلو) التقرير من الملاحظات التي تجعل منه تقرير نظيف. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين مايلي:

أ_ التقرير المطلق (رأي نظيف):

يقوم المدقق بإبداء رأي نظيف في حالة توصله إلى قناعة بأن الكشوف المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة، ووفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المتفق عليه (المبادئ المحاسبية المطبقة مثلاً)، عن الوضعية المالية ونتائج النشاط وتدفقات الخزينة للمؤسسة في نهاية الفترة المحاسبية. ويبين الشكل أسفله نموذج رأي نظيف (شهادة بدون تحفظ).

الإطار رقم (03): نموذج رأي نظيف

... وحسب رأينا فإن الكشوف المالية المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن الوضعية المالية للشركة في 31/12/XX 20 ، ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذات التاريخ.

المصدر: الألوسي، ص 299

ب_ التقرير غير النظيف (المقيد): ويقصد بالتقرير المقيد أو غير النظيف باقي التقارير التي يقدم فيها المدقق غير نظيف، حيث يمكن أن يتراوح هذا التقيد بين ملاحظة لا تؤثر على رأيه إلى غاية رفضه تقديم الرأي، مروراً بتقديم رأي متحفظ أو رأي سلبي.

ـ تقرير يتضمن ملاحظات لا تؤثر على رأي المدقق: حيث من الممكن أن يشير المدقق في

تقريره إلى أمر ما يؤثر على التقارير المالية، و يود تسليط الضوء عليه وإعلام المستفيدين من تقريره به. غير أن مثل الفقرة التفسيرية التي تتناول هذا الأمر لا يؤثر على رأي المدقق، وبالتالي يدرجها بعد فقرة الرأي بحيث يشير الأمر إلى حقيقة أن رأي المدقق لم يتأثر بهذا الأمر وأن المدقق غير متخفظ بشأنه. ويبين الشكل أسفله نموذج رأي مقيد (شهادة بدون تحفظ مع فقرة تفسيرية).

... وحسب رأينا فإن الكشوف المالية المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن الوضعية المالية للشركة في 20 XX /12/31 ، ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذات التاريخ.

وبدون تحفظ على رأينا أعلاه، فإننا نود الإشارة إلى الملاحظة (X) المرفقة بالكشوف المالية والتي تتضمن إقامة دعوى قضائية على الشركة بحجة مخالفتها لحقوق الاختراع، ومطالبة الجهة المدعية للشركة بدفع تعويضات. وقد دفعت الشركة دعوى مقابلة، ولا زالت إجراءات المراجعة الأولية لكلا الدعوتين مستمرة. إن النتيجة النهائية لهذا الأمر لا يمكن تحديدها الآن، ولم يتم تخصيص أي مبلغ (مؤونة) - مقابل المطالبات المحتملة- في الكشوف المالية.

ـ تقرير يتضمن أمور تؤثر على رأي المدقق: يدخل ضمن الأمور (الملاحظات) التي تؤثر

على رأي المدقق ثلاثة أنواع من الأمور (الملاحظات)، وذلك حسب درجة تأثيرها على رأيه وجعله يقدم رأياً متحفظاً، رأي سلبي أو يرفض تقديم رأيه. وفي مايلي نقدم الآراء الثلاثة مع الدوافع التي تدفع المدقق إلى إتخاذها:

المحور الثاني عشر: التدقيق في البيئة الإلكترونية

المحور الثاني عشر: التدقيق في البيئة الإلكترونية.

1 _ مقدمة:

شهدت حقبة التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة تطورات غير مسبوقة ومستمرة في صناعة تقنية المعلومات (NTIC)؛ ونمو متزايد في التجارة الإلكترونية، حيث بدأت هذه التطورات مع ظهور الأنترنت ولم تنته بعد مع ظهور الذكاء (AI) الاصطناعي وأنترنت الأشياء (IOT)، كما وأثرت تأثيراً عميقاً على أنماط ممارسة التجارة و الأعمال على الصعيد العالمي، مما ولد فرص وتحديات جديدة أمام المؤسسات. و من بين الجوانب التي تأثرت بشدة بهذه الثورة في مجال المعلوماتية نجد كيفية إمساك المؤسسات للمحاسبة عن المعاملات التي تقوم بها وكذلك كيفية تدقيق الحسابات في هذه البيئة الإلكترونية شديدة التعقيد.

وقد صاحب تزايد المعاملات الإلكترونية تعرض العديد من الشركات العالمية المعروفة (Enron, Maxwell Empire, Baring Bank...) لإختلاسات مالية وفضائح محاسبية بسبب القصور في جوانب رقابية مهمة، مما دفع إلى التأكيد على ضرورة تماشي مهنة التدقيق مع هذه التطورات وتطوير أدوات وأساليب التدقيق بما يحافظ على جودة التدقيق في ضل هذه البيئة الجديدة،

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه مثلما لايؤثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على هدف المحاسبة في الشركات، لايؤثر كذلك إستخدام هذه التكنولوجيا على أهداف التدقيق، سواء بالنسبة لتقييم الرقابة الداخلية أو جمع أدلة الإثبات، إلا أن إستخدام تكنولوجيا المعلومات و الأنظمة المؤتمتة تفرض على المدققين فهم هذه التكنولوجيا الأنظمة، كيف تعمل، وماهي الأدوات التي تستخدم من أجل التعامل معها لجمع وتقييم أدلة الاتبات التي تسمح لهم - كمدققين - بتكوين أساس معقول لتقديم رايهم في الحسابات.

هذا ويتناول هذا الدرس التدقيق في البيئة الإلكترونية من خلال التطرق للعناصر

التالية:

- _ نظم المعلومات المحاسبية والبيئة الإلكترونية؛
- الإطار النظري لتدقيق ومراجعة نظم المعلومات؛
- هيكل الرقابة الداخلية في ضل بيئة نظم المعلومات الإلكترونية؛
- مخاطر الرقابة في البيئة الإلكترونية؛
- أدلة الإثبات الإلكترونية؛
- تدقيق أمن المعلومات في البيئة الإلكترونية؛
- مسؤولية المدقق تجاه الإفصاح الإلكتروني.

2_ نظم المعلومات المحاسبية والبيئة الإلكترونية:

يعد وجود نظام محاسبي فعال في المؤسسات الإقتصادية في ضل بيئة تكنولوجيا المعلومات الركيزة الأساسية لعملية إتخاذ القرارات عموماً والأستراتيجية منها خصوصاً، بما يوفره ذلك النظام من معلومات تفصيلية، نسبية، تحليلية، نهائية، فضلاً عن كونها معلومات موضوعية موثوق فيها.

2_1_ طبيعة نظام المعلومات: يعتبر نظام المعلومات في المؤسسة المصدر الرئيسي لتزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات التي تساعد على أداء وظائفها بالطريقة المرغوبة.

2_1_1_ مفهوم نظام المعلومات: هناك العديد من التعريف التي تطرقت إلى مفهوم نظام المعلومات، نذكر مايلي³³:

³³ - جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة في البيئة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص ص 36-37،

_ نظام المعلومات هو « مجموعة من الأفراد والإجراءات والبيانات تقوم بجمع تشغيل وتحويل ونشر المعلومات داخل المؤسسة».

_ نظام المعلومات هو « مجموعة من الإجراءات والبرامج والمعدات والأساليب التي تعالج البيانات وتجعلها متاحة للإدارة لإتخاذ القرارات».

_ نظام المعلومات هو « مجموعة من القطع المادية والبرمجيات وشبكات الإتصال التي يقوم الأفراد ببنائها وإستخدامها لخلق وجمع البيانات وتوزيع البيانات المفيدة عملياً بمت يتناسب مع إعدادات المؤسسة».

_ نظام المعلومات هو « مجموعة مترابطة ومنظمة من المكونات المادية للحاسبات الآلية والأفراد والبيانات والإجراءات التي تعمل بطريقة Software وغير مادية متكاملة في تخزين تم تحويل ومعالجة البيانات المدخلة لها وجعلها معلومات قابلة للإستخدام تفيذ عملية إتخاذ القرارات في الأنشطة المختلفة.

2_1_2 مفهوم نظام المعلومات المحاسبي: تعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها

_ أحد أنظمة المعلومات المحوسبة في مؤسسات الأعمال. يهدف هذا النظام إلى تخزين المعلومات المحاسبية التي تم التوصل إليها بعد معالجة البيانات المحاسبية التي تم الحصول عليها من البيئة الداخلية والخارجية.

_ كما يعرف النظام المحاسبي بأنه «أحد عناصر المؤسسة التي تعنى بجمع، تصنيف، معالجة، تحليل وإيصال مالي موجه لإتخاذ القرارات والمعلومات للجهات الخارجية للمؤسسة مثل: المساهمون، الدائنون، الإدارات الضريبية والجهات الداخلية مثل إدارة المؤسسة».

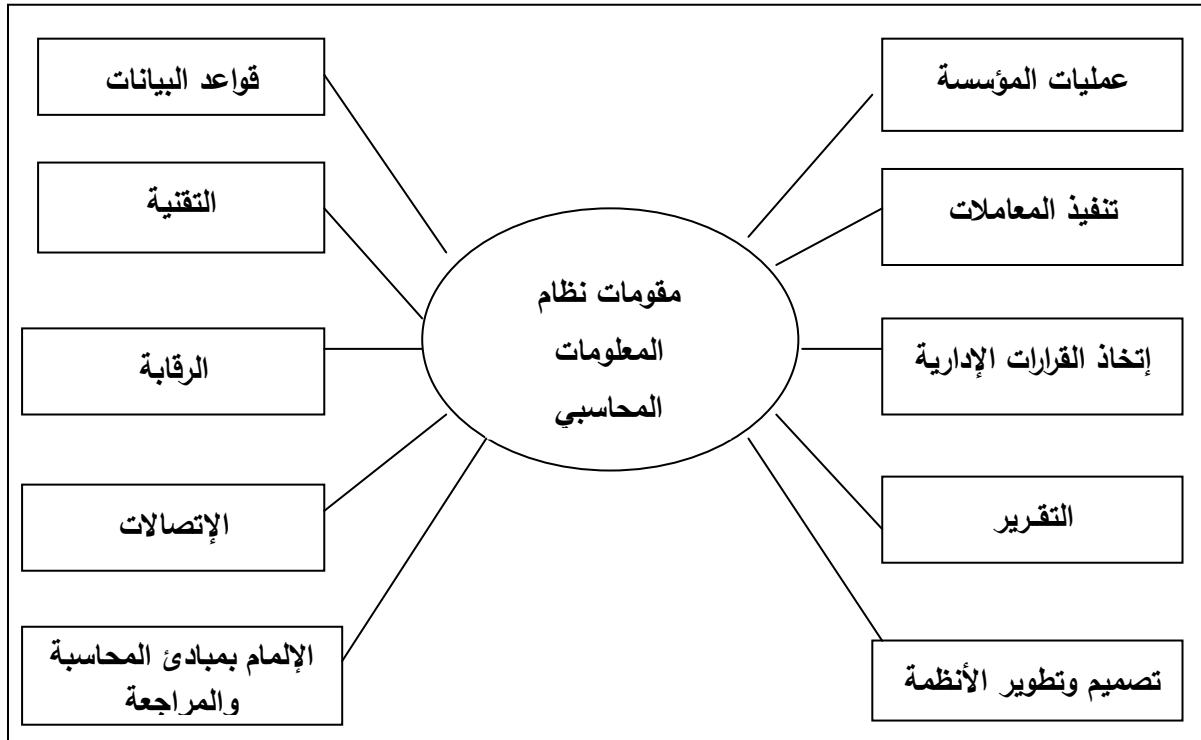
3 _ مقومات نظام المعلومات المحاسبي: تتمثل مقومات نظام المعلومات المحاسبي

فيمايلي:

- عمليات المؤسسة Business Operations؛
- تنفيذ المعاملات Transactions Processing؛
- إتخاذ القرارات الإدارية Management Decision Making؛
- التقرير Reporting؛
- تصميم وتطوير الأنظمة Systems Development؛
- قواعد البيانات Data Base؛
- التقنية Technology؛
- الرقابة Control؛
- الإتصالات Communications؛
- الإلمام بمبادئ المحاسبة والتدقيق Accounting & Auditing Principales .

والشكل رقم (03) أسفله يوضح هذه المقومات.

الشكل رقم (03): مقومات أنظمة المعلومات المحاسبية.



المصدر: جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة في البئة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، بيروت_ لبنان، 2014، ص 49.

4_ وظائف نظم المعلومات المحاسبية: يعتمد نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة كبيرة ومتنوعة من الوظائف التي يمكن تقسيمها إلى 05 وظائف رئيسية على النحو التالي:

4_1_ جمع البيانات: تهتم هذه الوظيفة بجمع البيانات الخام من مصادرها المختلفة، سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية. وتتضمن المراحل التالية:

4_1_1_ تسجيل البيانات: أي تسجيل البيانات الخاصة بالأحداث والمعاملات في مستندات مثل: البطاقات المتقبة، الأشرطة الممغنطة والأقراص الممغنطة.

4_1_2_ ترميز البيانات: أي جعل البيانات أكثر ملائمة للتشغيل عن طريق إعطائها رموز في إطار بوتوكول معين. ويتم ذلك بإستخدام مجموعة من الأساليب لإختصار البيانات اللفظية والوصفية وتحويلها إلى شكل رمزي، مما يؤدي تسهيل عملية التعامل مع هذه البيانات وتوفير الوقت والجهد. ويمكن في هذا الصدد إستخدام مجموعة من أدلة الترميز مثل:

- دليل الترميز العددي؛

- دليل الترميز الأبجدي؛

- دليل الترميز الأبجدي العددي.

4_1_3_ تصنيف البيانات: يتم تبويب البيانات إلى مجموعات متماثلة ومتشابهة في الخواص وذلك طبقاً للهدف الذي تستخدم من أجله، وكمثال لذلك نجد تصنيف المخزون إلى: مخزون إنتاج تام، مخزون قيد الصنع، مخزون المواد الخام.

4_1_4_ مراجعة البيانات والتحقق منها: هي عملية التأكد من صحة البيانات المسجلة وسلامتها وإكتمالها وخلوها من أية أخطاء.

4_1_5_ تحويل البيانات: أي عملية تحويل البيانات من وسط إلى وسط تسجيل آخر مثل تحويل البيانات المكتوبة في المستندات الأولية (أدونات الصرف، الفواتير، الكشفات...إلخ) إلى البطاقات المتقبة وبعد ذلك تحول هذه الأخيرة إلى بقع ممغنطة على الشريط الممغنط...إلخ.

4_2_ معالجة البيانات: بعد الإنتهاء من عملية تجميع البيانات فإنها تصبح جاهزة لعملية المعالجة التي تتكزن من مجموعة من الأنشطة المتتابعة في المعالجة والتي يتم من خلالها تحويل البيانات إلى معلومات للمستفيدين من هذه الأنشطة، وهذه الأنشطة هي:

- فرز البيانات؛
- حساب البيانات؛
- مقارنة البيانات؛
- تلخيص البيانات؛

4_3_ إنتاج المعلومات: تعتبر وظيفة إنتاج المعلومات للمستفيدين هي أساس وجود نظام المعلومات ووظائفه الأخرى، وتتضمن هذه الوظيفة الأنشطة التالية:

- نقل المعلومات؛
- إعداد التقارير؛

4_4_ إدارة البيانات: تعتبر إدارة البيانات هي الوظيفة الهامة والمحورية في إدارة نظم المعلومات المحاسبية، حيث تقوم هذه الوظيفة بعملية تنظيم وحفظ وتخزين البيانات في صورة منتظمة بحيث يسهل إسترجاعها في المستقبل، وتشمل هذه الوظيفة على ثلاث أنشطة كمايلي:

- تخزين البيانات؛
- صيانة البيانات؛

- إسترجاع المعلومات؛

4_5_ رقابة وأمن البيانات: تعتبر وظيفة رقابة وأمن البيانات من أهم وظائف النظام، حيث أنها تساعد على حفظ البيانات من الضياع والتزييف أو من وضعها بطريقة خاطئة.

5_ مفهوم تدقيق نظم المعلومات:

5_1_ عرفت جمعية تدقيق نظم المعلومات الأمريكية (ISACA) عملية تدقيق نظم المعلومات بأنها « عملية يتم تصميمها لتقييم هيكل الرقابة الداخلية في مجال محدد، تتضمن التأكد من حماية الأصول، سلامة البيانات، كفاءة وفعالية النظام»³⁴.

5_2_ أهداف تدقيق نظم المعلومات: يهدف تدقيق نظم المعلومات إل تحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة في ظل البيئة الإلكترونية والتحقق من وجود ضوابط كافية لمواجهتها والتأمين عليها، وتتمثل أبرز أهداف عملية تدقيق نظم المعلومات في³⁵:

- حماية وتأمين موارد وأصول المؤسسة؛
- سلامة البيانات وصيانتها؛
- كفاءة النظام؛
- فعالية النظام؛
- تقييم مخاطر إدارة النظام.

³⁴- جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة في البيئة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، بيروت - لبنان، 2014، ص 67.

- جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة في البيئة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، بيروت - لبنان، 2014، ص 67.³⁵

5_2_ إجراءات تدقيق نظم المعلومات: تهدف الإجراءات إلى تقديم إضافية عن كيفية التوافق مع معايير تدقيق نظم المعلومات، ويوضح الجدول رقم () إجراءات تدقيق نظم المعلومات.

الجدول رقم (04): إجراءات تدقيق نظم المعلومات.

رقم الإجراء	عنوان الإجراء
01	قياس وتقييم مخاطر نظم المعلومات؛
02	التوقيع الرقمي للإدارة؛
03	إكتشاف الإحتحام؛
04	ترميز الفيروسات والأشياء الضارة؛
05	التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة؛
06	برامج الحماية؛
07	المخالفات والتصرفات غير القانونية؛
08	تقييم ضوابط الأمن وإختبار الإختراق وتحليل القابلية للإحتحام
09	تقييم ضوابط الرقابة الإدارية على عملية التشفير؛
10	الرقابة المتغير على تطبيقات الأعمال؛
	التحويل الإلكتروني للأموال.

المصدر: جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة في البئة الإلكترونية، المرجع السابق ، ص 67.

6_ هيكل الرقابة الداخلية في ضل بيئة نظم المعلومات الإلكترونية: على الرغم من كون هدف نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة هو نفسه، سواء كان هذا النظام تقليدي أو إلكتروني، إلا أن هناك بعض الأمور التي تختلف بين هذين النظامين مثل المكونات، النماذج والمشاكل، وسوف نتطرق إلى هذه النقاط في هذا العنصر.

6_1_ مشاكل الرقابة الداخلية الناتجة عن إستخدام الأنظمة الإلكترونية في معالجة البيانات المحاسبية: عادة ما يترافق تطبيق نظم المعلومات الإلكترونية مع ظهور نوع جديد

من المشاكل، التي تنتج في معظمها من عدم ملائمة أساليب الرقابة الداخلية للإستخدامات الحديثة لنظم الحاسب. لذلك فإن المدقق يواجه العديد من المشاكل التي لم تكن تواجهه في ضل نظام التشغيل اليدوي للبيانات. ويرجع ذلك إلى 05 أسباب كمايلي:

- إختفاء مسار عملية المراجعة؛
- صعوبة الحصول على أدلة الإثبات؛
- تعقد وعدم إمكانية فهم أنظمة الحاسبات الإلكترونية؛
- الفصل غير بين المهام والواجبات؛
- الإختيال والغش بإستخدام الحاسب الإلكتروني.

6_2_ مكونات الرقابة الداخلية في ضل البيئة الإلكترونية: يتكون هيكل الرقابة الداخلية من ثلاث نظم فرعية هي:

- الرقابة الإدارية؛
- الرقابة التنظيمية؛
- الرقابة المحاسبية.

المحور الثالث عشر: تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر.

المحور الثالث عشر: تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر

La réglementation de la profession de l'audit en Algérie

مقدمة:

بسبب الدور المحوري والأساسي الذي تلعبه مهنة التدقيق في توفير الثقة الضرورية للعلاقات المالية في الإقتصاد (المجتمع) بين أصحاب الفائض في التمويل وأصحاب العجز في التمويل، والخدمات الثمينة التي تقدمها لجمهور عريض من المستخدمين، تكتسي مهنة التدقيق في الإقتصاد والمجتمع قدراً من الأهمية يجعلها مثار إهتمام العديد من الفاعلين ولاسيما السلطات والقائمين على الأسواق المالية.

غير أن طريقة تنظيم مهنة التدقيق تختلف من دولة إلى أخرى (من إقتصاد إلى آخر) وذلك باختلاف التقاليد الإقتصادية les traditions économiques ، نموذج حوكمة الشركات المطبق وطبيعة المقاربة القانونية التي تحكم البلد (قانون مدني/ قانون عرفي). كما تختلف مقاربات تنظيم مهنة التدقيق في ممارسة التنظيم (التقنين) في المجالات التالية: (منح إعتقاد ممارسة المهنة، التكوين والتأهيل، التكوين المستمر، وضع المعايير، وضع المعايير الأخلاقية، ضمان إستقلالية المدقق القانوني، رقابة الجودة والتفتيش والمسؤولية المهنية).

نظراً للأهمية التي تكتسيها مهنة التدقيق بالنسبة لكل من الكيانات الإقتصادية، الدولة والمجتمع على حد سواء. نجد أن كل الدول مهما كان مستوى تطورها، تقوم بتنظيم Organisation (تقنين) Réglementation هذه المهنة:

والجزائر كغيرها من الدول، قامت منذ السنوات الأولى للإستقلال بوضع الإطار التشريعي والتنظيمي لتأطير هذه المهنة الحيوية للإقتصاد والإشراف عليها. حيث صدر الأمر 71-82، المتضمن تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسب. تم ونظراً للتحويلات الجذرية التي طرأت على الإقتصاد الوطني وتحوله نحو اعتماد النموذج الليبرالي بدلاً من

نمط الإقتصاد الإشتراكي الموجه مركزياً ، لا سيما فيما يخص إستقلالية المؤسسات وفتح المجال أمام المبادرة الخاصة، تم إصدار القانون 91-08، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

وفي سنة 2010، ونظراً للتحويلات الجدرية التي طرأت على كل من المحاسبة والتدقيق على المستوى العالمي، من قبيل إعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، على مستوى الكثير من الدول (من بينها الجزائر التي استلهمت نظامها المحاسبي جزئياً من هذه المعايير). وكذلك بلورة العديد من مبادئ التدقيق على المستوى الدولي أيضاً. كما ساهمت الفضائح المحاسبية التي حدثت في الكثير من الدول الغربية، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها فضيحة ENRON، في زيادة الضغوط على مهنتي المحاسبة والتدقيق، من جهة. وإرتفاع الأصوات المنادية باصلاح المنظومة التشريعية والتنظيمية التي تؤطر هاتين المهنتين في اتجاه زيادة مسؤولية المدقق وضمان استقلاليته.

وفي هذا الإطار قامت الجزائر بإصدار النظام المحاسبي المالي الجديد في سنة 2007، والقانون 10-01، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي يشكل اليوم الإطار العام لتنظيم مهنة التدقيق في الجزائر.

1_ المجلس الوطني للمحاسبة: Le Conseil National de la Comptabilité

يتم انشاء مجلس وطني للمحاسبة يقوم بمهامه تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، والتي تتمثل في مهام الاعتماد و التقييس وتنظيم متابعة المهن المحاسبية والإشراف عليها. ويضم 03 أعضاء منتخبين عن كل تنظيم محاسبي على الأقل، ويعمل المجلس من خلال اللجان التي تتشكل في إطاره، و هي: لجنة الاعتماد، لجنة التكوين، لجنة الانضباط والتحكيم ولجنة ومراقبة النوعية.

2_ الشروط العامة لممارسة مهنة لتدقيق في الجزائر: لممارسة مهنة الخبير المحاسب،

محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، يجب أن تتوفر في الشخص الشروط التالية:

- أن يكون جزائري الجنسية.

- أن يحوز على شهادة لممارسة المهنة على النحو التالي:
 - أ- بالنسبة للخبير المحاسب، أن يكون حائزاً على الشهادة الجزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترف بمعادلتها.
 - ب- بالنسبة لمحافظ الحسابات، أن يكون حائزاً على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.
 - ج - بالنسبة للمحاسب المعتمد، أن يكون حائز على الشهادة الجزائرية للمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة.
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
- **الإعتماد: L'agrément** ترسل طلبات الاعتماد كخبير محاسب، محافظ حسابات أو محاسب معتمد من طرف الشخص المعني إلى المجلس الوطني للمحاسبة، الذي يدرس طلب الاعتماد ويقدر الصلاحية المهنية للإجازات والشهادات المقدمة من طرف المترشح. ويبلغ المجلس الوطني للمحاسبة قرار منح الإعتماد أو رفض الإعتماد - مرفوق بالتعليق - في مدة 04 أشهر، وفي حالة عدم التبليغ بعد انقضاء هذا الأجل أو الرفض يمكن للشخص المعني تقديم طعن وفقاً للتشريع المعمول به في هذا الإطار.
- **القسم (اليمين):** يؤدي الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المنظمة الوطنية الخاصة بصنفة وقبل القيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليمياً لمحل تواجد مكاتبتهم بالعبارات التالية: « أقسم بالله العلية العظيم ان أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن اخلص في تأديتي وظيفتي وأن أكتم سر المهنة و اسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما اقول شهيد».

- **التسجيل في قائمة المنظمة:** وحدهم فقط الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، المسجلين ضمن القائمة الاسمية لمنظماتهم المهنية، يمكنهم القيام بمهامهم. ويتطلب التسجيل في القائمة توفر الكفاءة والأخلاق في الشخص.

3_ حالات التنافي: **Les incompatibilités**

- لتحقيق ممارسة مهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بكل استقلالية فكرية وأخلاقية، تتنافى هذه المهن مع مايلي:
 - كل نشاط تجاري، لاسيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالعمليات التجارية المهنية.
 - كل عمل مأجور يتطلب قيام صلة خضوع قانوني.
 - كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلي مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري.
 - الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الهيئة أو المؤسسة.
 - كل عهدة برلمانية.
 - كل عهدة انتخابية في الهيئات التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة.
- هذا ولا تتنافى ممارسة مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد مع مهام التعليم والبحث في ميدان المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية طبقاً للتشريع الساري المفعول.

4_ الموانع: **Les interdictions**

- يمنع كل من الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- يمنع كل من الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية.

- يمنعون من البحث عن الزبائن من خلال تخفيض الاتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال كل شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

5_ السر المهني: Le secret professionnel

يتعين على الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كتم السر المهني، وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادتين 301 و 302 قانون العقوبات. ولكن لا يتقيد كل من الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في الحالات المنصوص عليها في القانون، لا سيما:

- فتح بحث أو تحقيق قضائيين.
- بمقتضى إطلاع الإدارة الضريبية على الوثائق المطلوبة.
- عندما يتم استدعائهم للشهادة أمام لجنة الانضباط التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة.
- بناء على إرادة موكلهم.

6_ التنظيمات المهنية التي توّطر مهنة التدقيق في الجزائر: Les organisations professionnelles

يسهر على تأطير والإشراف على مهني التدقيق في الجزائر كل من المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين. حيث يتمتع كل تنظيم من هذه التنظيمات الثلاث بالشخصية المعنوية، ويضم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المعتمدين و المؤهلين لممارسة مهنة التدقيق (حسب الفئة). يسير كل تنظيم مهني من طرف مجلس وطني ينتخبه مهنيون، وتتمثل مهام هذه التنظيمات المهنية في:

- السهر على تنظيم مهن التدقيق وحسن ممارستها.
- الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم.
- السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها.
- إعداد الأنظمة الداخلية لكل تنظيم.

- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة.

- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بمهن التدقيق وضمان حسن سيرها.

7_ ممارسة مهنة محافظ الحسابات (التدقيق القانوني): Le Commissariat aux

Comptes (L'audit légal)

7_1_ التعريف: يعد محافظ الحسابات في مفهوم القانون 10-01، كل شخص

يمارس بصفة عادية باسمه الخاص و تحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها للمعايير المعمول بها.

7_2_ مهام محافظ الحسابات: يضطلع محافظ الحسابات بالمهام التالية:

_ يشهد (أو لا يشهد) بأن الحسابات السنوية منتظمة، صادقة ومطابقة للواقع الاقتصادي

للكيان محل التدقيق، وكذلك تم إعدادها وفق للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

_ فحص مدى الاتساق (التطابق) بين الحسابات (الكشوف المالية) و المعلومات

المبينة في تقرير التسيير (Le rapport de la gérance)، الذي يعده مجلس الإدارة

(أو الإدارة التنفيذية) ويسلم إلى المساهمين أو الشركاء.

_ إبداء الرأي - في شكل تقرير - حول إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المؤسسة،

والمصادق عليها من طرف مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير.

_ إعلام المسيرين أو الجمعية العمومية للمساهمين أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص

يكشفه أو يطلع عليه ومن شأنه أن يعرقل استمرارية استغلال المؤسسة.

_ القيام بالفحوصات الخصوصية: Les verifications spécifiques

إضافة إلى الشهادة حول حسابات المؤسسة (الشركة)، تتضمن مهمة التدقيق القانوني الذي

يقوم به محافظ الحسابات عدداً من الفحوصات الخصوصية المطلوبة قانوناً، وتتمثل في:

- فحص مدى التناسق بين بين الحسابات (الكشوف المالية) والمعلومات المالية

الأخرى التي تقدمها الإدارة إلى المساهمين (تقرير التسيير، جداول الوضعيات

الوسيطية ومختلف الوثائق الأخرى المسلمة إلى المساهمين).

- الإطلاع على الوضعية المالية القصيرة الأجل وعلى المعلومات المالية التنبؤية في إطار القانون والتي تخص الاحتياط ومن الصعوبات التي يمكن أن تواجهها المؤسسة (جدول الحسابات التنبؤي، مخطط التمويل التنبؤي، جدول التمويل، وضعية الخزينة... إلخ).

- فحص مدى شفافية العمليات (قرض، تنازل عن الأصول، بيع، شراء فوتره... إلخ) التي تجريها المؤسسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع أعضاء إدارتها أو مع أحد المساهمين من الذين يمتلكون أكثر من 05% من حقوق التصويت في الجمعية العمومية، وإعلام المساهمين بمختلف العمليات (المعاملات) التي تجري الشركة وأعضاء الإدارة، وكذلك المعاملات التي تجريها الشركة مع أطراف أخرى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع أعضاء الإدارة. وتسمى هذخ المعاملات بالاتفاقيات المنظمة **Les conventions réglementées**.

- فحص بعض المعلومات الأخرى كما ينص على ذلك القانون مثل (كشف الأجرور الممنوحة إلى 10 أو 05 أشخاص الأعلى أجراً في الشركة).

وعلى العموم يقوم محافظ الحسابات بالتأكد من احترام مبدأ المساواة بين المساهمين (منح المزايا الخاصة، توزيع أرباح غير متوافقة مع ترتيبات النظام الداخلي (القانون الأساسي)... إلخ).

7_3_ عهدة محافظ الحسابات: Le mandat du Commissaire aux Comptes

محافظ الحسابات هو مدقق قانوني يقوم بمهمته في المؤسسة محل التدقيق في إطار عهدة (Mandat) لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة³⁶ ()، تمنح له من طرف الجمعية العمومية للمساهمين في (شركات المساهمة). ويمنحه ذلك قوة قانونية، إذ لا يمكن لأي جهة في المؤسسة إقالاته أو ممارسة ضغط عليه.

وتم تحديد مدة تواجده في المؤسسة لمدقق قانوني بعهدتين متتاليتين على أقصى تقدير وذلك حتى يتمكن خلال 06 سنوات من تكوين معرفة كبيرة حول المؤسسة و محيطها، من جهة و منعاً لوقوع التواطؤ مع إدارة المؤسسة في حالة طول فترة التعامل، من جهة أخرى.

ولا يمكن إعادة تعيينه كمحافظ حسابات لنفس المؤسسة أو الهيئة إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ نهاية عهده الثانية .

7_4_ مسؤوليات محافظ الحسابات:

بسبب خطورة دور المدقق القانوني (محافظ الحسابات)، فقد حملته المشرع العديد من المسؤوليات، والتي تخص مدى بدله للعناية المهنية الكافية من عدمه وكذلك مدى قيامه بمتطلبات الإعلام فيما يخص التجاوزات التي قد يطلع عليها أو يكتشفها.

7_4_1_ مسؤولية محافظ الحسابات تجاه المؤسسة التي يدقق في حساباتها³⁷:

يعتبر محافظ الحسابات بصفته مدقق خارجي مستقل، مسؤولاً من الناحية القانونية تجاه المؤسسة التي يدقق حساباتها، ويحكم العلاقة بين المدقق والمؤسسة محل التدقيق العقد المبرم بينهما ، ويتحمل المدقق مسؤولية الإخلال بأحكام هذا العقد (مسؤولية عقدية)³⁸ وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ بنوده.

إذ يجب على محافظ الحسابات بدل العناية المهنية المطلوبة وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها، وذلك وفقاً للمادة 59 من القانون 01-10³⁹، وأن عدم بدل هذه العناية يعرض المدقق نفسه إلى المساءلة نتيجة الإهمال العادي (Ordinary Negligence) في

³⁷ - يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات: بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع - عمان - الاردن 2007، ص ص 235-246.

³⁸ - القانون 10 - 01 ، مؤرخ في 16 رجب عام 1431، الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، ستعلق بمهن الخبير المحاسبين محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 42 سنة 2010).

³⁹ - المرجع السابق.

أداء المهام المطلوبة. ويتم تحديد مفهوم العناية المهنية من خلال أساس المراجع العادي الحكيم، ومن الأفضل الرجوع إلى المفهوم القانوني للرجل العادي وتطبيقه في مجال مدي قيام المدقق بعمله بعناية مهنية كافية من عدمه.

ولذلك نجد أن معايير التدقيق تركز على ضرورة قيام المدقق بعمله وفقاً للعناية المهنية الكافية، وإذا لم يستطيع الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها في هذا الصدد وادى ذلك على عدم اكتشاف التلاعب أو الاختلاس فيعتبر مدقق الحسابات مسؤولاً في هذه الحالة.

كما أن إكتشاف التلاعب والإطلاع على أحداث وعدم إعلام الجهات المعنية (الجمعية العمومية للمساهمين، مجلس الإدارة، مجلس المراقبة) بأية معلومات وحيثيات وأراء يعلم أنها غير حقيقية أو بدون الإعتماد على أسس مقبولة، أو الإهمال في ذكر حقائق جوهرية تؤثر على جودة الإفصاح المالي للمؤسسة.

هذا وقد يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية نتيجة الإهمال الجسيم (Material Negligence) والذي قد يصل إلى حد التلاعب، وفي هذه الحالة يزاول محافظ الحسابات واجباته بدون بدل العناية المهنية الكافية ومن أمثلة هذا الإهمال الجسيم عدم قيام محافظ الحسابات مقارنة حسابات كل من الزبائن، الموردين والحسابات البنكية مع أرصدة المؤسسة على مستواهم وإكتفائه بمقارنة الأرصدة المساعدة مع الرصيد الإجمالي لهذه الحسابات.

7_4_2_ مسؤولية محافظ الحسابات تجاه الغير (مستعملي الكشوف المالية):

على الرغم من عدم وجود عقد بين محافظ الحسابات والأطراف الأخرى ذات العلاقة التي تستعمل الكشوف المالية المصادق عليها من طرفه، يعتبر محافظ الحسابات مسؤولاً (مسؤولية تقصيرية) في حالة وقوع أضرار مادية ناتجة عن إهمال وتقصير منه، وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها محافظو الحسابات للمحاكمة نتيجة عدم اكتشاف التلاعب أو الاختلاس في عملية المراجعة تكمن الأسباب الرئيسية في فشل المدقق في بدل العناية المهنية الكافية للقيام بالعملية الموكلة إليه.

فمثلاً إذا لم يتمكن أحد البنوك من تحصيل قيمة القرض الممنوح لأحد المؤسسات نتيجة لإفلاس هذه الأخيرة، وقد أوضح البنك أنه قدم قراره بالموافقة على منح القرض للمؤسسة بناء على كشوف مالية مضللة تم تدقيقها بواسطة أحد محافظي الحسابات وتم توقيعه عليها بما يفيد ذلك. وفي هذه الحالة إذا أتضح للمحكمة أن الكشوف المالية كانت مضللة وأن البنك لم يكن ليوافق على منح هذا القرض للمؤسسة إذا عرضت الكشوف المالية لها بصورة سليمة، فإن قرار المحكمة في هذه الحالة ولا شك سيكون إذانة محافظ الحسابات واعتباره مسؤولاً عما حدث.

ومن هذا المثال يمكن القول أن الأركان الثلاثة للمسؤولية قد أنطبقت على محافظ الحسابات، وهذه الأركان هي:

- أ/ حصول إهمال وتقصير من جانب محافظ الحسابات في اداء واجباته المهنية.
- ب/ وقوع ضرر اصاب الغير نتيجة إهمال وتقصير محافظ الحسابات.
- ج/ وجود رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير (البنك في هذه الحالة) وبين إهمال وتقصير محافظ الحسابات.

7_4_3_ المسؤولية المهنية لمحافظ الحسابات:

تتوقف مدى ثقة مستخدمي الكشوف المالية في التقارير المالية المنشورة من طرف المؤسسات على رأي محافظ الحسابات في عدالة وسلامة هذه التقارير، وتتوقف ثقة هؤلاء في مدى صدق ونزاهة شهادة محافظ الحسابات على سمعته و مدى قدرته على تحمل المسؤولية، إذ كلما كان المدقق قادراً على تحمل مسؤوليته كلما زاد احترام الجهات المستعملة للكشوف المالية له.

إن محافظ الحسابات يعرض على المؤسسات والأطراف الاخرى ذات العلاقة من مستخدمي الكشوف المالية خدماته وخبرته وما يتمتع به من كفاءة وقدرة على تحمل المسؤولية بالإضافة على إستقلاله وحياده في ممارسة مهنته، وتعتبر القدرة على تحمل المسؤولية عنصراً

هاماً بالنسبة لمحافظ الحسابات نظراً لأن قيامه بمسؤولياته يساعد على خدمة جهات عديدة تعتمد على نتائج أعماله.

7_4_3_ المسؤولية الجنائية لمحافظ الحسابات:

في حين تعتبر مسؤولية محافظ الحسابات تجاه المؤسسة محل التدقيق والأطراف الأخرى ذات العلاقة مسؤولية مدنية، يمكن أن يسئل محافظ الحسابات جنائياً في الحالات التي يتعدى فيها الضرر نطاق الطرف الذي أعتمد على المعلومات المالية التي تم تدقيقها إلى المجتمع ككل. ويتعين في هذه الحالة ضرورة تحديد مجالات المساءلة الجنائية بمحافظ الحسابات والتي تنص عليها التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقانون العقوبات. ويسال محافظ الحسابات جنائياً في الحالات التالية⁴⁰:

- نشر وقائع كاذبة لحمل الجمهور على الاكتتاب بالأسهم أو بالسندات.
- تنظيم ميزانية غير مطابقة للواقع أو إعطاء معلومات غير صادقة عنها.
- إخفاء حالة الشركة الحقيقة عن المساهمين أو أصحاب العلاقة.
- توزيع أرباح صورية أو غير مطابقة .
- كتم معلومات وإيضاحات أوجب القانون ذكرها.
- تدوين بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات أو وثيقة قام بإعدادها في سياق ممارسة المهنة.

⁴⁰ - يوسف محمود جربوع، رمجع سبق ذكره، ص 240.

المراجع:

أ/ القوانين:

1_ القانون 10 - 01 ، مؤرخ في 16 رجب عام 1431، الموافق لـ 29 يونيو سنة 2010، ستعلق بمهن الخبير المحاسبين محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 42 سنة 2010).

2_ الأمر رقم 75_ 59 ، مؤرخ في 20 رمضان 1395، الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم.

ب/ الكتب:

1_ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ والتجارب، الدار الجامعية- القاهرة- مصر 2005

2_ أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد الحديث: المشاكل والمسؤوليات، الأدوات والخدمات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان -الأردن . 2009.

3_ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر 2003.

4_ يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات: بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع - عمان - الاردن . 2007.

5_ طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الأول: مسؤوليات المراجع- تخطيط التدقيق، الدار الجامعية - القاهرة - مصر - 2004 .

6_ حازم هشام الآلوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق: الجزء الأول: المراجعة نظرياً، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة - طرابلس - ليبيا 2003.

7_ عبيد سعد شريم، لطف عبود بركات، أصول مراجعة الحسابات، الطبعة الثالثة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2011.

7_ Hervé HUTIN, toute la finance d'entreprise, 2eme édition _ Editions d'organisation _ paris 2003.

8_ Robert OBERT , Marie, pierre MAIRESSE , comptabilité et audit : manuel et applications- DUNOD – Paris- 2007 .

9_ Alain MIKOL, les audits financiers : comprendre les mécanismes de contrôle légal _ Editions d'Organisation _ Paris 1999 .